جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University 8 May 1945 – Guelma

كلية الآداب واللّغات
Faculty of Letters and Languages

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
et Populaire République Algérienne Démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 1945 قالمة
Ministère de L'enseignement Supérieur Et de la recherche scientifique

جامعة الثامن ماي 1945 قالمة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Université 8 Mai 1945 Guelma
Faculté: des lettres et des langues
Département de langue et littérature arabe

دروس في التخطيط اللّغوي

ـ موجّهة إلى طلبة السنة أولى ماستر –

(تخصّص: اللسانيات التطبيقية)

إعداد الأستاذة:

أسماء حمايدية

الموسم الجامعي: 2019 ـ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

ن والقلم وما يسطرون

صدق الله العظيم

عنوان الماستر: لسانيات تطبيقية

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: و ت م

اسم المادة: التخطيط اللغوي

الرصيد: 3

المعامل: 2

أهداف التعليم:

المعارف المسبقة المطلوبة : لقد تلقى الطالب خلال مرحلة الليسانس معارف لسانية متنوعة تسمح له بمتابعة دراسته في هذه المادة.

محتوى المادة:

1 -تعريف مصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

2 -فلسفة السياسات اللغوية.

3 -السياسة اللغوية والهوية والقومية.

4 -السياسة اللغوية والأمن اللغوي.

5 -السياسة اللغوية والحقوق اللغوية.

6 -التخطيط اللغوي(تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب).

7 -التعريـــــب

8 -أهمية المجامع اللغوية ووظائفها.

9 -اللغة العربية وتحديات العولمة والحداثة1.

10 - اللغة العربية وتحديات العولمة والحداثة2.

11 - السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عالمية).

12 - السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية)1

13 - السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية).2

14 - السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (التجربة الجزائرية).

قائمة الرموز المستخدمة

الرمز	دلالته
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تص	تصحيح
تع	تعليق
ج	الجزء
دت	دون تاريخ
دتح	دون تحقيق
دط	دون طبعة
شر	شرح
ص ن	الصفحة نفسها
ع	العدد
مج	المجلد
مر س	المرجع السابق
مر ن	المرجع نفسه
مص س	المصدر السابق
مص ن	المصدر نفسه
مو ن	الموقع نفسه

تمهيد:

توصف اللّغة بأنّها أرقى الأنساق التّواصلية وأشملها ؛ لأنّها الأقدر على كشف مجمل التّسنينات التي تبلورها الممارسة الإنسانية باستمرار، وما كانت لتؤتى هذا لو لم تكن "غطاء لمجمل الأهواء فينا، بل هي التي مكّنت الإنسان من تنظيم تجربته في انفصال كلّي عن زمكانه، وإسكانها فسيح المتخيَّل والمحتمل والممكن والمستهام، فلا شيء فينا وفي العالم يمكن أن يُستبطن خارج لفظها وتركيبها ودلالاتها، ولا شيء يمكن أن يُدرك أو يكشف عنه في الوجود خارج تقطيعاتها المفهومية"[1].

ولهذا، نما الاعتقاد بأنَّ "الإنسان ليس سوى اللغة التي يتكلمها"[2]، بل قياساً على المقولة الديكارتية قيل: "أنا أستعمل اللّغة، إذا أنا إنسان" [3]، ومن هنا يقع الاتّفاق الجمعي على اعتبار "الإنسان والمجتمع والإنسانية منتجات لسانية"[4]، لأنّ العالم ككلّ لا يلج إلى أذهاننا إلاَّ من خلالها، فالفرد مهما ارتقت أساليبه التّواصلية ليس باستطاعته امتلاك الكون رمزياً، ولكن بإمكانه فعل ذلك بواسطة اللّغة، لأنّه حين يسمّي الأشياء بمسميَّاتها فهو في غنى عن استحضار المعادلات الموضوعية، فيُضْمَن له الخلاص من ربقة الهناء والآن في ممارساته الحياتية.

ولا امتراء أنَّ عدَّها خصِيصَة إنسانية يلزم اعتبارها ظاهرة اجتماعية، لأنه كما يقول كلود ليفي ستروس(Claude lévi-strauss) :"حين أقول اللغة فإني أقصد الإنسان، وحين أقول إنسان فإني أعني المجتمع"[5]، ومادامت كذلك فمعايير التّقدّم والتّحضّر كلّها تقوم باللّغة وعلى أساس اللغة، وترتبط بها صعودا وهبوطا، يقول جوزيف فندريس(Joseph Vendryes):" في أحضان المجتمع تكوّنت اللّغة (...) إنّها الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى"[6]؛ بوصفها تتصدّر باستحقاق وجدارة تلك المنظومة المتكاملة من الرّموز الثقافية التي يرتكن إليها المجتمع ليضمن تمايزه؛ لأنه يصعب تخيّل وجود قِوام ثقافي في معزل عن اللّغة وإن في شكلها المنطوق على الأقلّ، ومن هنا تأتي مشروعية الجزم بأنّ " اللغة هي أمّ الرّموز الثقافية جميعا"[7].

اعتبارا لسلطتها هذه، وفي ظِلِّ محدثات علم الاجتماع الثقافي وُصف الإنسان بأنه "كائن لغوي ثقافي بالطبع قبل أن يكون اجتماعيًّا بالطبع" [8]، فكل فرد منَّا يجد نفسه - في نشوئه - محكوما بنظام لغوي معلوم،

---

[1] سعيد بن كراد، وهج المعاني، سيميائيات الأنساق الثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2013، ص 181

[2] أمبرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2002، ص 273

[3] محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمّارة، بتر الزمان، تونس، (د ط)، 2013، ص 17

[4] سعيد بن كراد، وهج المعاني، ص 185

[5] ينظر: عيسى الشماس، مدخل إلى علم الإنسان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،(دط)، 2004، ص74

[6] اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، (د ط)، 1950، ص 35

[7] محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمارة، ص 17 ، 18

[8] مر ن، ص 23

يتلقّاه كما يتلقّى سائر النُّظم الاجتماعية الأخرى، بل يخضع لإملاءاته الجبريّة، بدليل أنه إذا "أخطأ في نطق كلمة ما أو استخدمها في غير ما وُضعت له، أو عادى قواعد لغته كان حديثه موضع سخرية، بل يُرمى بالغفلة والجَهْل، وإذا حاول أن يخرج كلّ الخروج عن النّظام اللغوي بأن يخترع لنفسه لغة يتفاهم بها، أصبح عمله هذا ضرْبًا من العبث العقيم"[1].

هذا يعني أنَّ اللغة نسق اجتماعي/ثقافي لا يرتبط وجوده بوجود الفرد، بل إنّ الفرد هو الذي يدخل إلى هذا النَّسق منذ ولادته فيتربّى فيه، ولهذا "من اللاَّممكن الزّعم بأنّ لغتنا هي ملك لنا، لأنها نسق ينبغي أن نتنازل له عن جانب كبير من فرديّتنا إذا أردنا أن ندخل فيه" [2]. لكن هذا لا ينفي أنّها منه وإليه وتعود، فقد عرفها منذ ما لا يحصى زمنا، وهي التي أتاحت له إنشاء المجتمع وإقامة الحضارة، إنها "عمر الإنسان على الأرض"[3]، الذي يصف عبر لانهائيته الزمنية مخرجات الفكر الإنساني في حدّي: الواقعي والوهمي.

وصال اللغة بالسياسة:

المستشفُّ من المذكور آنفا أنَّ هناك ميثاقا غليظًا بين المسألة اللغوية والسِّياسة، إذ لم يَعُدْ سِرًّا أو اكتشافًا في الدّراسات الاجتماعية الحديثة المنشغلة بتحديد أوضاع اللغات تداولا أو ضمورا أن يتمَّ الرَّبط بين قوَّة اللُّغة أو ضعفها وقوة الدَّولة التي تسُوسُ شؤونها وشُؤون متكلِّميها، لذا "تتغذىَّ العلاقة بين اللغة والدَّولة على السِّياسة في بداية العصور الحديثة " [4]. قد يفرض هذا الانشغال الآتي: "كيف يمكن أن تناط اللغة بالسياسة أو تتدخل هذه في تلك ؟ ولعلّه يجد شرعية الطَّرح في اتّخاذ السِّياسة بمفهومها الشَّائع نشاطا عمليًّا يروم تسيير شؤون الأفراد والجماعات في إطار علمّي وقانونيّ تحكمه شروط وأهداف، ولعلَّ هذا تحديدًا ما يصِل السِّياسة كممارسة قانونية باللُّغة كظاهرة اجتماعية وأداة مطلقة تمارسُ نوعًا من السُّلطة على النِّظام السِّياسي والاجتماعي ككل، فاللّغة سلطة في ذاتها، وعمليّة نشرها وتنظيمها ضمن فضاء لغويّ محكم يتطلّب تدخُّل السّياسة كنظام شرعيّ ومركز للسُّلطة،"فالسِّياسة هي السُّلطة الحاضرة بالنسبة للغة، واللغة هي السُّلطة الغائبة بالنسبة للسِّياسة "[5].

والظّاهر أنّ عمق تواشجهما عملاً وأثرا أدَّى إلى انصهارهما في بوتقة مصطلح: " السّياسة اللّغوية " الذي يستدعي لِزَامًا مصطلح :" التخطيط اللغوي".

---

[1] ينظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، شركة مكتبات عكاظ، السعودية، ط4، 1983، ص5

2 أحمد أبو زيد، النصوص والإشارات، قراءة في فكر رولان بارث، عالم الفكر، مج11، 1980، ص 253

[3] مها محمد فوزي معاذ، الأنتروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 2009، ص 58

[4] عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبان، ط1، 2013، ص 5

[5] هنية حسني، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري (دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي الجزائري)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 58

الدرس 1: تعريف مصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

تمهيـــد:

إنَّ تدخّل الإنسان في الأوضاع اللّغوية ليس أمرًا مُحْدثا، فمحاولات الناس تقنين استعمالاتهم اللّغوية لا تنكر، كما أن اختيار السُّلطة الحاكمة للغة من بين لغات لتسيير دواليب الدَّولة أمر متكرِّر عبر التاريخ، يقول لويس جان كالفي(Louis-Jean Calvet): " يعُّج التّاريخ بالأمثلة على تدخُّل الإنسان في اللّغات قبل أن نضع هذا التّدخّل تحت اسم "السياسة" أو تحت اسم "التخطيط" بزمان طويل" [1]. ولكن يلحظ أنّ جملة هذه التّدخلات في حركة اللغة لم تكن مبنيَّة على أساس نظرية وبحوث ميدانية تُجلّ علاقة اللغة بالمجتمع خاصة إذا جاءت عبر قرارات سياسية، كما لم يقم بها أهل الاختصاص.

ولهذا، فإرهاصات مثل هذه الدّراسات التي تُعنى برسم مناهج علمية للتدخُّل في إدارة تعدُّد لغويّ ما ظهرت حديثا، ولعلَّ حلقة براغ بدراستها لتقييس اللغة التشيكية بجدّية وعلميّة كانت من الرُّواد في مجال السّياسة اللغوية وتخطيطها، كما نجد أنطوان مايي (Antoine Mayi) يدرس بجدّ القوانين التي تحكم وضع اللغة في المجتمع المتعدّد اللّغات، ووجَّه أنظار اللغويين نحو استكشافها بقوله: " إنه من الواجب أن نحّدد مع أيّ بنية اجتماعيّة تتّفق بنية لغويّة معيّنة، كما أنّه من الواجب أن نحدّد كيف تتمثّل تغيّرات البنية الاجتماعية بطريقة عامة في تغيّرات البنية اللغوية " [2]. ومع سبق هذه الجهود تنظيرًا إلا أنّ المصطلحين تأخَّرا ظهورا، بل برزا في إطار علمين لم يستو ساقهما بعد، ولم يقع الاتفاق الجمعي على تسميتهما حينذاك هما: اللسانيات التطبيقية واللسانيات الاجتماعية.

ولمّا كانت السياسة اللغوية نشاطًا صريحًا يتَّجه نحو اللغة فإن دراسة السياسة والتخطيط اللغويين تقع في صميم مجال اللسانيات الاجتماعية كما يرى فشيمان (Fishman)، حتى إنه سمَّى التخطيط اللغوي علم الاجتماع اللغوي التطبيقي، بل لاحظ كالفي أن تطوُّر اللسانيات الاجتماعية ارتبط بتطور السياسة اللغوية واشتداد هذا العلم كان نتيجة الاهتمامات الأولى بالسِّياسة اللغوية[3].

أوّلاً: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: حدود الاتفاق والافتراق

1/ نشأة المصطلحين:

خطَّ هذان المصطلحان طريقهما نحو التّداول الفعلي منذ أن ظهر اللّفظ المركّب "التّخطيط اللّغوي" بوصفه جزءا من اللّسانيات التّطبيقية عام 1959 على يد اللّساني الأمريكي هوجن (Hogan) عند دراسته

---

[1] حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 220

[2] حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، ص 56

[3] مـــر س، ص 220

المشاكل اللغوية للتَّرويج، مستهدفا بناء هويَّة وطنيَّة بعد قرون من الهيمنة الدانماركية، وإبراز جهود التّوحيد اللغوي من التّرويج، وقد عاد إليه مرَّة أخرى (1964) في أوّل اجتماع للّسانيات الاجتماعية.

ومع نهاية الستيّنيات استعمل هذا المصطلح من قبل مجموعة من باحثي اللسانيات الاجتماعية، من باب الإشارة إلى كلِّ تدخُّل يهدف إلى علاج المشاكل اللغوية الاجتماعية.

وفي عام 1968، نشر فيشمان و داس جوبتا (Das Gupta) كتاباً جماعيًّا يتناول المشكلات اللغوية في البلدان النامية، ذلك أن ملامح هذين المصطلحين قد ظهرت قبل اندراجهما في موضوعات اللسانيات التطبيقية بزمن طويل، وأجلى ما يكون ذلك فيما مارسته الدول الاستعمارية من ضغوط على الشعوب المستعمَرة لفرض لغاتها لغات رسمية، ممَّا يضمن لها البقاء والسيادة حتى بعد الاستقلال، تماما كما حدث مع شعوب إفريقيا وآسيا والأمريكيتين...

وقد توالت الملتقيات العلمية في هذا الشأن فكان من حواصلها كتاب بعنوان:" هل يمكن التخطيط للغة ؟" دون أن يحُدَّا هذان المصطلحان حدًّا دقيقا.

ومع بداية السبعينيات ظهر مفهوم السياسة اللغوية في الإنجليزية، ضمن كتاب فيشمان المعنون بـ : "sociolinguistics " (1970) في فصل عنوانه: لسانيات اجتماعية تطبيقية [1]، ثم عرف نوعًا من الذُّيوع في كتابات الاسبان والألمان والفرنسيين، ومُذَّاك بدأت ملامح التمييز بين المصطلحين تظهر، وإن كانا قد تقاسمَا الاهتمام بمعالجة المشكلات اللغوية الناجمة عن طمس الهوية اللغوية والقومية للدول المستعمرة، وإقصاء لغاتها عن أداء الوظائف المرتقبة منها [2]. وقد تزامن مع إدراك التمييز بينهما ظهور العديد من المصطلحات المرادفة لمفهومي السياسة والتخطيط اللغويين، منها: التنظيم اللغوي ، إدارة اللغة ، هندسة اللغة ، التهيئة اللغوية ... ومع ذلك لم يظهر مفهوم جليّ لكلٍّ منهما، بل تباينت المفاهيم حسب المدارس وطبيعة المجتمعات ومشاكلها ومعطياتها، فاسْتُعملا بطريقة مُبهمة ، بل عرفا ترادفا في أدبيّات الدّراسات المتقدّمة إلى أن تدرّجا في سلّم الوصول إلى حدود التمايز مع الاحتفاظ بنقطة التقاطع والالتقاء.

2/ مفهومهما:

أ/ السياسة اللغوية:

أ1/ دلالة المصطلح: هذا المصطلح مركَّب وصفي ترجم إلى العربيَّة من مركَّب أجنبيٍّ هو(linguistique politique) بالفرنسية و(languagepolicy) بالانجليزية، وهو يحيل على نشاطات يمارسها السَّاسة تجاه اللغة، وصياغتها في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعية.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 225

[2] فواز الزبون، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، أعمال مجمع اللغة العربية الأردني، ع 50 ، 2009، ص 86

والسّياسة اللّغوية فرع من علم السّياسة العامّ، الذي يُعرَّف بأنه" تلك المجموعة من التّفاعلات التي تُصاغ من خلالها المهام الرّسمية والقرارات المُلْزِمة ويتمُّ تنفيذها لصالح المجتمع "[1].

ويتفرّع منه عدَّة سياسات، أبرزها: السياسة اللغوية والسياسة الاقتصادية والسياسة الثقافية، ورغم تعدّد مذاهب النظرية السياسية العامّة وأصولها فإنّها تتّفق في مسألة تقاطع أنماط السِّياسات، فكلُّ سياسة منها جزء لا غنى عنه في السياسات الأخرى [2]، هذا يعني أنَّ السِّياسة اللّغوية لا تنقسم دون أن تتجزّ أها رؤية للسّياسة الاقتصادية والثقافية الممارسة في البلاد، والعكس صحيح.

هذا يعني أن السياسة اللغوية فسيفساء من العوامل المتقاطعة، فهي جزء لا غنى عنه في كافة مجالات السياسات الثقافية والاقتصادية ، وليس ذلك فحسب، فهي مجال متعدّد التخصّصات لاتصالها بعلوم التربية والاجتماع والنفس والجغرافيا واللسانيات الاجتماعية وما إلى ذلك، نظرا إلى ما للغة من قيمة ثقافية واقتصادية وسيادية على المستوى الفردي والدولي والعالمي علاوة على كونها رَمْز الهوَّية ومحدِّد الانتماء.

وبناءً على هذا تعرف السياسة اللغوية في اصطلاح اللسانيات الاجتماعية بأنها " التدخل السياسي القصدي الواعي لتحديد الاختيارات اللغوية وتنظيم المشهد اللغوي من الناحية الرسمية المعلنة "[3]. وهي أيضا "الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجم وع الأعمال التي تهدف إلى ضبط وضمان منزلة ما للغة، أو عدَّة لغات"[4].

والمستنبط من هذا أنَّها "الموجِّه لحركة الفعل اللغوي في المستقبل وتحديد اختياراته بما يتيح تحقيق أهداف معيَّنة ونتائج مرغوبة، وهي معيارية وتتضمن أحكامًا قيمية " [5]. ويقتضي هذا أن تكون حركة واعية لضبط وضمان منزلة لغة ما أو عدَّة لغات، وهذا ما نلمحه في تعريف كالفي حين قال: " نحن نعتبر أنَّ السِّياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتَّخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللُّغة والحياة في الوطن"[6].

ولا يخفى على ذي نهية ما يطبع هذا التّعريف من غموض قد يعود إلى حداثة المصطلح من جهة وحدود التقائه بالتّخطيط اللّغوي من جهة أخرى، إذ يمكن تسجيل كثير الملاحظات عليه، منها:

---

[1] أ. روبرت. ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، ليبيا، (دط)، 2006، ص 164

[2] الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 82

[3] هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2015، ص 26

[4] مرن، ص ن

[5] نادية كمال، اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع 20 ، 2001، ص 181

[6] حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221

- السّياسة اللّغوية هي قرار يتّخذ بشأن جملة من الخيارات المطروحة، قد تُنَفَّذ وقد لا تحظى بذلك، ولكن ما يؤخذ على التعريف عدم توضيحه للمعنيين بمجموعة الخيارات ومن هم المقرّرون لها.
- تُتَّخذ القرارات في هذا الشأن بصورة واعية أي مدروسة ومقرّرة بشكل جيّد وبصورة مسبقة، وفي هذا إلماح إلا أنّ هذه العملية تسبقها بالضّرورة عمليّات أخرى حضَّرت لهذا الاختيار الواعي.
- يضيق هذا التعريف من الفضاء اللغوي الذي تنتج فيه السياسة اللغوية، إذ يحصرها في العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية في حين أنّ مجالها كنوع من الخيارات أوسع وأشمل، كما أنّه لم يوضّح المقصود من الحياة الاجتماعيّة بالضَّبط، وما هو نوع العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية.

ما يثير التّساؤل هنا: من يتّخذ القرار اللّغوي ويحدِّد اختياراته؟ والإجابة يشملها تعريف علي القاسمي ، إذ يرى أنها "نشاط تضطلع به الدّولة، وتنتج عنه خطّة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتمُّ بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد، خاصة اختيار اللغة الرسمية، وينصّ على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، وأحيانًا لا توجد نصوص قانونية متعلّقة بالممارسة اللغوية فتستشفُّ تلك السياسة من الممارسة الفعلية"[1].

هذا يعني أنّ زمام السّياسة اللّغوية بيد السَّاسة وأصحاب السّلطة في البلاد، فهم من يمارسون السّياسة اللّغوية ويصوغون موادّها في نصوص تشريعية واضحة أو محسوسة، ويترتب على هذا لزامًا وجوب تنفيذ هذا القرار اللغوي انطلاقا من جملة من الاستراتيجيات التي تفعَّل بمشاركة أجهزة الدولة ومؤسَّساتها والمراكز والمجامع العلمية والأدبية والدينية ...

وما يستدعي الإشارة هنا أنّ ارتباط السّياسة اللغوية بالدَّولة لا يعني استبعاد احتمال وجود سياسة لغوية عابرة للحدود ، أو على العكس من ذلك محصورة بجماعة محدودة أصغر من الدولة، وتتعايش في كنفها مع جماعات أخرى [2]، ولعلَّ نموذج الصم البكم يستقيم دليلاً، إذ يستطيعون عقد مؤتمرات عالمية واتّخاذ قرارات والخروج بتوصيات، فهم بهذا يملكون برنامجا شبيها بالسياسة اللغوية[3].

هذا يعني أنّه ما من زُمْرة إلاَّ وأمكنها وضع سياسة لغوية بيد أنه "في مجال أهمية العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية فإن الدولة وحدها هي التي تمتلك السلطة والوسائل التي تمكِّنها من الانتقال إلى مرحلة التخطيط وإنجاز مبادرتها السياسية[4].

---

[1] أحمد عزوز، التخطيط اللغوي والمصطلحات المحاثية، أعمال ملتقى التخطيط اللغوي،ج 1، 2012، ص 70

[2] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221

[3] مرن، ص ن

[4] لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط 1، 2006، ص 111

عموما، يمكن القول: إنَّه رغم تعدُّد تعريفات السِّياسة اللغوية إلا أن هناك اتِّفاقا في المضمون العامّ، من حيث كونها قرارات تنطوي على خيارات واعية، أو لنقل هي" القوانيين الرسمية التي تخطِّط لتهيئة لغة معيَّنة في مجتمعات متعدِّدة اللغات، فتجعل من لغة معينة لغة رسمية بقوة القانون والدُّستور"[1].

أ 2 / نظرية السياسة اللغوية:

تعرف النظرية بأنها " مجموعة من البناءات والافتراضات المترابطة التي توضِّح العلاقات القائمة بين عددٍ من التغيّرات وتهدف إلى تفسير ظاهرة والتَّنبؤ بها " [2]. وهذا يعني أنها لا تؤسَّس من فراغ، وإنما ترتكن إلى الافتراض والملاحظة والشَّرح والتفسير والتعميم من أجل تصوير مفاهيم للظواهر الموجودة بالعالم الخارجي. وعليه، فإن بناء نظرية السياسة اللغوية مشروط بمراعاة عدّة أسس سياسية واقتصادية وثقافية وإيديولوجية تسهم في تحديدها تحديدًا دقيقًا موجَّهًا؛ أي لا قوام لها ما لم تدرس الاختيارات اللغوية داخل المجتمع وعناصر هذه الاختيارات على جميع مستوياتها (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والأسلوبية)، وليس هذا فحسب بل يُؤْخَذ في الحسبان طبيعة التّجمّع البشري مهما بلغ حجمه (قبيلة، قرية، مدينة، تجمع إقليمي ...)، إنها" تهتم بلغات محيطها و وظائفها و مستوياتها وعدد متكلّميها وهوَّياتهم والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعني"[3]. اعتبارا لهذا فإن نظريّة السّياسة اللغوية تبني بالاعتماد على مرتكزات أربع هي:

- المجتمع
- اللغة أو اللغات المتواصل بها
- الدولة (بالمعنى الجغرافي للعبارة)
- السلطة (من حيث كونها مؤسسة قادرة على صناعة القرار وتنفيذه)

إذن، السياسة اللغوية تستهدف تنظيم الحيثيات الاجتماعية للغة ووظائفها واستشراف مستقبلها بتطويرها وحفظ سماتها بترسيمها وإقرارها في الدساتير والنصوص التشريعية.

ولذا، فإنّ الدّولة وما تحمله على أرضها من تاريخ وجماعات وهويّات وثقافات هي المرجع الذي يتحكم في اتِّخاذ القرار السّياسي ورسم السياسات اللغوية. ولأجل ذلك فإن السَّاسة الذين يضعون القرارات السياسية المتعلقة بالشأن اللغوي لا يستقيم عملهم إلاَّ بالاحتكام إلى مكونات هذا المرجع وحيثيَّاته بجميع تفصيلاته وتعقيداتها، بدءًا بتحديد النسق اللغوي المستهدف بالقرار السياسي من حيث حاضره ومستقبله وسياقه

[1] أحمد معزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2014، ص 63

[2] عماد عبد الرحيم الزغول، نظريات التعليم، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص 26

[3] محمد غاليم، اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية، في اللغة والهوية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، قطر، 2013، ص 318، 319

التاريخي والاجتماعي، والحجم المتوقَّع لتفاعل المجتمع مع نتائج القرار السياسي ومخرجاته، وانتهاءً بتوفير الإمكانيات والشُّروط الموضوعية لنجاح القرار السياسي[1].

أ 3 / أهداف السياسة اللغوية:

يجري مفهوم السِّياسة اللّغوية في العرف السّوسيولوجي على أنَّها" آلية لموضوعية اللغة في البنية الاجتماعية على نحو يجعلها (اللغة) تحَّدد أوجه السُّلْطة السياسية والثروات الاقتصادية "[2].

وعادة ما تتوجه السياسة اللغوية إلى تحديد وجهين مختلفين من الأهداف: أهداف فكرية إيديولوجية، غالبًا ما تكون ضمنية تنفرد بها الدولة والحكومات وفق اعتبارات سياسية واقتصادية وعالمية، وأهداف واضحة ومباشرة تتعلَّق بطبيعة ومكانة اللغة في السِّياق الاجتماعي للدَّولة.

- **الأهداف الإيديولوجية:**

قبل الحديث عن هذه الأهداف من الضّرورة الإشارة إلى كيفيَّة تحوُّل اللُّغة في ذاتها إلى إيديولوجيا تتحكَّم في توجيه السِّياسات العامة المنتهجة في تدبير الشأن اللغوي، إن لم نقل البرامج المتعدِّدة والمشاريع التي تتبناها الدولة أو المجتمع "[3].

مصطلح الإيديولوجيا بصفة عامة "يكتسب مفهومه من السياق الذي يُوظف فيه، فقد يُراد به معتقدات سياسية أو ممارسات رمزية ذات ارتباط بالفعل الاجتماعي المنظم وقد يوظف توظيفاً محايدًا "[4].

أما إيديولوجيا اللغة فهي" مجموع الأفكار والتصوُّرات والرُّؤى والمعتقدات التِّي ترسَّخت في الذاكرة الجماعية لدى أمة من الأمم بشأن لغتها، وبالتالي أضحت تصرّفاتها الاجتماعية وعلاقاتها بالجماعات اللغوية المتعايشة معها تتحدَّد في ضوء مجمل ما تكوَّن لديها من ترسُّبات تتعلَّق بلغتها، ما يعني أن الإيديولوجيا اللغوية لتلك الجماعة هي التي تتدخل في ضبط علاقتها بالآخ ر، وبالتالي تكون كلُّ سياسة لغوية تتبنَّاها من وحي تلك الإيديولوجيا "[5].

إنّ هذا الأمر يقود جَبْرًا إلى الاعتراف بمركزية اللغة في الحياة الاجتماعية، لأنّها ليست مجرّد نظام علاميّ يصف العالم بل هي تسهم في تكوين صورة عنّا وعن الآخر والعالم من حولنا ، وهذا ما يجعل منها مؤسّسة سياسية، فلا يخلو دستور أيّ بلد - غالبا - من تحديد تموضعات اللغات المشتركة والرسمية والوطنية.

---

[1] هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، ص 28

[2] جيمس و. طوليفسون، السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد خطابي، مؤسسة الغنى أبو العزم، الرباط، المغرب، 2007، ص 26

[3] أحمد معزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 50

[4] مر ن، ص ن

[5] مر ن، ص 51

ويحفظ لنا التاريخ عشرات الأمثلة والنّماذج لتدخّل الإيديولوجيا في الشّأن اللّغوي، وتوجيه السّياسات اللّغوية، خصوصًا في إطار الأمم التي تبنَّت الأحادية اللّغوية سبيلا إلى البناء والوحدة والتَّماسك الاجتماعي، ما جعل أناسها "دائِمًا في مواجهة الاختلاف اللغوي ميّالين إلى السُّخرية من عادات الآخرين، وإلى اعتبار لغتهم هي الأجمل وهي الأنجع وهي الأدق، أي إنهم كانوا دائماً ميّالين إلى تحويل اختلاف الآخر إلى نقصان فيه "[1]. ومن تلك النماذج نظرة الإغريق إلى غيرهم، إذ كانوا يعدُّون بربريًّا كلُّ من لا يتكلَّم لغتهم ، ومثلهم فعل السُّريان والعبرانيون وغيرهم ممَّن رأوا أنَّ لغاتهم هي أفضل اللغات.

حديثًا، تعدُّ فرنسا أَسْوأ نموذج في تدبير الشّأن اللغوي، خصوصا فيما يتعلَّق بمسألة التَّسامح اللّغوي، فرغم أنَّها توصف بأنَّها من أعرق الدِّيمقراطيات الغربية التِّي رفعت شعار " حرّية، أخوّة، مُساواة"، واتّخذت حقوق الإنسان عنوانا للعدالة الاجتماعية والحريات الفردية إلاَّ أنّها في المجال اللغوي عرفت بسياستها اليعقوبية* غير المتسامحة مع التّنوّع اللّغوي السّائد فيها، إذ جعلت من الفرنسية عقيدة وح ظرت جميع اللغات المحلية واللهجات التي يُتكلَّم بها على ترابها وفي مستعمراتها، إلى درجة أنها ساوت في قوانينها المنظِّمة للفضاء اللغوي بين البصق على الأرض في الشَّوارع العامّة والحديث باللُّغات المحلِّية "[2].

والقيمين ذكرا أنّ النّخب الحاكمة فيها على اختلاف مشاربها وانتماءاتها السّياسيّة والحزبيّة أجمعت على هذه الأحادية، وبذلك شُدِّد الخناق على اللغات واللهجات المحلِّية، كلغات إقليم (Bretagne) الذي يتحَّدث قاطنوه باللغة البروتونية (Breton) في الشمال، والباسكية (Basque) في الجنوب الغربي، ولغة (Provençale) في الجنوب الشرقي ... كما نصَّ دستورها على أن لغة الجمهورية هي اللغة الفرنسية وسنَّت القوانين التي تحظر التعدُّد اللغوي في جميع المجالات، مثل قانون توبون (loi toubon) **.

لكن على الرغم من سياسة الرَّفض التي أبدتها وتبديها حتى الآن فإنَّها لم تستطع الصُّمود في وجه رياح التّغيير التي عصفت بالديمقراطيات الغربية، إذ بدأنا نشهد بعض المحاولات الخجولة في مجال الاعتراف بالحقوق اللغوية الجماعية للأقليات التي تتكون منها الدولة الفرنسية ولغات فرنسا، بعد أن كانت في الأصل المندوبية العامة للّغة الفرنسيّة فقط (DGLF⇨ DGLFLF)، وهذا يوحي بنوع من الإقرار بالتّنوّع اللّغوي

---

[1] ينظر: كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 66

* اليعقوبية نسبة إلى نادٍ سياسي أسّس أثناء الثورة الفرنسية، عرف بنادي اليعاقبة (les jacobins) الذي عرف بديكتاتوريته والحرص على مركزية الدولة، ومن ثمّ أصبح يطلق على كلّ نظام شموليّ لا يعترف بالتعدّدية. (ينظر: أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 53)

[2] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 53

** صدر بتاريخ 1994/8/4، سمي نسبة إلى وزير الثقافة صاحب الاقتراح آنذاك، وهو قانون مرتبط باستعمال اللغة الفرنسية، غرضه حماية التراث اللساني الفرنسي من خلال ثلاثة أهداف هي: - إثراء اللغة الفرنسية - إلزامية استعمال الفرنسية - الدفاع عن الفرنسية بوصفها لغة الجمهورية وقد وُضع أسَاسًا لمواجهة ظاهرة الأنجلزة التي طغت على الفرنسية. (ينظر: مر ن، ص 53، 55)

على الأراضي الفرنسية، فأصبح الدارس يُطالع في أدبيات السِّياسة اللغوية الفرنسية مقولات مثل: تثمين لغات فرنسا ونشرها وتعزيزها واحترامها مهما تكن طبيعتها وعدد الناطقين بها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الحظر اللغوي الذي مارسته فرنسا على مواطنيها نقلت عدواه إلى مستعمراتها، إذ عملت على فرض لغتها ونشرها بقوة الحديد والنار والقوانيين المجحفة، فحاربت بجميع الأساليب اللغات الوطنية للمستعمرات، واستخدمت جميع صور الإقصاء والتهميش، وسعت إلى محوها من الوجود، مثل اللغة العربية في الجزائر حين اعتبرتها لغة أجنبية وسخَّرت جميع طاقاتها للقضاء عليها، مابقيت آثاره مترسِّبة إلى يومنا هذا، فتكونت لوبيّات (جماعات ضغط) نافذة عملت بكلِّ ما أوتيت من قوة وسلطة لإبقاء هيمنة الفرنسية على مشهد الجزائر المستقلة[2].

يوضّح هذا التهميش أن اللغة كانت ولا تزال إيديولوجيا راسخة، كما يتَّضح ممَّا تولَّد من اللغة الفرنسية في الجزائر، إذ أصبحت عقيدة لا يرضى المتشبّثون بها بديلاً عنها ويدافعون عنها لأنّها مصدر نفوذهم، لذا يدعون إليها وإلى ثقافتها وسياستها، ويتبنّون ما يوضع لها من مشاريع وبرامج ، كما يتجلّى ذلك في سلوكياتها مع مستعمراتها القديمة عبر منظّمة الدّول الفرانكوفونية بتمويلها المشاريع الثقافية والعلمية للدول التي تنطق بلغتها، بل ذهب بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين إلى حدِّ الاعتراف بأنّ تدريس اللغة الفرنسية لغير أبناء فرنسا إنما هو تكوين لمقرِّرين سياسيين نافذين في مستقبل ذلك البلد، سيُفيدون فرنسا[3].

لكن رغم هذا كلِّه، نجد أن المنحى الذي اتّخذته الدراسات اللسانية والأنتروبولوجية والفلسفية في شأن طبيعة اللغات في بداية ق 20 خصوصا مع الثورة ال لسانية التي أحدثها د وسوسير(De Saussure) والقطيعة التي أوقعها في صلب الدراسات اللسانية بإخراجها من طابعها المعياري والاتجاه بها اتجاها وصفيا، قد غيَّر النَّظرة إلى اللغات، خاصَّة نظرة تفوُّق لغة معينة وسيادتها وانحطاط أخرى وبدائيتها، وغير ذلك من النظرات العرقية ذات الأبعاد العنصرية، وهي رؤى إيديولوجية عملت على تكريس دونيَّة شعوب العالم غير المتقدم آنذاك.

لقد بدا الأفق مزدحما بدراسات تتَّسم بطابع علمي موضوعي محايد عن أهمية جميع اللغات من دون استثناء في إقامة التواصل، وفي كون كلِّ جماعة لغوية تنظر إلى العالم من خلال لغتها، وأن الإنسان لا يرى إلاَّ ما تريه لغته، وأن التجارب الإنسانية قد تكون واحدة لجميع الشعوب، ولا يختلف إلاَّ تقطيع تلك التجربة، تبعاً لعبقرية هذه اللغة أو تلك"[4].

---

[1] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 55، 56

[2] مر ن، ص ن

[3] مر ن، ص 56

[4] مر ن، ص 57

كما أثبتت الدّراسات تساوي اللُّغات كلّها في الوظائف التي تؤدّيها بوصفها وسائل للتواصل وفي تعبيرها عن الهوية الفردية والجماعية، وأنّ الفارق بينها قد يكون في أن أوضاعًا تاريخية معينة قد تخدم لغة ما فتجعلها في مركز الرّيادة، وإذا ما توافرت تلك الأسباب لغيرها فقد تدفعها إلى مصافِّ اللغات الراقية، ما يعني أنَّ جميع اللغات قابلة للتطور.

وعليه، يمكن القول: " إن إيديولوجيا التّفوّق بد أت تختفي من أدبيات الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة ليحلَّ محلهَّا التّسامح مع التّنوع والاختلاف، ويكون قوامُها احترام جميع التكلّمات مهما تكن طبيعتها، وإنَّ لهجة ما قد تصير لغة رسمية، كما قد تنحطّ لغة ما إلى مرتبة لهجة، عامل سياسي محض لا علاقة له بالطبيعة اللسانية المتأصّلة في جوهرها "[1].

وهذا ما يجعلنا نؤمن بأنَّ اللُّغة حقًّا هي" ساحة من ساحات الحرب، وأداة من أدواتها، ولابُدَّ من أن تتغيَّر اللّغة في هذه الحرب، فتغيُّرها حتميٌّ كتغ يّر العالَم، فإن سلّمنا بهذا وجب التَّسليم بأنّ السّياسة اللّغوية مظهر من مظاهر هذه الحرب" [2]؛ ذلك أنّ" الإيديولوجيا اللّغوية هي مجموعة أفكار قد تكون صحيحة أو خاطئة، وقد يكون مصدرها أساطير أو معتقدات دينيّة وغيرها، فتترتّب عليها مواقف لغوية مؤثّرة في السّياسة اللغوية"[3]؛ ولهذا، وفي هذا الإطار ذكر فلوريان كولماس (Florian Colmas) أربع إيديولوجيات لغوية، كلّ منها تتطلّب سياسة لغوية معيّنة، وهي[4]: التّعددية اللّسانية والتّماثل اللّساني والعالميّة والتّلهيج.

فأمّا أولاها فتوصف السياسة اللغوية فيها بأنّها طريقة ديمقراطية في التّعامل مع الوجود المشترك للتنوّعات اللّسانية، ففي بلجيكا مثلا الفرنسية معترف بها رسميا في جنوبها، والفلامانية في الشّمال، والألمانية في الشّرق، كما شجَّعت الو.م.أ قضية التّعدّدية في فترات مختلفة من تاريخها، ففي 1992 مثلا، أجازت نيويورك استعمال لغات أخرى غير الإنجليزية استعمالاً رسميًّا.

وأمَّا سياسة التَّماثل اللِّساني فتنحو نحو التّأكيد على أنّ الجماعة اللّغوية قادرة على استعمال اللّغة المهيمنة، وفي هذا من القمع ما لا يخفي في منظور الباحثين ؛ لأنَّه من الضّرورة التّمييز بين اللّغات الرّسميّة المهَّيأة للاستعمال في المجالات الرسميّة، واللّغات الوطنيّة التي يتلاغاها أغلب الشّعب، وقد يحدث أن يُعترف بها قانونًا وتدخل في بعض المجالات العمومية كالتّعليم، ومع ذلك يكون وضعها متدنّيا مقارنة مع اللغة الرسمية، ولنا

---

[1] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص57.

[2] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 23

[3] مر س، ص 58

4 فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص939

في سياستنا اللغوية (الجزائرية) شاهد وبيان إذا عقدنا أدنى مقارنة بين اللغة العربية كلغة رسمية والأمازيغية كلغة وطنية قبل الدسترة الجديدة.

وممّا يمكن التّمثيل به أيضا صنيع الاتحاد السوفياتي سابقا (1838)،إذ نصَّ على أنّ كلّ المدارس الرّوسية وغير الرّوسية تدرّس اللّغة الروسية كلغة ثانية، ثم أُلحق قانون 1958 النّاص على إجباريّة التّعليم باللّغة الرّوسية في كلّ المدارس، إلى جانب اللّغات الوطنية، وبذلك ظلّت الرّوسية لغة التعليم في كثير من الجمهوريات الروسية المتنقلة.

وفيما يخصُّ العالميّة اللّغوية فتبدو ملامحها واضحة في دول ما بعد الاستعمار، حيث تميل إلى استعمال لغة المستعمر كلغة رسمية أو لغة تكوين، ففي الغابون مثلا اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة، كما تتقاسم هذه اللغة مع اللغة الإنجليزية الرّسمية في الكام يرون، وفي الجزائر مثلا لا تزال الفرنسية لغة تعليم رسمية في كثير من التخصصات العلمية، ويرى الباحثون أن مثل هذا الاختيار مدعّم بفكرة أنَّ اللغات العالمية ت يسّر التّواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع دول أخرى، كما يملأهم الاعتقاد بأنّ هذه اللغات ملك النخبة النافذة سوسيوسياسيًّا، فضلا عن الشّعور ب أنّها من مسّببات الالتحاق بركب الحضارة والعصرنة، وفي هذا ما لا يخفى من خرق للمنطق، فكم من دولة - اليوم- تتّخذ اللغة الإنجليزية - رغم حظوتها العالمية- لغة رسمية إلاَّ أنها لا تزال عالقة بذيل الدول النامية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن هذه الإيديولوجيات الراسخة والمؤثّرة في قرارات السّياسة اللّغوية بحاجة ملحّة إلى إعادة هيكلة فكريّة، تنفلت على إثرها اللغة من سلطة الآخر الذي أملى شروطه فزعم المغلوب أن سبيله إل يه لغته! غاضًّا طرفه على أنه (الآخر) طوعَّ لغته لعمله!

وأمّا التلهيج فمعناه ان تكون اللغات الوطنية أو الأهلية مجدّدة ومعصرنة ومعترف بها رسميا محلّ أو إلى جانب اللغة العالميّة للتواصل الواسع، وتعدّ مدغشقر حيث الفرنسية والملغاشية تنعمان معا بوضع رسميّ مثالا على ذلك.[1]

- **الأهداف المباشرة:**

يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى صنفين: أهداف كبرى، تتقاسمها مختلف السياسات اللغوية عالميّا، وأهداف صغرى تمليها طبيعة المشكلات التي ترومها السياسات اللغوية عند رسمها.

فأما الكبرى فيمكن إجمالها في النقاط الثلاث الآتية:[2]

1~ تحديد اللغة الأولى الرسمية للدولة:

---

1 فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، ص 939-946

2 هنية حسني، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، ص 67_ 69

غالبًا ما يتحدَّد ذلك دستوريًّا، بمعنى أن تقنَّن اللغة وتُوحَّد من خلال نصٍّ قانوني يضمن سيادتها على بقية اللغات المتداولة، يقول عبد السلام المسدي:"من أولويَّات صنَّاع القرار ومخطّطي السّياسات اللّغوية تحديد اللّغات الرّسمية والوطنية للدولة وترسيمها"[1].

2~ تحديد لغة التعليم والتكوين:

"إنّ اللّغة إذا نالت حقهَّا من العناية في المدارس والمعاهد ووسائل الإعلام عملت على توثيق الرّوابط بين أبناء الشّعب الواحد" [2]؛ ولهذا يجري التعليم الابتدائي في جميع دول العالم باللغة الوطنية فقط تثمينًا للوحدة الوطنية.

3~ تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدَّولي:

ويحدث ذلك انطلاقًا من العمل على تطويرها لاحتواء المنجَز العصري بكلِّ فروعه المعرفية من خلال تأسيس هيئات علمية خاصة لمتابعة سيرورة العملية.

أمّا الأهداف الصّغرى فيمكن إجمالها في النّقاط الآتية:[3]

ـــ وضع المقاييس للكتابة الصحيحة وللكلام الجيّد.

ـــ ملاءمة اللغة كوسيلة تعبير للشعب الذي يستعملها.

ـــ قدرة اللغة على أن تكون أداة الإبداع الفكري والعلمي.

ـــ اعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي.

ـــ الارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.

ـــ ترجمة الأعمال الأدبية.

ـــ المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي ...

إنّ النَّاظر في جملة هذه الأهداف يجد أنّ السّياسات اللّغوية تهدف إلى العمل على أحد محورين هما: التأثير في اللغة أو التأثير في اللغات.

فأمَّا أوَّلهما فيمس الخطَّ أو المعجم أو الأشكال اللهجية، إ ذ قد تلحُّ الحاجة إلى ابتداع خطٍّ للغة غير مكتوبة أو تبسِّط أبجديتها وقد تغيّرها كليًّا، كما قد تدفع الحاجة إلى ابتداع وحدات معجمية جديدة لسدِّ الثغرات المفرداتية في مواجهة مستجدّات الحياة العلمية والفكرية والفنية ... ثم قد ترتقي لهجة من بين اللهجات إلى مستوى اللغة الوطنية فتحتاج إلى تهذيب وتوحيد استعمالها في كلّ التّراب الوطني.

---

[1] السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، (دط)، 2007، ص 38

[2] خولة طالب الإبراهيمي، الجزائر والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2007، ص 190

[3] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 11

وأمّا ثانيهما فيكون بتنظيم التّعدّد اللّغوي واختيار لغة منه لأداء وظائف معَّينة [1]، ولعلّ الأهداف التي صاغها ميشال زكريا تجمل آليات ذلك، وهي كالآتي:[2]

1- إزالة التعدُّدية اللغوية والإبقاء على لغة واحدة تصبح هي اللغة القومية الرسمية، وكأن الغاية هنا دمج الأقليات الاثنية في بوتقة ثقافية وطنية واحدة، وهذا لا يكون إلاَّ من خلال:

ـــ اختيار النموذج القياسي من هذه اللغات.

ـــ صياغة شكل اللغة المراد ترقيتها.

ـــ النص على وظيفة اللغة بنصوص تشريعية.

ـــ تقبّل المجتمع لهذه اللغة.

2- تبنِّي التّعددية اللغوية والاعتراف بها لتحقيق تعايش الثقافات داخل الدولة الواحدة وتكريس التنوع بدل التجانس والتغيُّر بدل الثبات.

3- تبني لغتين رسميتين والاعتراف بهما، لأنهما تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية.

والظاهر وفقًا للمذكور أن السياسات اللغوية حلٌّ للمشاكل اللغوية، يؤكد هذا هوجن حين قال: " تظهر الحاجة إلى التخطيط اللغوي كلّما ظهرت مشاكل في اللغة، وعندما نلاحظ أن لغة ما لسبب ما صارت غير وافية بالغرض المطلوب، عندها يفسح المجال أمام برنامج تخطيط لغوي" [3]. ولعلَّه يصف حقيقة ما ينبغي أن يكون له التّخطيط اللّغوي خاصّة وأنّه من محدثيه، ولكن الحيثيّات الواقعية تنبئ بأنَّ " التخطيط اللغوي قد يُوجَّه لتحقيق أهداف لا تتعلق باللغة [4]، لأن العلاقات بين اللغة (اللغات) والحياة الاجتماعية هي في ذات الوقت مشاكل هويات وثقافة واقتصاد وتنمية ... وقد بدا كالفي واضحًا حين صرَّح في مقدمة كتابه "حرب اللغات والسياسات اللغوية "بأنه يسعى إلى تبيان الأثر الاجتماعي للظاهرة اللغوية ولا سيما الشقّ المتعلِّق بالسيِّاسة، "فخلف العلاقات اللغوية علاقات اجتماعية تشهد عليها الظواهر اللغوية الموصوفة فيه "[5].

عمومًا، إن هذه الأهداف المتوخاة للسياسات اللغوية سواء معلنة أو مبطنة تشهد على الانتقال النوعي في معالجة اللغة، حيث تجاوزت أبحاثها الجانب الصُّوري لتُعنى بمنزلة اللغات اجتماعيًّا، وقد وازى هذا تلك التطورات الحادثة في الدراسات اللسانية التي مالت حينها إلى إعادة الاعتبار الاجتماعي للغة، ونجد كالفي أحد المندِّين بتلك القطيعة بين اللغة والكلام، حتى كاد التّوهم يغلب على استقلالهما، فاللسانيات عنده

---

[1] ينظر: لويس جان كالفي، علم اجتماع اللغة، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 112ـــ 117

[2] قضايا ألسنية تطبيقية، ص 16

[3] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص 75

[4] مر ن، ص 77

[5] كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 17

لاتكون إلاَّ اجتماعية، واللسانيات الاجتماعية هي كلُّ اللسانيات، لأنها تشمل في الوقت نفسه لسانيات اللغة ولسانيات الخطاب"[1].

أ 4 - آليات رسم السياسة اللغوية:

لا امتراء أنَّ إخضاع شيء - وعلى غراره اللغة هنا - لحكم القانون يتطلّب تخطيطا يأخذ بعين الاعتبار السابق واللاَّحق، انطلاقا من تحديد الاحتياجات وتسخير الوسائل الملائمة وضبط الأهداف وخطة العمل والتقويم المستمر، ولهذا "على المسؤول على التخطيط أن يلمَّ بقضايا اللغة في المجتمع قبل البدء بعمله، وأن يتحرَّى عن المشاكل الألسنية وأن يدرس العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية التي تتداخل مع المسألة اللغوية في المجتمع"[2].

وعلى هذا الأساس ، يمرُّ رسم السياسة اللغوية بالمراحل الآتية [3] : وصف الوضعيّة اللّغوية والاجتماعية المراد التّدخّل في تسييرها، وتحديد الأهداف العامّة والخاصّة، ثم وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تمكِّن من أجرأتها وتجسيد غاياتها مشفوعة بالتقويم.

- وصف الوضع اللغوي: وذلك من خلال جرد المشاكل اللغوية المطروحة اجتماعيًّا وتحليلها تحليلا سوسيولسانيا، وقد ركزَّ كالفي في هذا على عنصرين[4]:
  - الدراسة الميدانية: القائمة على الملاحظة والجمع والاستقصاء والاستبيان ... معتمدا في ذلك على الأسواق بوصفها أكثر الأماكن ملاءمة للتبادل اللغوي، وقد سمَّى هذا بـــ "الدراسة في الجسم الحيَّ".
  - الدِّراسة المكتبية: وتكون في مراكز صنع القرار.
- تحديد الأهداف: ولا تتحقق إلا بمعرفة النتائج المتواصل إليها، وقد سبق في العنصر الماضي (أهداف السياسة اللغوية) بيان أشكالها وآلياتها.
- وضع الاستراتيجيات: وذلك من خلال رصد كل الوسائل التي تضمن تنفيذ السياسة اللغوية، وتكفل أهدافها.
- التقييم: يقتضي التخطيط إعادة تقييم الأهداف وإجراءات التنفيذ مرحليًّا لأنه قد يحدث أن يتعارض مع التغير الطبيعي، ولذا يستوجب على السياسات أن تتبنىَّ إصلاحات جديدة.

---

[1] كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 16

[2] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص 13

[3] ينظر: مر ن، ص ن

4 ينظر: مر س، ص 17، 18

وقد ركّز كوبر على هذه النقطة قائلا:" إن الحاجة إلى رسم السياسة اللغوية تظهر عندما يصبح تغيير وظائف اللغة واستعمالاتها في المجتمع أمرً ا رغوبًا فيه (...) فينبغي أن يكون المخطِّطون قادرون على تغيير تقييمهم للغة قبل أن يقوموا بتغيير المجتمع، وإذا نجحوا في تغيير تقييم المجتمع فإن هذه القيم الجديدة ستصبح ضوابط لرسم سياسة لغوية مستقبلية"[1].

بناء على ما تقدَّم يمكن الخلوص إلى أن السياسة اللغوية نشاطات يمارسُها السَّاسة تجاه اللغة، تصاغ في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعية، لتوجيه حركة الفعل اللغوي في المستقبل بما يتيح تحقيق أهداف معينة ونتائج مرغوبة في مجتمع ما، وبقدر ما تحرص موضوعاتها على إعادة الاعتبار لمنزلة اللغة /اللغات اجتماعيا تصف في آنٍ ما يدور بينها من حروب ذات مرجعيات ثقافية واقتصادية وسياسية ...

ب/ التخطيط اللغوي:

ب1 - دلالة المصطلح:

يشير هذا المصطلح في ضوء اللسانيات الاجتماعية إلى اقتراح خطط علمية محكمة وواضحة ومحدَّدة الأهداف للتصَّدي للمشكلات ذات الصبغة اللغوية، والتفكير في الحلول العلمية والعملية لذلك، انطلاقا مما تصفه الأبحاث العلمية ذات الصلة بالموضوع، ويوكل أمره إلى هيئات خاصة ولا يستثنى من ذلك تدخّل الفرد والجماعة أيضا. ولهذا، يعرفه كالفي قائلا:" هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ"[2].

ويشرحه هوجن بقوله:" أفهم بكلمة التخطيط النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتّاب والمتكلّمين في مجتمع لغوي غير متماسك، وفي هذا التطبيق العلمي للمعرفة الألسنية يتعدَّى عملنا إطار الألسنة الوصفية ليشمل مجالا يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختيارات بين الأشكال اللغوية المتوفرة، فالتخطيط يستطيع محاولة توجيه تطور اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخططون، وهذا لا يعني التكهن بالمستقبل على ضوء أسس المعرفة المتوافرة بالنسبة إلى الماضي، وإنما يعني المسعى الواعي للتأثير عليه"[3].

والحقيق بالذّكر هنا إشارة كوبر إلى أنه لا يوجد تعريف جامع لمفهوم التخطيط اللغوي يتَّفق عليه كافَّة المختصين، بل إن هناك خلافًا حول المصطلحات المستعملة للدَّلالة على مفهوم الأنشطة التي تُصوِّر التخطيط اللغوي[4].

---

[1] التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 220

[2] حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221

[3] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص 10

[4] كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 67

وربّما كان مصطلح الهندسة اللغوية (Miller 1950) أوَّل تعبير تمَّ استخدامه في أدبيَّات هذا الموضوع للدلالة على الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون، بل كَثُر استعماله في زمانه مقارنة بمصطلحات : السياسة اللغوية، والتطوير اللغوي، والتنظيم اللغوي والتهيئة اللغوية وإدارة اللغة ...

كما أورد كوبر اثنا عشر تعريفًا للتخطيط اللغوي بعد أن استوى ساقه بأدبيات علم الاجتماع اللغوي بفضل هوجن بعد نشره مقالة (1959)، منها:[1]

- يعني مصطلح التخطيط اللغوي كافة أنشطة معيرة اللغة التي تؤدِّيها المجامع اللغوية واللِّجان المختصة بتطوير اللغة، وهي كافة أشكال الأنشطة التي تعرف عموما بتنمية اللغة.
- يتمحور التخطيط اللغوي حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية بتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية.
- هو الجهود المستمرة الطويلة الأجل التي تخولها الدولة بهدف تغيير لغة ما أو بهدف تغيير وظائف تلك اللغة في المجتمع من أجل إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالاتِّصال والتَّفاهم بين أفراد المجتمع.
- إنه المتابعة المنظمة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشكلات اللغة وخاصَّة على المستوى القومي.

وقد لاحظ كوبر أن هذه التعريفات - على كثرتها - تحصر التخطيط اللغوي في مجموع الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الدولة ومنظّماتها، وفي هذا حَدٌّ لجملة الأنشطة التي ظهرت تلقائيا على المستوى الشعبي قبل أن تتدخل الدَّولة في تسييس اللغة، مثل جهود ابن يهودا في إحياء اللغة العبرية.

وممَّا انتقده كوبر أيْضًا اتفاق الباحثين في تلك التعريفات على أن التخطيط اللغوي غالبًا ما يتمُّ القيام به من أجل مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، يقول:"يبدو لي من الخطأ تحديد مفهوم التخطيط اللغوي بمجموعة الأنشطة المتعلقة باللغة على المستوى القومي فحسب أو على مستوى المجتمع (الدولة - الأمة)، لأن هذا التحديد سوف يستبعد الأنشطة ذات الصبغة العالمية والدولية (...) مثل الجهود التي تمَّ بذلها لابتكار لغة عالمية، مثل إسبرانتو (Espiranto)، وكذلك جهود توحيد المصطلحات الفنية عالميا التي تبذلها المنظمات العالمية المختصة بتنظيم التجارة وتطوير البحث العلمي، (...) وكذلك تحديث نصوص الطقوس الدينية الذي قامت به مجموعات وطوائف مسيحية في أمريكا (...) وجهود الإرساليات التبشيرية من أجل تطوير لهجات محلية وتحويلها إلى لغات مكتتبة"[2].

ويزيد كوبر من توسيع نظرته فيرى أنّ التّخطيط اللّغوي لا يقتصر على الأنشطة المحدّدة على المستوى القومي لدولة ما، ولا تلك التي تتجاوز حدودها إلى مستوى عالمي، بل ينبغي أن يشمل أيضا الأنشطة التي

[1] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 69، 70

[2] مر ن، ص 78

تستهدف التجمّعات الصغيرة، مثل الأقلّيات العرقية والدينيّة وأصحاب الحرفة أو المهنة الواحدة [1]. وقد اضطرّه هذا إلى التساؤل عن حجم المجموعة المستهدفة بالتخطيط اللغوي، مستشهدا بما يحدث في الكنائس والمعابد من مشكلات لغويّة، معتبرا أن القرارات التي يتمّ اتّخاذها على المستوى الأدنى مثل ما يتّخذ على مستوى المدارس الخاصّة والكنائس وأرباب العمل من بين أنشطة التخطيط اللغوي، وإن بدا الأمر عند بعض المختصّين تتفيه له، يقول: "ولكن الأمر في نظري أنّ عدم تضمين هذه القرارات الفرديّة والمتعلّقة بالمجموعات الصّغيرة من المجتمع هو إضعاف وإفقار لعمليات التخطيط اللغوي."[2]

ثمّ إنّه يلحّ على أنه لا ينبغي فهم أن رسم السياسة اللغوية يسير في اتجاه واحد على المستوى القومي، بينما تقتصر قرارات الأفراد والجماعات الصغرى على تنفيذ تلك السياسة، لأن السياسة اللغوية المقترحة على مستوى هؤلاء يمكن أن تصعد إلى أعلى، وتعدّ حملة تحرير المرأة والدّعوة إلى الاستعمال اللغوي غير المنحاز للرجال الذي جاء من مستوى أدنى ثمّ تمّ تبنّيه على المستوى القومي مثالا على ذلك[3].

وعمادا على هذا يصبح" من الخطإ تعريف التخطيط اللغوي بأنّه الأنشطة المتعلّقة باللّغة على المستوى القومي فحسب"[4]. فهو "يشمل كلّ الجهود الواعية الرّامية إلى التّأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها، وهذا هو التحديد الذي يحظى بالقبول عامّة، وتؤدي هذه الجهود إلى إنشاء قواعد الإملاء وتحديد البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللغات في المجتمعات متعدّدة اللغات، وإسناد وظائف إلى لغات بعينها."[5]

والمفاد من هذا أن التخطيط اللغوي نشاط منهجي يستهدف تعديل السلوك اللغوي في أي مجتمع لسبب ما، من ذلك الحفاظ على خصوصيات الهوية اللغوية والثقافية والحضارية . وقد شقَّ هذا الموضوع طريقه إلى العلمية في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ويعدّ فنريش (Fenrich) أوَّل من استخدمه في حلقة دراسية بجامعة كولومبيا سنة 1957، وكانت أوَّل أسبابه تباحث مشكلات اللغة في الدول التي طال استعمارها، وبدا الأمر واضحاً في أحد كتبه بمعية فرجسون (Ferguson) وداس جوتبا عام 1968 بعنوان:

---

[1] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي ، ص 78.

[2] مر ن، ص81

3 مرن، ص81، 82 أورد كوبر هذه المسألة في الفصل الأول من كتابه للتمثيل تيسيرا لفهم التخطيط اللغوي، مفادها تلك الجهود الجبارة التي بذلتها النسوة في أمريكا تنديدا باللغة المستعملة التي تميّز الرجل من المرأة، فمن باب الدفاع عن مبدإ المساواة بين الجنسين أقحمت اللغة للإقرار بذلك، وحدث فعلا أن وجدت الدراسات في السبعينيات هناك انخفاضا شديدا في أعداد الكلمات التي تستعمل لمخاطبة الرجال دون النساء، فشاعت تعبيرات من قبيل: الإنسانيّة(humanity) بدلا من بني آدم (man kind) ، الشخص الرئيس (chairperson) بدلا من(chairman)...كما أثبتت الدراسات أن أكبر نقص وجد حينها في تكرار المفردة "رجل"...ويمكن وصف هذا بأنها حملة تخطيط لغوي، تدخل كجزء رئيس في معركة كبرى من أجل تحرير المرأة (ص43 – 48)

4 كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 82

5 جيمس طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ص25

(المشكلات اللُّغوية في الدُّول النَّامية)، ومُذَّاك شاع المصطلح فغدا مَطلبًا مُلِحًّا، لاسيما في ظلِّ تفشِّي ظاهرة التعدُّد اللغوي عالميًّا.

ويتطلّب التّخطيط اللّغوي- لكلّ تخطيط- دراسة الاحتياجات والأهداف والوسائل، ووضع خطط العمل وتقييمها، والالتزام بالخيار المناسب، وتنفيذ الخطط، ومراقبة النتائج، "فالقرار الواجب اتخاذه في هذا المجال هو قرار ألسني أو سوسيوألسني يتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية، وبعد اتخاذ القرار لا بدّ من توضيح الخطط لتأمين تعاون المجتمع لتحقيقها، فالتخطيط عملية متواصلة تقتضي الدقة في التنفيذ، والتحقّق المتواصل من النتائج والتيقّن من ملاءمة الخطط للأهداف المطروحة، كما تقتضي مراجعة الخطط والتعديل فيها عندالاقتضاء، فالتقييم يؤدّي الدور الأساسي في إنجاح التخطيط."[1]

كما تقتضي فكرة التخطيط اللغوي أمورا ثلاثة تتّصل باللغة والفرد معا، فأمّا الأوّل والثاني فيخصّان مسألة التغيّر في اللغة سواء في ذاتها أو في حدود العلاقات بين اللغات، أمّا الثالث فيشير إلى قدرة الفرد على التدخّل في هاتين الحالتين؛ أي أن يكون قادرا في بيئة مصطنعة أن يغيّر اللغة ويغيّر العلاقات بين اللغات، وبناء على هذا الاقتضاء يعتبر كالفي التّخطيط اللغوي نوعا من التحدّي للسانيات؛ لأنها التزمت بحدود وصف الممارسات والقواعد، ما جعل اللّساني يشرح الحدث الاجتماعي ولكنّه لا يحدثه[2].

ب 2 - وظائف التخطيط اللغوي:

تسعى سياسة التّخطيط اللغوي إلى تحقيق عدّة وظائف، أهمّها[3] :

ـــ الوظيفة التوجيهيّة: وتتجسّد انطلاقا من النّظر في المعطيات اللّغوية الاجتماعية من أجل تحديد المشكلات والحثّ على التغيير بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع.

ـــ الوظيفة التنظيمية: حين تعمد السلطة إلى إقرار إجراءات خاصّة لتشجيع استعمالات لغوية معينة فإنّ المسلك التنظيمي اللغوي تتبدّى معالمه بوضوح.

ـــ الوظيفة التطوّريّة: إنّ تطوير قدرة اللغة على استيعاب المتطلّبات المتجدّدة كفيل بضمان المسار التنموي للدولةّ، ذلك أنّ "مصطلحي السياسة والتخطيط اللغويين يرتبطان بالتنمية الشاملة بكل مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المتعدّد الثقافات واللغات على وجه الخصوص من أجل إيجاد الوسائط الفاعلة لنقل المعرفة وتحويل المعلومات، والحرص على تحديث هذه الوسائط وتحيينها وتفعيلها لتعزيز النظام التواصلي بين أفراد المجتمع[4]."

---

1 ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص13

[2] حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص225، 226.

[3] محمد حاج هني، المعاجم ومكانتها في التخطيط اللغوي، معاجم الطلاب نموذجا، ص2

[4] أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي، ص6

ثم إنّ وصالهما بالتّنمية منوط باتّصال اللّغة بالحضارة، فكلّ الحضارات التي عرفتها البشرية هي بنت نص لغويّ، ولا شكّ في أنّ تقنين اللّغة ودسترتها وما يتطلبّه هذا من تفعيل واقعي تكريس للمنجز الحضاري؛ لأنه" مثلما نتعرّف على شخصية الفرد وكيانه الروحي والوجداني وانتمائه الحضاري من خلال ممارسة اللغة، نتعرّف أيضا على شخصية المجتمع وحضارته من خلال ممارسة هذا المجتمع للغته، حيث تكون هذه اللغة هي العصب النابض لكلّ نشاط اجتماعي، وهي المصدر الحيّ لمعرفة القيم والمثل والمفاهيم الحضارية التي تميز مجتمعا من غيره من المجتمعات، وبهذا تصبح اللغة فهرسا بحضارة كلّ مجتمع، تتأثّر بها وتؤثّر فيها."[1]

ب3 - تطبيقات التخطيط اللغوي:

يتبدّى التخطيط اللغوي في مظاهر وإجراءات متعدّدة منها[2]:

- التّنقية اللّغوية: أو التّطهير اللغوي، ويسعى المخطّطون اللغويّون هنا إلى تطهير اللغة أو تنقيتها من الغرائب والشوائب والدّخيل، كما بدا ذلك في أعمال مجمع اللغة الفرنسية، حيث كان الهدف منه المحافظة على هويّة الشعب الفرنسي ووطنيّته عن طريق تأليف المعاجم وتوليد المصطلحات وتحديثها لمسايرة التفجّر المعرفي، ورغم الدلائل البحثية هذه المساعي يظلّ أمر الإقرار بشموليّتها نسبيّا، خصوصا في ظلّ الاتّفاق العلمي على مسألة تأثّر اللّغات ببعضها بعضا. ويعتبر أحمد حسّاني التّجربة التركية أصفى صور هذا الإجراء، حيث أقدم مصطفى كمال أتاتورك (1927) على تغيير نظام الكتابة في اللغة التركية من خلال الانتقال من الكتابة العربية إلى الكتابة اللاتينية، وتصفية الرصيد المعجمي التركي من المداخل اللغوية العربية والفارسية.
- الإصلاح اللغوي: أو ترقية اللغة، ويحدث إن ارتقت لهجة إلى مصاف اللغة من جملة مئات من اللهجات، كما يحدث في تنزانيا بارتقاء السواحلية إلى لغة وطنية، وكذا ترقية اللغة الماليزية لتحلّ محلّ لغة المستعمر في أندونيسيا، وقد اختيرت من بين مائتي لهجة مستعملة في جزرها.
- إحياء اللغات الميتة: وأحسن ما يمثّل هذا الإجراء إحياء اللغة العبرية التي كانت مهجورة، في إطار مشروع حضاري لساني بقرار سياسي معزّز بتخطيط مؤسسي تقوده الأكاديمية العبرية؛ بهدف تقييس اللغة العبرية وتحديثها.
- إحلال اللغات الوطنية محل اللغات الأجنبية في التعليم: وبدا هذا الإجراء واضحا على مستوى الدول المتحررة من الهيمنة الاستعمارية، تماما كما حدث في الجزائر.

[1] أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية، أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2006، ص41.

[2] أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي، ص6، 7

- تحديث المفردات: اعتمد هذا الإجراء في سويسرا في إطار تنمية اللغة بإشراف مؤسسة أكاديمية (مركز المصطلحات التقنية)، من خلال تحديثها ونشرها والحرص على تعميم استعمالها.
- الدفاع عن منزلة لغة ما: ويحصل هذا في إطار الصراع بين اللغات، وهو ما تحياه اللغات العالمية السائدة بفعل القوة التقنية والاقتصادية كالانجليزية والفرنسية، أو بعدد الناطقين بها كالاسبانية والصينية والعربية.

ب4 - أهمية التخطيط اللغوي:

إنّ التخطيط اللغوي وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته، فبواستطته نستطيع التأثير على اللغة والثقافة والهويّة، ولا يمكن الاعتماد على التطور الطبيعي للغة لحلّ المشاكل اللغوية التي تعاني منها البلاد، بسبب الوتيرة المتسارعة للمنجز العلمي، ولهذا تحاول الدول جادّة إيجاد حلّ للمعطى المشكل عن طريق تخطيط لغوي واع ومحكم.

وتبدو نجاعة التخطيط اللغوي من خلال جملة الغايات التي يرومها، من ذلك ما ذكرناه في وظائفه آنفا، ويضاف إليها[1]:

ـــ إسهامه في انتشار الوعي باللغة لدى الناطقين بها، لصلتها الوثقى بمقومات الهوية والانتماء والمصير.

ـــ الرفع من مكانة اللغة اجتماعيّا من خلال تكثيف قطاعات استعمالها لتكون لغة العلم والمعرفة والخطاب.

ـــ الحفاظ على التنوع اللغوي الثقافي القومي، فالحضارة ينشئها مبدأ الاختلاف والتعدّد.

ـــ العمل على التطوير اللغوي بما يضمن استيعاب المستجدّات الفكرية والعلمية.

ـــ الارتقاء باللغة إلى منزلة العالمية من خلال قدرتها على تيسير التفكير والإبداع والإنتاج.

ـــ إسهامه في تحقيق التنمية الشاملة، إذ لم يحدث أن حصلت لدولة من الدول بتبنيها لغة غيرها، فما بالك إن حاولت ذلك بلغة عدوّها، سيصبح مسعاها عبثا عقيما!

ـــ ليس التخطيط هدفا فكريا ثقافيا فقط، بل اقتصاديا/ماليّا أيضا؛ لأنّنا إذا أحسنّا معاملة اللغة والتخطيط الجيد لها نلج الاستثمار من بابه الواسع، فامتلاك اللغة هو بالضرورة امتلاك لزمام المعرفة واستحواذ على سوقها! هذا يعني أن" اللغة - حقيقة- رصيد، والبلاد المجزّأة لغويا بشكل كبير بلاد فقيرة دائما" [2]، ويفاد من هذا أن التخطيط اللغوي يتعدّى الغاية اللغوية في ذاتها إلى تحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية. إنه بهذا المعنى يسخّر اللغة لخدمة اللغة والدولة في آن، ويستوحى هذا من تعريف فاينستن (Weinstein) القائل:" التخطيط اللغوي هو ذلك المجهود الذي تقوم به الدولة، يتمثل في تعديل وظائف

[1] ينظر: أيمن الطيب بن نجي، التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي، ص302، 303.

[2] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص34.

لغة ما داخل مجتمع ما بهدف حلّ المشاكل اللغوية النّاتجة عن التّحوّلات السوسيو - اقتصادية أو السوسيو - سياسية أيضا، وهو من المجالات العلمية التي تعنى ببرمجة التحولات في اللسان من أجل أهداف محدّدة، قد تكون اجتماعية أو سياسية أو تربوية....إلخ"[1]

ب5 - أقسام التخطيط اللغوي:

في ضوء المعطى النظري للتخطيط اللغوي يمكن الخلوص إلى قسمين منه[2]:

- التخطيط اللغوي الخارجي: ويراد به صرف الجهود إلى معالجة وضع اللغة في محيطها، من خلال تعميم اللغة الأصلية والتمكين لها، ويمكن التمثيل بالتعريب الذي انتهجته الدول العربية إبان استقلالها، إذ جعلت اللغة العربية تحظى بوظيفية كبرى لتحدّ من حجم منافسة اللغات الأجنبية لها، ومنه أيضا ترقية لهجة ما إلى لغة معيار كما حدث في تنزانيا وأندونيسيا.
- التخطيط اللغوي الداخلي: ويروم خدمة اللغة من الداخل، سواء تعلق الأمر بنسقها أو بإنتاج أدوات تسهم في نموّها وارتقائها، ومن أشكاله: ضبط أبجدية اللغة (التجربة التركية)، إصلاح قواعد الإملاء، ويذكر في هذا الأمر تلك المحاولة الحديثة لتبسيط الإملاء بفرنسا، حيث طالب العديد بتغيير كتابة بعض الكلمات الفرنسية، نحو: pharmacie إبدالها بـ farmacie، ووافق الوزير الأول آنذاك (1990) على بعضها. ومنه أيضا وضع المصطلحات وإعداد المعاجم لاستدراك النقص واستيعاب المحدث، مثلما يقع في أعمال الهيئات التعريبية في الوطن العربي.

ب 6 - اتجاهات التخطيط اللغوي:

تعتبر ظاهرة التعدّد اللغوي أمرا طبيعيّا في المجتمعات، وهو ما يثير انشغالا بخصوص الخيارات السوسيولسانية المطروحة أمام الدول تجاه هذا الواقع، والمعلوم أن تفاصيل التخطيط اللغوي تختلف من بلد إلى آخر، بحكم اختلاف الأرضية اللغوية والغايات والوسائل، ومع ذلك غالبا ما يأخذ أحد الاتجاهات الثلاثة الآتية:[3]

- إعلاء اللغة الرسمية: من خلال دمج الأقليات الاثنية في بوتقة الثقافة الوطنية الواحدة.
- الاعتراف بالتعددية اللغوية والمحافظة على لغات الدولة مع تبني لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات داخل الدولة.
- إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما البلاد من خلال الاعتراف الرسمي بلغتهما.

---

[1] صابر كنوز، خيارات وظيفية من أجل تخطيط لغوي يخدم اللغة العربية، ص280.

[2] ينظر: مر ن، ص278، 279.

[3] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص15، 16.

ب 7 - مجالات التخطيط اللغوي:

إنّ المتتبّع لجملة التّقاط الواردة منذ البداية - في هذه المطبوعة - يخلص إلى أن التخطيط اللغوي واسع المجال، إذ يعنى بكل ما يمكن أن يستحدث من قضايا تشْكل على اللغة وظائفها الحيوية اجتماعيا، ومع ذلك يمكن رصد أهم الميادين التي يشتغل عليها كالآتي[1]:

- ترقية اللغة وتحديثها وتطويرها.
- التقييس اللغوي.
- اكتساب اللغة أو إعادة اكتسابها.
- نشر اللغة خارج حدودها.
- الدفاع عن منزلة لغة ما.
- تحديث المعاجم.
- بحث ظاهرتي الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية لجعلها مصدرا للتنوع بدل النزاع.
- الاهتمام بمجالي الترجمة والتعريب.
- توحيد المصطلحات.
- الاعتناء بالحقوق اللغوية للأفراد والأقلّيات والجماعات.
- البحث في علاقة اللغة بالهوية.
- تيسير اللغة لبعض ذوي الاحتياجات الخاصّة.
- البحث في المواطنة اللغوية.

ب 8- مستويات التخطيط اللغوي:

أشار الفهري إلى أن التخطيط اللغوي يقع على مستويات ثلاثة[2]:

- مستوى الخطّ: ويتعلق بابتداع شكل كتابة للغة المنطوقة، أو تغيير نمط الخط المعتمد في لغة ما أو تحديثه...
- مستوى المعجم: ويشمل الخلق المعجمي لاستيعاب المنجز الفكري والعلمي
- مستوى الأشكال اللهجية: حين ترقى لهجة إلى مستوى لغة وطنية وقد تعدّدت أشكالها بتعدّد ناطقيها وجب انتقاء إحدى اللهجات أو ابتداع شكل جديد يأخذ منها جميعا.

[1] ينظر: أيمن الطيب بن نجي، التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي، ص305

[2] السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية عادلة وديمقراطية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، 2013، ص223.

ب و- سمات التخطيط اللغوي:

يذكر صالح بلعيد أربع سمات رئيسة له هي[1]:

_ التخطيط اللغوي قصدي، أي له هدف معيّن.

_ التخطيط اللغوي ذو رؤية، أي موجّه نحو استشراف المستقبل.

_ التخطيط اللغوي رشيد، أي يتحكّم فيه الصالح العام.

_التخطيط اللغوي مؤسسي، أي تشرف عليه هيئات ومؤسسات.

إن هذه السمة الأخيرة بقدر ما توحي بخضوع التخطيط إلى الضبط والمنهجيّة تنبئ في آن بالحصر، فهل يحتكر التخطيط فعلا المفوّضون من السّلطة؟ فيما يأتي شاهد وبيان .

ب 10 - من المسؤول عن التخطيط اللغوي:

مثلما تتبنّى السلطة أمر السياسة اللغوية تكفل التخطيط أيضا لزاما، من خلال تأسيس هيئات علمية ومجالس خاصّة ومجامع لغويّة تقوم على أوضاع اللغة في داخلها وخارجها، لكن هذا لا يعني البتّة أن التخطيط وقف على المسؤولين فقط،" فالنّخب المثقّفة مسؤولة عن الحالة اللغوية والوضع اللغوي للبلاد بشكل عام، وبما أن الموضوع لغوي، فعلماء اللغة والمتخصصون فيها يقع على عاتقهم الحمل الأكبر في هذا الشأن، فكما أنّ الفقهاء معنيّون بأمور الشريعة، والسياسيون مسؤولون عن البلاد فاللغويون مسؤولون عن رفع الوعي اللغوي لدى عامّة الشّعب، وتذكيرهم بالقضيّة اللغويّة، واستعمال اللغة الأمّ، وتجنّب اللغات الدّخيلة التي تؤثّر على الهويّة، وعدم الاكتفاء بتأليف الكتب وإقامة الندوات التي لا يحضرها إلاّ المتخصّصون اللغويّون"[2].

ولا ينفي هذا أيضا تدخّل الفرد في التخطيط من خلال المراقبة الذّاتية للاستعمالات اللغوية، والإسهام في التحسيس بقيم الانتماء الهوياتي على المستوى الأسري وما فوقه.

إنّ ما يحسن الخلوص إليه من مسألة التخطيط اللغوي ما أفاده عبد الله البريدي الذي أشار إلى أن الأدبيّات العربية فيها افتقدت إلى التعريفات الدقيقة لغلبة الوصف عليها، فاقترح معادلا يأخذ بعين الاعتبار المحدّدات المنهجية واللغوية والاستراتيجية والذاتية، ولكلّ منها مرتكزاتها السّببية.[3]

يقول:" إنه نشاط راق هادف يتوخى رسم المسار المستقبلي لوضع اللغة واكتسابها وهيكلها واستخدامها ، عبر تشريعات وقرارات وآليات وبرامج طويلة الأجل توجّه سلوك مستخدميها فرديّا وجماعيّا، بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهوية والوحدة

[1] في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، (دط)، 2010، ص62

[2] أيمن الطيب بن نجي، التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي ، ص307.

[3] ينظر: التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص10، 11.

والذاكرة التراكمية وتقدّم العلوم، وتنمية المجتمع ، في سياق يتفاعل بروح المبادرة والابتكار مع ثورات المعرفة والاتصال والتقنية."[1]

ج/ علاقة التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية:

بدا واضحا ممّا تقدّم ذكره في المصطلحين أن السياسة اللغوية تشريع والتخطيط اللغوي تنفيذ، ويؤكّد ذلك كالفي بقوله:" التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ، فاتخاذ قرار بفعل كذا وكذا يشكّل خيارا في السياسة اللغوية، كقرار تعريب التعليم على سبيل المثال، أمّا احتمال وضعه موضع التنفيذ على ساحة معيّنة فيشكّل تخطيطا لغويّا."[2]

والمفاد منه أنها "علاقة بين قرارات قولية نظريّة وتطبيقات إجرائية فعليّة (...) إنّهما مترابطان بعلاقة تابع ومتبوع، يسلّط أحدهما الضوء على القوانين والوثائق والخطط التي تعتمدها الحكومة، ويعنى الثاني بتسليط الضوء على الجهود الميدانية المبذولة، كما أنه لا فائدة إذا فقد أحدهما، تماما كما يحدث في عالمنا العربي، إذ تُحمَل وصايا اللغة العربية في الدساتير دون الواقع."[3]

لكن السؤال المطروح هنا: إذا علمنا أنّ السياسة اللغوية تحتاج إلى دراسات وبيانات ومعرفة عميقة بالمشهد اللغوي الاجتماعي، ألا يعني هذا لزاما أنها تستدعي التخطيط اللغوي أوّلا وآخرا؟

لقد كان البريدي ممّن تفحّص القضيّة متسائلا: من يسبق من؟ منطلقا ممّا كان يصدر من وثائق يغشاها اللبس، يقول: "السياسة اللغوية توضع في البداية كإطار حاكم وموجّه وملهم في المسألة اللغويّة، بعد القيام بنوع من التخطيط اللغوي الذي يتّسم بالعموميّة، وبعد أن يُصار إلى وضع تلك السياسة ينفذ تخطيط لغوي تفصيليّ، يجهد لأن يحقّق الغايات الكبرى التي تضمّها هذه السياسة، ويلتزم بمبادئها ومقوّماتها واشتراطاتها، ومثل هذا النهج يتبنّى التفاعليّة فيما بينهما، ويفيد في تحقيق قدر كبير من التكامليّة."[4]

---

[1] التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص11.

[2] حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص395.

[3] ينظر: أيمن الطيب بن نجي، التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي ، ص306

[4] التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص6، 7.

الدرس2 : فلسفة السياسات اللغوية

تمهيـد:

أشرنا فيما مضى إلى تلك المقولة الفلسفية القياسية القائلة:" أنا أستعمل اللغة ، أنا إنسان" التي أوجدها محمود الذوادي ليؤكّد في طروحاته الفكرية الاجتماعية أن" الإنسان كائن لغوي ثقافي بالطبع قبل أن يكون اجتماعيّا بالطبع" [1]؛ لأنّه "لا يمكن إدراك الوجود الإنساني في ماهيّته وعمقه دون إطار لغة تحدّد أسباب التّواصل وأساليبه".[2]

ولهذا،"حازت اللغة ضمن إطار ما أصبح يُعرف بفلسفة اللغة على أهميَّة بالغة في الفلسفة المعاصرة التي أعطت مدارسها لمفردة الوعي بُعدًا معرفيًّا اعتبرته نشاطا لغويًّا بالأساس، يتَّضح ذلك من خلال إسهامات الفلسفة التحليلية والتفكيكية إضافة إلى البراغماتية الجديدة وغيرها من مدارس فلسفة اللغة"[3].

ومع هذا التنوّع يظلّ الاتّفاق قائمًا على أن كلّ "فلسفة ما للغة تريد أن تحافظ على وحدة الصورة الكلية للغة"[4]؛ بوصفها أمّ الظواهر الإنسانية جميعا، وما دامت كذلك فوصالها بمختلف ميادين الحياة لا يعدّ ولا يحدّ، بما في ذلك السلطة،" إذ كان من المعروف أن اللغة أداة سلطة وتسلّط، أداة سوس وسياسة، لكن تطوّر الدّراسات اللغوية الحديثة أبرز أن للغة ذاتها سلطة على النفوس والعقول، وأنها أداة تتضمّن رؤية للعالم، وأن تحليل لغة السلطة يتعيّن أن يمرّ أوّلا عبر سلطة اللغة ذاتها، وخاصة في المجتمع الحديث المليء بالعلامات التي تداهم الفرد عبر أجهزة الإيديولوجيا والسلطة ذاتها."[5]

ومن هنا تتبدّى الأهمية الفلسفية القصوى للّغة، لدرجة أن" تكيّف الفلسفة مع مقتضيات سيادة العلم الحديث (...) اقتضى تحوّلها إلى فلسفة للغة"[6].

في فلسفة السياسات اللغوية:

ممّا لا يمارى فيه أن ذاك التحوّل فيه إقرار ضمنيّ واضح بنفي المفاضلة بين اللغات، فالفلسفة توضيح منطقي لما يمكن التفكير فيه، ولا يمكن أن يحتكر هذا هذه اللغة أو تلك؛ لأنه أصلا "لا توجد لغة من اللغات الألوف على كرتنا الأرضية نموذجا مثاليّا للغة على أخرى، فاللغات كلها متساوية، بما في ذلك اللغات البدائية في غابة الأمازون وأدغال إفريقيا ولغة الإسكيمو، إذ كلّ لغة بحاجة إلى نظيرتها الأخرى التي تسبقها اختراعا وثقافة، إذ ينشأ بينهما ما يدعى عادة الاقتراض أو الاستعارة؛ لأن اللغات كالقبائل والشعوب يحتاج

---

[1] الازدواجية اللغوية الأمارة، ص 23.

[2] بشير خليفي، التصور الفلسفي للتعدّد اللغوي في ظل التحديات المعاصرة، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع5، 6، 2015، ص65.

[3] مر ن، ص ن.

[4] محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 4، 2005، ص5.

[5] مر ن، ص ن.

[6] مر ن، ص6.

بعضها إلى بعض، ولا تتكامل إلاّ بغيرها." [1] وهذا ما يجعل سمة التعدّد اللغوي طبيعة في المجتمعات الحيّة، إذ من الصعب جدّا العثور على مجتمع يتّصف بأحادية مطلقة، كما يصعب إيجاد دولة أو مجتمع يتحدّث بلغة واحدة، ولهذا "على كل سياسة لغوية رشيدة أن تعمل على تأكيده وتهذيبه وتوجيهه بدلا من محاربته" [2]؛ لأنّ "نصوصًا كثيرة ربطت بين التنوّع اللغوي والتنوّع البيئي وعدّتهما في مرتبة واحدة من الأهمّية؛ ذلك أنّ الضّياع المتوقّع لكثير من اللّغات سيضرّ بجميع أنواع التنوّع وليس التنوّع الثقافي فحسب، من حيث هو تعدّد وثراء لوجهات النظر عن العالم والنظم الفلسفية، بل سيضرّ بالتنوع البيئي والإيكولوجي، إذ تبيّن الأبحاث بصورة متزايدة وجود صلة بين تآكل التنوع اللغوي وتآكل المعرفة بالتنوع البيولوجي" [3].

وقد وثّق القرآن الكريم حقيقة التعدّد، إذ جاء فيه: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ } الروم آ22، وكفى به شاهدا لانتفاء التفاضل اللغوي أيضا والإشهاد بمبدإ الاختلاف والتنوع، يقول كالفي:" إن كان ثمة حرب بين اللغات فلأنّ العالم متعدّد، ولأن التعدّد اللغوي هو الأصل، ولو كان يمكن للعالم أن يكون أحادي اللغة لما حدث فيه صراع، ومن هنا وهم الحلّ المسالم في ابتداع لغة اصطناعية عالمية كلغة الاسبيرنتو، أو كاللغات المصطنعة الأخرى، إنه وهم؛ لأنه يخالف حقيقة جوهريّة في اللغة: حقيقة التعدّد" [4].

إنّ اللغة بهذا المعنى"ساحة من ساحات الحرب وأداة من أدواتها" [5]، والحرب اللغوية هي مظهر من مظاهر الحرب السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، لذا فإن فقد إحداها خسارة إذ لا يمكن تعويضها، كما أنّ" الذين يبذلون ما في وسعهم ويسعون إلى القضاء على اللغات الأخرى سواء أكان الدافع ذاتيّا أم قوميّا فإنهم لا يعرفون قيمة تعدّد الألسن، ولا الذاكرة التاريخية المختزلة في رموز اللغة." [6]

وعلى هذا الأساس، تتحوّل السّياسة اللّغوية إلى فلسفة يتمُّ إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة، وإن كان الأمر مشروطًا باتخاذها مسلك العدالة، ففي غياب التَّوازن اللغوي الاجتماعي والوعي الحضاري الوحدوي بإمكان السياسة اللغوية أن تغذُو عاملا من عوامل تهديد الأمن القومي وزعزعة الاستقرار [7].

---

[1] عبد الجليل مرتاض، التنمية اللغوية، من أين تبدأ؟ مجلة اللغة العربية، ع9، 2009، ص73.

[2] محمد خاين، العدالة اللغوية، ص41.

[3] مر ن، ص25.

[4] حرب اللغات والسياسات اللغوية ، ص19.

[5] مرن، ص23.

[6] العدالة اللغوية، ص23.

[7] ينظر: مرن ، ص 28.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض الحركات الفكرية اللغوية القديمة الداعية إلى تخلي الجماعات الثقافية الصغيرة عن ثقافتها الموروثة – ونعلم أن اللغة أمّ الرّموز الثقافية جميعا – كي تسارع في الانضمام إلى ثقافة الأمم الأخرى، تماما كما تفعله سلطة العولمة اليوم، التي لم تحسن بعض السلطات الحكومية التعامل معها، فباتت تصدر أحكامها اللغوية عبثا، ولا يخفى أن هذا من شأنه توريث تحدّيات كثيرة تهدّد النّسيج الاجتماعي، لذا يبدو التّعدّد اللغوي نذير هدم لا بناء وفقا لهذا المنطق، لكن الظاهر أن" فلاسفة السياسة الآن أكثر إنصافا؛ لأنهم يدافعون عن الأقلّيات في جميع أنحاء العالم ويطالبون بحقوقهم، ويسعون إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية وما يتفرّع عنها من حقوق للأقلّيات (منها الحقوق اللغوية)، وهو ما يؤثّر بدوره في العدالة والمساواة، ومن ثم في التطبيق الصحيح للديمقراطية"[1].

إنّ السّياسة اللّغوية بهذا المعنى مطالبة بفكر ناضج إزاء مصائر اللّغات، خصوصًا في ظلِّ شيوع العلم بموت خمس وعشرين (25) لغة كلّ عام، وقد لا يرجع الأمر إلى أنَّ المتكلِّمين أهملوا لغاتهم طواعية، وإنّما بفعل ما يُخطّط له ويُسيّس في ضوء الصِّراعات بين الأمم والمجموعات الاثنية.

"إنّ لغات العالم في تناقص عدديّ مطّرد"[2]، هكذا صرّح فلوريان كولماس (1990)، ونادى كلود حجّاج (2002) منذّدا: "ضعوا حدًّا لموت اللّغات" ، وسبقهما كالفي بمصطلح (حرب اللّغات)، وفيها من دلائل الهيمنة اللغوية ما لا يخفى، التي تتطلّب تدخّلا يسمح بتوزيع أدوار اللّغات داخل المجتمعات، بحيث يصبح التّعدّد اللّغوي فيها متّزنا، وإن كان هذا أمرا صعبا قد "لا يوفَّق في تنفيذه إلاّ المجتمع الذي ت توفّر له الآليات والإمكانات العصرية"[3]، خاصّة في ظلّ الأحاديّة اللّغوية التي تبشّر بها العولمة، وهي" لاتعني هيمنة اللغات الغالبة، وإنّما هي في النّهاية هيمنة النّموذج الثّقافي المختزن في رموز الاتّصال" [4]، وقد سبق و أن تخيّل بعض اللّسانيين أنّ" الزّمن الذي ستهيمن فيه اللغة الانجليزية على العالم سيكون أكبر كارثة تعرفها البشرية عبر التاريخ"[5].

إنّ اللّغة تحيا بالاستعمال وتموت إذا حرَمها مجتمعها من وظيفتها، وبموتها " نُحْرَم من اكتشاف نسق محدَّد ومخصوص من منظّمات العقل البشري، لأنّها تحمل في ثناياها سمات فريدة من نوعها ونادرة مقتطفة من زخم الإرث الإنساني الثّر والمتنوع، ومن هنا تعدُّ ظاهرة ضياع اللغة من المظاهر التي لا تختلف كثيرا في واقعها عن انقراض الحيوانات وفصائل نادرة من الطيور والنباتات"[6].

---

[1] ينظر: أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص43، 44

[2] اللغة والاقتصاد، ص 263

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، أسئلة متراكمة، منشورات زاوية، المغرب، ط 1، 2007، ص 117

[4] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 43

[5] مر ن، ص 47

[6] صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص148

هذه الطروحات الفكرية آذنت بميلاد نظرية السياسة اللغوية التي اشتدّ عودها مؤخّرا، وشقّت طريقها إلى العلميّة خاصة بعد تلك النزاعات الكثيرة ذات المنشأ اللغوي المثيرة لبحث التجانس اللغوي بعد زوال الظاهرة الاستعمارية، التي خلّفت حملا أكبر بسبب الضغوطات الممارسة ضدّ المستعمر، بما في ذلك الضغط اللغوي...

إن رغبة الأمم في الخلاص من رغبة المستعمر بدا في حرصها على إحلال لغاتها الوطنية محلّ لغته في تسيير شؤون الدولة، ومن المفارقات المدهشة أن أدّى تبنّي لغة بعينها إلى مطالبة باقي المجموعات الاثنية بالاعتراف بلغاتها رسميّا، بعيدا عن الاحتفاء بها كوجه ثقافي تقام له المهرجانات، وكأنها تنظر إلى التّعدّديّة اللغوية على أنّها" طريقة في الحياة والتفكير لا مجرّد سبيل للاحتفاء بالتنوع الثقافي" [1]؛ ولا يخفى على ذي نهية ما يحرّك هذه الدّعوات من نزاعات محلّية.

ومع ذلك، يرى الباحثون أنها أدّت إلى تبلور الوعي بضرورة العمل على سياسات لغويّة عادلة، وزاد من تغذيتها صدور النّصوص والمواثيق الدّولية تباعا من الهيئات الأممية كاليونيسكو، التي عملت على تشجيع تكريس سياسات لغوية تعدّدية، تُحْمَى بموجبها لغات الشّعوب الأصليّة، والأقلّيات الاثنية والمهاجرين.

وقد"وجدت هذه الأفكار صداها ضمن إطار فلسفي عامّ عرف بالعدالة التوزيعية، التي أُسّست على مقولة لأرسطو ترى أنّ الشرّ أنتجه سوء التّوزيع، وبالتالي يؤدّي التوزيع دورا أساسيّا في استقرار المجتمعات المتقدّمة، وهو يشمل جميع المجالات التي تحسّن حياة الإنسان وكرامته، وخصوصا التوزيع في المجالين: السياسي والاجتماعي"[2].

عمادا على هذا، يمكن القول: إنّ موضوع العدالة الاجتماعية أحد الطروحات الفلسفية الكبرى التي تشكّل إحدى مرجعيات السياسة اللغوية؛ وقد انطلقت لدى الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls) من التراث الفلسفي الذي خلّفه جون لوك (John Locke) وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) وكانط (Kant)، وملخّص فلسفته أنّ "الأرضية الصّالحة لتجسيد العدالة هي المجتمع الديمقراطي الذي يعيش الواقعة التعدّدية المعقولة."[3]

وقد وصف الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا (Will Kymlicka) طروحاته بأنها صالحة للاستخدام في الدّفاع عن الحقوق الجماعيّة للأقلّيات الثقافية في الدولة المتعدّدة الثقافات، وبدا له من البداهة تناول قضية العدالة اللسانية من خلال نظريّات العدالة فلسفيا، وقد أكّد على أنّها ممكنة التحقّق في غياب علاقات

[1] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص23

[2] م ر ن، ص25.

[3] م ر ن، ص 27.

الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الاثنية الثقافية [1]، وقاسمه المنطق ذاته فان باريس (Van Paris)، يقول:" إنّ الأشخاص الذّين يتكلّمون لغات مختلفة عن تلك المتداولة في الدّولة يملكون فرصا وإمكانات غير متساوية." [2] وما هذا إلا دليل ظلم مسلّط في نظر الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور (Charls Taylor)، يقول:" من البديهي أن استمرار عدم المساواة بين مختلف المجموعات داخل الدولة يعود إلى وجود الظلم في المعاملة." [3] ثمّ يردّ ديفيد روبيشو (David Robichow) مفنّدا ما ذكر، مبيّنا أن "الظّلم الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بمكانة الأقليّات في المجتمع غير مناسب لتفسير الظاهرة؛ لأنّه يهمل الوظيفة الهوياتية للغة"[4].

تلك نظرات فلسفية عجلى، الحاصل منها صعوبة التحقيق الإجرائي للتوازن اللغوي بناء على تفاوت اللغات سواء من حيث عدد متلاغيها أو مؤهلاتها أو إرثها التاريخي ... حتى إن كثيرا من التجارب الدولية فيه كشفت عن ثغرات في التطبيق، إذ إن هيمنة لغة واحدة على اللغات الأخرى واقع لا يجحد .

في ظل هذا المعطى الفكري تبلورت لدى الباحثين نظرية للسياسة اللغوية تقوم على دعائم ثلاث: الإيديولوجيا اللغوية، بوصفها تتدخل في توجيه السياسة اللغوية خصوصا في إطار الدول الحديثة التي تبنّت الأحادية اللغوية سبيلا إلى البناء والوحدة والتّماسك الاجتماعي، ثمّ" الممارسات اللّسانية التي تؤدّي إلى الاعتراف بالتنوّع، وتأسيس عقد اجتماعي من مبادئه رفع الضيم وجبر خاطر جميع الأقليّات المتعايشة مع الأغلبية في إطار الدولة المعاصرة" [5]، وتأتي السياسة اللغوية مشفوعة بالتخطيط لتحسن تدبير الشأن اللغوي ومعالجته، حيث" تأخذ بالحسبان المعطى اللّغوي المتعدّد وتعمل على احتوائه بتخطيط علميّ قوامه الاعتراف والتّجسيد على أرض الواقع بواسطة برامج وخطط، يجعل المرء يشعر من خلالها بتحقّق مواطنته التي أساسها احترام الهوية اللغوية، الأمر الذي تكون نتيجته النهائية قيام دولة مستقرّة اجتماعيّا."[6]

هذا هو الأصل فيها، وإن كان التاريخ يحفظ لنا نماذج سلبية كثيرة للتخطيط اللغوي، الذي سخّر فيه العلم لأغراض سياسية مشبوهة، مخالفة للمنطق جملة وتفصيلا، كالتخطيط الاستعماري الذي قمع اللغات الوطنية من خلال الإدماج القسري للشعوب؛ بهدف تذويب الهويّات الوطنيّة، كما حدث في بلادنا وفي كثير من دول إفريقيا وآسيا، بل إن التنكّر للغات المحلّية متكرّر في المشاهد التاريخية كما يجري في فرنسا واسبانيا... وصور أخرى أدّت إلى نزاعات اثنية انتهت بتقسيم الدول، مثل دول البلقان والاتحاد السوفياتي

[1] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص28_30
[2] م ر ن، ص28.
[3] م ر ن، 29.
[4] م ر ن، ص 31.
[5] م ر ن، ص62
[6] م ر ن، ص71

سابقا لتنامي النزاعات القومية والرؤى الانفصالية وازدياد درجة المدّ التّحرّري. [1] إن هذه الوقائع الاجتماعية الحيّة أثارت تساؤلات جمّة عن مدى ارتقاء التخطيط اللغوي في درجات الثّوابت المسلّمة التي يحسن استثمارها في كلّ اللّغات.

ويجمُل بنا هنا التذكير بصنيع فوّاز العبد الحق في مقال بعنوان: مرئيات التخطيط اللغوي (عرض ونقد) الذي تفحّص أدبيّات التخطيط اللغوي (الغربي) فوجدها تصف بيئة الفكر الاقتصادي الرأسمالي وإيديولوجيته التي نشأ فيها، والقائمة على أساس تقسيم العالم إلى دول متقدّمة ودول نامية؛ لا مناص إلى تطويرها إلا بتحديثها، ولا سبيل إلى التحديث إلا التغريب!...

إن هذا المنطلق قاده إلى استنتاج أن" بعض مسلّماته (التخطيط اللغوي) غير صحيحة؛ لأنّها بنيت على خلفية اقتصادية أدّت إلى تكوين نظريّة نفعيّة للغة، جعلتها كأيّ أداة تهترئ وتصلح، وترمى إذا لم تكن ذات جدوى"[2].

[1] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية ، ص 70، 71.

[2] مرئيات التخطيط اللغوي (عرض ونقد)، ص 137.

الدرس 3 : السياسة اللغوية والهوية والقومية

تمهيـــــد:

لايختلف اثنان في أنّ اللغة أسّ الحضارة الإنسانية؛ لأنّها صانعة الذّات والمجتمع فبها يستوي البناء الاجتماعي وقد تهدمه أيضا، "إنّها أخطر النِّعم"[1] باصطلاح هايدغر(Heidegger)، لذا ظلّت مسألة تربك النّظم السّياسيّة والحكومات، تأسر قراراتها وتوجّهها، فهي تقدّم صورة مسبقة للعالم عنها، وعن المجتمع من ورائها، ولذلك تتصدّر رموز سيادة الهويّات والقوميّات، من هذا المنطلق نستطيع الولوج إلى عالم اللغة في وصاله بالهوية والقومية، لنشغل بتساؤلات من قبيل: كيف تتدخّل اللّغة في بناء الكيان القوميّ / الهويّاتي؟ وكيف تستثمر السّياسة اللغوية هذا التواشج في صنع القرار وتنفيذه، ولم؟

أولا: الهوية اللغوية:

بناء على صعوبة ردّ الهوية إلى مجال معرفي محدّد عسُر بيانها واختلف فيه، والمتّفق عليه أنّه" لايمكن فهمها إلاّ من خلال مقاربة تخاصصية تدرك تشعّبها واتساعها لتشمل عددا من العلوم والمجالات"[2].

يشير جون جوزيف (John Joseph) إلى أنّه على الرّغم من أنّ مصطلح "الهويّة" هو الكلمة العادية التي ترمز إلى معنى ماهيّة النّاس إلا أنه لا يحظى أبدا بقبول عام في أدبيّات البحث؛ لأنّه لا يحمل معه تضمينات بشكل أوتوماتيكيّ لبناء وتقييد اجتماعيين، يقول:" ولكن على اللّغويين على اختلاف مشاربهم أن يدركوا أنّ الحقيقة الأكثر أساسية حول اللغة هي انعدام نجاح أي محاولة في توحيد تأويلها واحتوائها، ولن يكون في مقدور أي محاولة تحقيق ذلك."[3]

ولعلّ أوّل إدراك بسيط للهويّة يتمّ من خلال تلك الملامح الفيزيولوجية التي تميّز فردا من غيره، كما أنّ هناك هويّة نفسية تبدأ بشعور الفرد بأنه هو- هو، ثم إن ثمّة هويّة اجتماعية تستشعر من خلال عنصر الانتماء الذي يشعر به الفرد في إطار الخصوصيّة التي يتميّز بها مجتمعه، بما في ذلك ثقافته، ومنها لغته، والمفاد من هذا أنّ اللّغة ملمح هوياتي، إذ "يمكننا أن ندرك أشياء كثيرة عن هويّة إنسان ما بمجرّد استعماله للغة، فندرك مثلا جنسيّته وثقافته وسنّه وجنسه ودينه..."[4]

---

[1] محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، اللغة، ص 17

[2] بشير خليفي، التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم، والمرجعيات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع18، جوان 2017، ص 72

[3] اللغة والهوية (قومية، اثنية، دينية) تر: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، (دط)، 2007، ص16

[4] مر س، ص ن

ويخضع تشكيل الهويّة اللّغويّة على مستوى المبدإ لجملة المكتسبات والقيم التي يحصل عليها الفرد، وغالبا ما تقوم الأسر والمجتمعات بتعليم اللغة الأم والخصوصيّات الثقافية التي تميّز المجتمع والفرد على حدّ سواء؛ لأنّ "التّنشئة اللّغوية تتعدّى تعليم اللّغة إلى تعليم القيم والثقافة"[1].

إنّ التاريخ بهذا المعنى يحفر بمعاول لسانية،"فالذين يتكلّمون لغة واحدة يكوّنون كلاّ موحّدا ربطته الطبيعة بروابط متينة وإن كانت غير مرئية، ومن هنا كانت اللغة الهدف الرئيسي عند المستعمرين الطامعين في استعباد الشعوب ومحاولة السيطرة عليها، ولن يتحوّل الشعب أوّل ما يتحوّل إلا من لغته، إذ يكون منشأ التحوّل من أفكاره وعواطفه وآماله"[2]؛ لأن اللغة كما يقول هايدغر:" إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي." [3] ولكنها "لا تكون أصلا لهويّة جماعة ما إلا إذا حصل الاتّفاق الوضعيّ، ويحدث بالتّداوت وينجز كثقافة عبر التاريخ في نطاق جغرافي ينتج عنه ما يسمّى بالعقل الجمعي أو الشعور الوجداني بالانتماء والوحدة العضوية الذي يتوارث عبر الأجيال، وهو ما يفيد أن التخلّي عنها هو تخلّ عن الهويّة والذّات، وهو ما يجعل الاستهتار بها استهتارا بالهوية والتاريخ المشترك لا يجوز في عرف كلّ الثقافات."[4]

ويكاد يكون مصطلح الهويّة مرادفا للذّاتية، و"التداوت والتهاوي -إن صحّ التعبير- تدامج بيني يحدث بين أشخاص أو أمم، ولهذا يصعب الحديث عن الهوية المطلقة والثّابتة عبر الزّمن في حدود جغرافيّة، كما يصعب الحديث عن تغيّرها تزامنيّا؛ لأنّ اختفاء أحد عناصرها لا يعني فقدانه، بل إنباء بانصهار هويّاتي، كما هو الشّأن فيما يعرف بالشّعوب الإسلاميّة، إنّه عنوان لهويّة واحدة مع الاحتفاظ ضمنيّا بخصوصيّة هوياتيّة لكلّ شعب منها."[5]

والأمر ذاته مع اللغة، "فالقبائل العربية التي تأمزغت كثيرة ككثرة القبائل الأمازيغية التي تعرّبت، وهذا لا يعني البتة تغيّر في هويّتها الأصليّة بقدر ما يعني تفاعل عناصر الهويّة طوعا أو كرها، وهو ما يجعلنا نقبل فرضية التّجدّد في الهويّة من حيث هو إعادة لتركيب عناصرها وأولويّاتها عبر الزمن، ونرفض التغير في ثوابتها من حيث هو تغيّر في عناصرها المؤلّفة لها"[6].

---

[1] م ر ن، ص73

[2] نقولا زيادة، العروبة في ميزان القومية، دار الثقافة، بيروت، ط5، ص25

[3] شفيقة العلوي، العربية لسان الهوية الأمن اللغوي والوعي المستقبلي، مجلة الأثر، ع22، جوان، 2015، ص2

[4] العربي فرحاتي، السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية بين ضرورات الهوية المجتمعية وتحدّيات العولمة، نقد وتنوير، ع1، ماي، 2015، ص141

[5] م ر ن، ص ن.

[6] م ر ن، ص141، 142.

بناء على هذا، انقلبت موازين معيرة "هوية الإنسان" في نظر علماء الاجتماع اليوم، حيث غدت المنظومة الرّمزية الثّقافية وعلى رأسها اللغة عين الهوية الفردية والجماعية، بعد أن" كانت العلوم الاجتماعية الحديثة تصبُّ جلَّ اهتمامها على جوانب أقلّ مركزيّة في كينونة الهويّة، كالاحتفاء بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والرقمي ... ومع الإقرار بكونها أبعادًا رئيسة في المكوّن الإنساني إلا أنّ بعضها لا يحتلّ سوى بُعْدا هامشيًّا في هويّة الكائن البشري، بل إنّه ما كان لأيّ منها أن يحيا في ظلِّ غياب اللغة والرموز الثقافية"[1].

والظّاهر أن افتقاد النَّظر إلى الإنسان على أنَّه كائن لغوي بالطّبع جعل أدبيّات العلوم الاجتماعية الغربية - قديمها وحديثها - تفتقر لدراسة علاقة اللغة بالهوية، والوضع في نظيرتها العربية ليس بأفضل ممَّا هي عليه.
أمّا اليوم، فتشيد الدِّراسات والأبحاث الاجتماعية بثقل عامل اللغة في تحديد هويَّات الشعوب والمجتمعات، بحكم ارتباطها الأصيل بإنسانية الإنسان، إنها أقدم تجلّيات الهوية، أو لنقل هي التي صاغت أوَّل هويَّة لجماعة في تاريخ الإنسان، لهذا يشتدّ غلظ وثاقها لدرجة أنهما يتماهيان ويكادان أن يصبحا شيئا واحدًا، يقول رولان بارث (Roland Barth): "كلُّ امرئ سجين لغته، وعندما يكون بعيدًا عن طبقته فإن أولّ كلمة ينطق بها تشير إليه وتحدِّد موقعه تماماً، وتعلن عنه وعن ماضيه كلّه، ويكشف المرء وقد أسلمته لغته وخانته حقيقته شكليّة متمرِّدة على أكاذيبه العفوية والمبيَّتة "[2].

إنّ اللّغة - بهذا المعنى - رأس الهوية الفردية، ولعل الشاعر أحسن وصفها حين قال(الطويل):

لِسَانُ الفَتى نِصْفٌ ونِصْفٌ فُؤَادُه فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ صُورَة اللَّحْمِ والدَّمِ

وهي معيار الهويّات الاجتماعيّة، بوصفها تقدِّم أدوات لخلقها ومن ثمَّ التّعبير عنها، وهناك سببان يمكن على أساسهما تفسير العلاقة بين اللغة والهوية، ينسب أولهما إلى علم النفس، ويظهر في الإقرار الضمني بقيمة اللغة في ترتيب خصائص هويات الأفراد بوصفها تبرر آليات التفاعل والانصهار والاجتماع وما إلى ذلك.
أما ثانيهما فيكمن في إخضاع اللغة لأبعاد المؤسسة والشرعية المقترنة بالقوّة، وخصوصاً قوة القانون، وهو أمر تحدِّده قوَّة اللغة السائدة بما تمنحه للأفراد من امتيازات.

ولتوضيح العلاقة الوثقى بين اللغات والهوية يمكن التّمثيل بمجتمعات الاتّحاد الأوروبي التي تتحدَّث عدّة لغات وطنية، حيث يُعرِّف كلّ شعب من تلك الشُّعوب هوِّيته بواسطة لغته الوطنية، فالألمان والاسبان والانجليز والفرنسيون والإيطاليون يعبِّرون عن هويَّاتهم الجماعية عبر لغاتهم الوطنية التي يتحدّثونها ويتعاملون بها في الحديث والكتابة، واللّغات الوطنيّة فيها هي لغات التعليم في مراحله المختلفة، ممَّا يُعزِّز وشائج الوصال

[1] محمود الذوادي، الازدواجية اللغة الأمارة، ص 30
[2] هنية حسني ، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، ص50

بين اللّغات الوطنية وهويَّات الشّعوب الأوروبية المتنوِّعة ، وهم يعتبرون التّدريس باللّغات الوطنيّة في مختلف مراحل التّعليم أمرا طبيعيّا وواجبا للمحافظة على تأصيل طبيعيّ للعلاقة بين لغاتهم وهويَّاتهم، ولذا يجوز وصف سياسة الاقتصار على التّعليم باللّغات الوطنيّة فقط بأنّها ذات مشروعية قوية لدى المجتمعات صاحبة السِّيادة اللغوية المتكاملة، وهذا ما تفتقده دول العالم الثالث، ومنها المجتمعات العربية التي يتم التعليم فيها في بعض مراحله أو جميعها بلغات أجنبية غالبا ما تكون لغة المستعمر القديم أو لغات القوى العالمية العظمى، "فالإقصاء والدّونية الممارسان على اللغة العربية يؤديان إلى تشويش الانتساب للهوية العربية وإرباكها مهما كان واضحا وقويًّا "[1]، يقول عبد السلام المسدي:" نحن نأمل أن يتصالح العرب مع هويتهم بمجرَّد أن يتصالحوا مع لغتهم، وما من سبيل إلى ذلك إلاَّ حين يدركون التماهي الأقصى بين السِّياسة واللغة والهويَّة "[2].

يُفهم من هذا أنَّ أيَّ مشروع سياسيٍّ طموح لابُدَّ أن يحترم مقوِّمات الهويّة التيّ تعدُّ اللّغة أهمَّها على وجه الإطلاق، فينتقي السّياسة اللّغوية المستقاة من مبادئ الهويّة والمزكّية لها في آنٍ، لكن يبدو - على وجه التمثيل- أنّ " القائمين على مصير الشّعوب العربيّة كانوا بعيدين عن استيعاب تلك الخصوصيّة العربية المتمثّلة في أنّ العلاقة بين اللغة والهوية ليست -كما عند غيرهم- مبحثا ثقافيا أنتروبولوجيا، وإنَّما هي مبحث سياسي استراتيجي"[3]؛ لأنّ هذا الواقع الذي نحياه يثبت أنّ عالم اليوم قائم على الصّراع الذي ينسحب بدوره على العلاقة بين اللغات،" ففي ظلّ نظام سياسيّ قائم على تعدّدية لغوية يكون من الخطإ عدم العناية بالجماعة أو بالأقليّة اللغويّة لارتباط اللغة بالهويّة أو بالانتماء العرقي، لما في ذلك من أثر على الانسجام بين باقي التشكيلات اللغوية."[4]

إنّ السِّياسة اللغوية - بهذا المعنى - شديدة الوصل بالهويّة، من حيث اقتضاؤها مراعاة الخصائص الهوياتية اللّغوية للمجتمع/الأمة ؛ لأنّه" لم يعد من الممكن الحديث عن أحادية هوياتية حتى داخل المنظومة اللغوية الواحدة على الرغم من أنَّ الطِّفل يولد بين ظهراني لغة وثقافة محدَّدة سلفًا، ثم إنَّ طبيعة التَّواصل القائمة على الاختراق عبر ما يُعرف بالعولمة لم يعد من الممكن معها الإبقاء على الاستعمال اللغوي المحلّي والوطني من دون انفتاح ودون جهود جبّارة تأخذ على عاتقها ربط اللغة بالفكر والاقتصاد، زيادة على تطويرها على مستوى البنية والاستعمال، فزمن العولمة اليوم هو "زمن الاختراق بامتياز، تعتبر فيه دول العالم المتخلف سوقا يتمُّ فيه تصريف المنتجات بمختلف تمظهراتها، بما في ذلك اللغوية"[5]، وما أخطرها!

---

[1] ينظر: محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمارة، ص 59_ 61

[2] الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص 277

[3] مر ن، ص 106

[4] بشير خليفي، التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم والمرجعيات ص74.

[5] مر ن، ص ن.

لذلك، وفي ظلّ حرب اللغات بالاصطلاح الكالفي وجب على القائمين على السياسة اللغوية معالجة المدخل اللغوي وفق تدبير محكم مبنيّ على أسس علميّة تأخذ بمبدإ الديمقراطية، انطلاقا من إيجاد وسائط فعّالة للتواصّل بين لغات المنشأ واللغات المساهمة في التطور العلمي والثقافي؛ من أجل تحقيق هوية مطمئنّة ومنفتحة في ظلّ التعدّد اللغوي القائم على صراع القيم والمرجعيات.

و" لا يمكن أن يكون هذا بوسائل قاهرة مفروضة، بل الأمر نتاج مسار طويل من التداول والتصويب عبر سلطة الإقناع والتحفيز." [1] ذلك أن العلوم الاجتماعية والإنسانية أثبتت أنَّ للعلاقة غير السَّليمة بين النَّاس ولغتهم تأثير سلبيّ على هوَّياتهم وانتماءاتهم الثقافية والحضارية،" فمن يستبدل منهم لغته بلغة غيره يضع هويته في حالة ارتباك واضطراب بل لعلَّه يرشحها للضياع" [2]، وبهذا يغدو الحمل ثقيلا على أهل السياسة والتخطيط اللغويين، خاصّة في ظلّ تلك الرّؤى إزاء اللغات، كأن ينظر إلى اللغة العربية بوصفها لغة شعرية لا تليق بموازين العلوم الحديثة، في حين تعتبر اللغات الغيرية مدخلا للانفتاح على المنجز المتجدّد، "إنّ تصنيفا بهذا الشكل – يحدّد اللغة وفق منظومة قيمية جامدة – يعدّ سببا رئيسا في صراع لغويّ باتجاه الإبعاد والإقصاء، في حين تقتضي الضّرورة المعرفيّة للغات أن تتساند وتتآزر بغرض تحقيق الإضافة وإحداث التّكامل المعرفي"[3].

ثانيا: اللغة والقوميّة:

مصطلح القوميّة كسابقه (الهويّة) يعسُر أن يعرّف تعريفا جامعا مانعا، بناء على عدم وضوح الوجه الفرّاق بين مصطلحي: "الأمة" و"الدولة" في كثير من الأذهان [4]. وهو مصطلح حديث، إذ لم يكن موضع مدارسة قديما، رغم أن التاريخ المتقادم قد عرف القومية في شكل قوة كامنة سحريّة عملت على تواشج جماعات متمايزة، وجهلت أسبابها إلى ذلك.

أشار إبراهيم أنيس إلى أنّ القومية برزت في القرن 19 في أوروبا، ممثَّلة بداية في قوميّات ثلاث: الفرنسية والانجليزية والاسبانية، ولذلك علّاته السياسية والجغرافية والاقتصاديّة، ثمّ شاعت عدواها في سائر العالم حتى غدا القرن 20 عصر القوميّات.[5]

بعيدا عن جانبها التاريخي الطويل تكفينا الإفادة من إسهامات اللغة في الإيمان بالقومية، حيث استشعر الناس آنذاك قيمتها في ضمّ شملهم وجمع شتاتهم، فبدت معالم الدول تتعيّن وتتضح بناء على لغة مقاطعاتها، تماما كما حدث في اليونان وإيطاليا وألمانيا وبولندا ودول البلقان والنمسا والمجر... ويجمل التذكير بأبن هذا التقسيم

[1] بشير خليفي، التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم والمرجعيات، ص75.
[2] محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمّارة، ص188، 189
[3] مر س، ص75
[4] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، (دط)، (دت)، ص39
[5] مر ن، ص47

الجغرافي عقب ح ع 1 ترك جيوبا للنّزاع والشّقاق القوميّ بسبب اللغة، حيث تفرض على جماعة ما لغة ما، وهذا ممّا يذكر في عوامل ح ع 2 التي آذنت بميلاد قوميّات لا تكاد تحدّ تدخّلت اللغة بشكل أساس في خلقها وتحديدها. يقول إبراهيم انيس:" إذا كان للقومية وجود حقيقي، أو مفهوم محدود، وجب أن نلتمسه في تلك الرّابطة الوثقى التي تؤلِّف بين أفراد المجتمع، وتوحِّد بين أفكارهم وأحاسيسهم وعواطفهم، والتي تسمَّى اللغة أو اللِّسان"[1].

و"القوميّة بوصفها الرّباط الوثيق بين أفراد المجتمع ذات مستويات وأحجام، أصغرها الأسرة فالقرية فالمدينة ثم الدّولة، وعلى قدر اتّساع مناطق القومية يقلّ وثوق ذلك الرّباط بين الناس، لا لشيء سوى أنهم يكتشفون أن بينهم فروقا نطقية محلّية تباعد بينهم وتخلخل تماسكهم، فإذا نشأت بينهم ما يسمّى باللغة المشتركة عادت لهم وحدتهم، وتطلّعوا إلى هذه اللغة التي تلمّ شتاتهم(...) وإذا لم تتكوّن لقوم من الأقوام تلك اللغة المشتركة فلا قوميّة بينهم. والمراد باللغة المشتركة ما كان ملكا للجميع، فلا يدّعيها لأنفسهم قوم بأعينهم، إنها تعبير آخر لما يسمّيه السياسيون بالقوميّة".[2]

لقد آمن المفكِّرون بأثر اللّغة في تكوين القوميّة، واستنكروا على السِّياسيين فرض لغة على شعب ليست منه؛ لأنّ "من ينتزع من الشّعب لغته أو يُقصِّر في احترامها يَحْرِمُه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى"[3]؛ لذا تشتدّ الدّعوة إلى الاستمساك باللغة القومية، فبها التمسّك بالحياة، وعلى الدّولة التي ترعى شؤون الشعب أن تحترم هذا الحق.

ومع ذلك، ورغم وضوح الصّلة بين اللّغة والقوميّة عالميّا يضعف بعض المفكّرين الصّلة بينهما، محتجّين بتلك الدّول التي فيها أكثر من لغة واحدة، وممّا يُساق من أمثلة: بلجيكا التي تسود فيها لغتان: الفرنسية(38%) والفلمنكية (42%) وما تبقّى من النسبتين يمتلك اللغتين معا، والحقّ أن هذه الدولة تتألف من قوميتين أو لغتين متميّزتين، فإن قدّر لإحداهما الانفصال فستكون اللغة معيارا أوحد، غير أنّ التشابك اللغوي العجيب بين إقليمي اللغتين أدّى إلى نوع من التعايش السلمي في ظلّ دولة واحدة. وممّا يُستشهد به أيضا على الفصال بينهما (اللغة والقومية) سويسرا، التي تعترف رسميّا بأربع لغات (الإيطالية 4%) (الفرنسية21%) (الألمانية 74%) (الرومانشية 1%)، والواقع أنه "لو تُركت أمور سويسرا وشأنها لنشأت بها قوميتان متميزتان على الأقل هما: القومية الألمانية والقومية الفرنسية"[4].

[1] اللغة بين القومية والعالمية، ص102

[2] م ر ن، ص103، 104.

[3] م ر ن، ص105

[4] م ر ن، ص109، 110

بناء على هذا الاختلاف ، يرى الباحثون أن "ليس هناك ما يمنع من الناحية النظرية أن تكون دولة ولا قومية لها، وأن تكون قومية ولا دولة لها، فالدولة والقومية أمران متميّزان، فقد حدّدت القوانين الدولية مفهوم الدولة ، وبينت بوضوح ما لها وما عليها، في حين أن فكرة القومية لا تزال تضطرب في مفهومها وفي مقوّماتها بين كثير من محترفي السياسة."[1]

"إنَّ القوميات الحديثة لا تزال تتطلّع إلى اليوم الذي تنال فيها كلَّ حقوقها القوميَّة، وذلك بضمِّ أصحاب كلِّ لغة إلى إخوانهم في اللِّسان الذي يؤلِّف بين قلوبهم وعقولهم ليصبحوا وكأنهم عقل واحد، يفكِّرون بطريقة واحدة ويشعرون بشعور موحَّد" [2]. والمتتبّع لخارطة اللّغات يجدها رأس ما يتولّد من صراعات اجتماعية، فالهند مثلا بعد استقلالها تدخّلت لغاتها المحلية لتأذن بحروب داخلية دامية، لدرجة أن تعدّدت القوميات فيها بتعدّد اللغات، وازداد الأمر حدّة بإحلال الهندستانية لغة رسمية مع أن متكلّميها قلّة مقارنة بغيرها المنتشر على نطاق واسع، كالسنسكريتية، والبالية، والسنهالية، والبنغالية، والمهراتية، والبنجابية، والتاملية، والكنارية... والظاهر أنه "من المحال أن يستقرّ أمر القومية الهندية إلا بعلاج المشكلة اللغوية، وهذا يتطلّب جهودا متضافرة وزمنا طويلا"[3]، وهذا الحال شبيه بما يحدث في الدول الإفريقية المستقلّة.

" إنّ اللّغة وحدها هي أساس القومية" [4] وشتاتها لا يكون إلا بها، فجزيرة قبرص مثلا لا ينخر استقرارها غير تنافس التركية واليونانية، وتهتزّ كندا أيضا اجتماعيّا بسبب اللاعدالة بين الإنجليزية كلغة رسمية في سائر مقاطعاتها والفرنسية في مقاطعة ك يبك (Québec)، حتى إنّ المناصب الرئيسة في الدولة يحتكرها المتلاغون بالانجليزية، وتعمل فرنسا على تشجيع الأقلية الفرنسية، ويشجَّع المتكلّمون بالانجليزية من قبل بريطانيا والو م أ، وقد "بلغ التوتّر الدّاخلي في كندا حدّا ينذر بقيام ثورة انفصالية شاملة في مقاطعة ك يبك من أجل انفصالها نهائيّا عن كندا."[5]

رغم الأمثلة اللاّمحصية المثبتة لوصال اللغة بالقومية يُعجب إبراهيم أنيس بمثال فنلندا، هذه الدولة الصغيرة التي استأثرت بقوميتها ضدّ السّويد وروسيا من خلال لغتها " الفينية" المختلفة عن كلّ اللغات المحيطة بها. ومن دول البلقان تستقيم ألبانيا مثالا رائعا لاستقرار القومية؛ بفضل وجود عنصر ألبانيّ متميّز لا يستطيع العيش في هدوء مع أيّ دولة بلقانيّة أخرى، وكذا لغة "الأشكيب" المنتمية إلى الفصيلة الهندوأوروبية.

[1] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، ص112
[2] مـر ن، ص114.
[3] مر ن، ص118.
[4] مر ن، ص119.
[5] مر ن، ص120.

ثالثا: ماذا عن القومية العربية؟

حين برزت الدّعوة إلى بعث القوميّة العربيّة جاد البحثة بمقوّمات حصولها واستبعدوا أن تكون اللّغة الكفاية في ذلك! مع أنّ العرب قديما جمعتهم لغة مشتركة تصف قوميّتهم، وقد ازداد شعورهم بها بمجيء الإسلام واستقرار الفتوحات، ولعلّ تعريب الدّواوين زمن الخلافة الأموية أكبر خطوات التخطيط اللغوي العامل على تعزيز السياسة اللغوية آنذاك، ومن نتائجها أن سادت الصبغة العربية كلّ أركان الدولة ونظمها ومظاهرها الاجتماعية، حتى قيل: في عهد الدولة الأموية أصبحت الدولة عربية أكثر منها إسلامية.

ثمّ إن صراع العرب مع الفرس قديما لم يكن دينيّا بل لغويّا، صراع بين قوميتين، لكن سرعان ما انقلبت الموازين في الحقبة العباسية التي عرفت الثنائية اللغوية مع سؤدد واضح للفارسية، وتنامى الأمر بين الناس بعدئذ حتى برز ما يعرف بالشعوبية لتؤكد صراع القوميتين، يقول أحمد أمين: "إنّ من أهداف الشّعوبيين النّيل من آداب العرب"، [1] وبلغ بهما الحدّ أن تورّط الفريقان في اختلاف الأحاديث، إذ زعم الفرس أن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزله بالفارسية، فردّ العرب أن الرسول (ص) يقول: "أحبّوا العرب لثلاث، لأنّي عربيّ، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنّة عربي"[2].

حديثا،" لم تكن القومية العربية بدعا، بل امتدادا للحركات القومية في أوروبا، تأسّست على ما تأسّست عليه تلك القوميات، ونهجت نهجها وإن تأخّرت عنها قليلا" [3]. ولعلّ الاستشهاد بها يكفينا للتدليل على الصلة الوثقى بين السياسة اللغوية والقوميّة، فمنذ أن كانت الصّحوة العربية تطّلع أبناؤها في أواخر ق 19 وأوائل ق20 إلى تراثهم الفكري العظيم فتشبّثوا به والتفّوا حوله دراية وتدبّرا، فكانت النهضة القومية العربية في صورة نهضة للغة، وإيقاظ لها من سباتها، بدليل اشتراك المتباينين دينا في دعمها، ويبدو أن تقنين اللغة العربية في دساتير الدول العربية فعّل هذه النّزعة، ويمكن اعتبار إحياء التّراث وتحقيقه ونشره وإنشاء المطابع وتسخير المساجد والترجمة والتعريب والتوليد...آليات تخطيطية تفعيلا للسياسة اللغوية وتعميقا للشعور بالقوميّة.

وتتبدّى الحركة القومية العربية في ماضيها من خلال حركة التتريك التي دعا إليها الزعيم التركي الشهير كمال أتاتورك، والتي ولّدت صدى عظيما داخل العالم العربي، حيث نشط المصلحون والمفكرون في صون عروبتهم بالاستمساك بلغتهم واعتزازهم بها؛ ولكن "أذنت ثورة الشريف حسين بانتكاس القومية العربية، حيث ظهرت بين البلاد العربية حركة التفتيت التي اجتهد عليها الاستعمار، حتى أصبحت البلاد العربية

[1] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، ص197.
[2] مر ن، ص198.
[3] مر ن، ص225.

مناطق مستقلة مقسّمة إلى وحدات سياسية صغيرة لا مسوّغ لها سوى أطماعه، وغدا العربي غريبا بين ظهرانيها بعد أن كان ينتقل بينها في حريّة تامّة."[1]

ومع ذلك، نستشعر حقيقة القومية العربية الثابتة من خلال تلك الجهود الجبَّارة الواعية والهادفة إلى دعم اللغة العربية، كتأسيس المجامع اللّغوية عبر البلاد العربية، والتبادل الثقافي بين البلدان العربية على نطاق واسع، والتمكين للغة العربية مجابهة لتحدِّيات المستعمِر والعولمة ...

ولكنّها مع هذا لا تزال بحاجة إلى دعم، وإلى جهود متضافرة لصيانتها والحفاظ عليها (...) والدعم الحقيقي يكون عن طريق اللغة ووحدتها نطقا وأداء بين البلاد العربية، لأن اللغة المشتركة التي تلتفُّ حولها العرب الآن لا تزال في أغلبها مكتوبة لا منطوقة، بل لا نزال نفتقد في هذه اللغة المكتوبة وِحْدة كاملة شاملة .

وتعمل المجامع اللغوية في البلاد العربية جاهدة على علاج هذه الظاهرة المؤسفة، غير أنّها لم تكلّل بالنّجاح، لا لتقصير منها، بل لافتقاد النظرة الجدّية المخلصة إلى عملها بين بعض من بيدهم مقاليد الأمور في البلاد العربية ، ولا يعني هذا المأمول التّطلّع إلى توحيد النطق أو التّماثل في البلاد العربية، فهذا ممّا لا يُتصوَّر وجوده حتّى في الأسرة الواحدة، كما أنّها حال لم تصلها لغة في العالم.

إنّ اللغة المشتركة بيننا اليوم هي لغة مكتوبة، ونحن بحاجة إلى أن ننطقها، وأن نجعلها ككلّ اللغات المشتركة لغة كتابة وأداء ونطق، بحيث إذا تحدّث بها العربيّ مع أخيه العربيّ لا يحسّ بالإرهاق الذّهني ؛ لأنّ درجة سيطرتنا عل النطق بهذه اللغة لا تقارن بمستوانا العظيم في الكتابة بها ، ثمّ إن كلّ من طاف بالبلاد العربية أدرك عمق الدّرك الذي هوت إليه لهجات الخطاب فيها، حتّى غدا من الصّعب على العربيّ قضاء حاجته في بلد عربيّ غير بلده."[2]

بناء على هذا،"يبدو أنّ قوميّتنا العربية التي تقوم أساسا على وحدة اللغة تتطلّب دعما أقوى ليُحقّق التّماسك بين أبنائها، والأمر غير هيّن مطلقا؛ لأنّه يستدعي زمنا مغرقا في الطّول وجهودا متضافرة بين قادة البلاد العربية، وتخطيطا موسّعا ودقيقا، وفوق ذلك كلّه إخلاصا حقيقيّا لقضيّة القومية العربية."[3]

إنّ هذا المفروض في مقارنته بالمعطى اللّغوي والسياسي الاجتماعي ينبئ باستحالته! كما يشعر باستواء الهويّة والقوميّة في التّذبذب والتّصدّع عربيّا، وعوامل ذلك لا تكاد تحدّ أو تعدّ؛ ولأن "الهويّة والقوميّة لا يكتمل مدلولها إلاّ في جوهر اللغة وجب على أيّ دراسة لغويّة تبتغي التّمام والغنى أن تأخذهما بعين

[1] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية ، ص230.

[2] مـــر ن، ص231_234

[3] مـر ن، ص235.

الاعتبار"[1]، ولا يستثنى من ذلك السياسة والتخطيط اللغويين؛ لأنّ "شعبا بدون لغة ما هو إلا نصف أمة، لذا يجب على الأمة حماية لغتها أكثر من حمايتها لأراضيها"[2].

ونهضة الدول الكبرى اليوم دليل على مدى تقيّدها بهذه الحكمة، إذ لم تكسب رهان الحداثة والتقدّم إلاّ في أحضان لغاتها وثقافاتها ؛ لأن الإنسان إذا حُرم من موطنه على الأرض فإنّه يجد موطنا روحيّا في لغته القوميّة، وكفى بهذا البيت دليلا: (البسيط)

أنْتِ البِلاَدُ التّي تُعْطَى هُوِيّتها مَنْ لاَ يحُبّكِ يَبْقَى دُونَمَا وَطَن

[1] جون جوزيف، اللغة والهوية، ص284

[2] محمود الذّوادي، الازدواجية اللغوية الأمّارة، ص228

الدّرس 4 : السياسة اللغوية والأمن اللغوي

تمهيد:

كثيراً ما تتغنّى وسائل الإعلام على اختلافها بتلك النّدوات والمؤتمرات المتعدّدة المجراة في العالم العربي حول الأمن الثقافي، ومن الغريب ألا تتدخل اللغة في طروحاتهم، حيث تنهي اللجان مداولاتها وتصدر قراراتها بضرورة تأمين الأمن الثقافي، وكأنه "لا حاجة إلى التأكيد على أهمية الأمن اللغوي في أي مشروع ثقافي متكامل يحفظ بحق للأمة العربية أمنها الثقافي"[1].

"إذا كانت قناعة الأفراد كبيرة في أن مظاهر الاستقرار في المجتمعات تتجلى في الأمن بمختلف أنواعه، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعسكري، فلا يكون الاجتهاد كبيرا بإضافة الأمن اللغوي لهذه الأنواع، غير أن الاهتمام بهذا الأمن لا يظهر إلا إذا تعرّض مجتمع ما إلى هزّات عنيفة تكون من أسبابها أسئلة الهوية والإنّية والذات الجمعية"[2].

إنّ الحديث عن أمن اللغة الوطنية – الرسمية في الدول على اختلاف أنظمتها وتعدّد استخداماتها اللغوية هو أمر ذو صلة بأمن الأفراد والجماعات اللغوية، "فالصراعات الطبقية والتفاوت فيما بينها والتمزّقات في الهوية وحالات الاضطراب التي تعانيها دول شتّى هي من ضمن مخلّفات أخطار لغوية يسوء التّحكّم فيها؛ لذا تسعى السّياسات اللّسانية لسنّ القوانين والتّشريعات لتنظيم وحماية لغتها الوطنيّة والرسميّة، ضمانا لوحدة هويتها"[3].

والمفاد من هذا أن الأمن اللغوي رديف الهوية والقومية؛ لأنّه يمكن أن نشبّه اللغة بالخيط الناظم لأفراد جماعة ما مثلما ترتظم حبّات العقد في خيط يربطها ببعضها، فإن تلف أذِن بتناثرها وتلاشيها ...

لهذا، فإن العالم اليوم في حالة انتقال من الأمن المادي إلى أمن القيم، ولا جَدَر أن وعاءها اللغة، بدليل أن التحولات العالمية التي فرضتها العولمة أدّت إلى إفرازات من بينها حالة الانغلاق التي جعلت كثيرا من الشّعوب تنكفئ على نفسها، وتسعى إلى الدّفاع عن وجودها وكيانها وهويّتها بإقامة تحصينات، بعضها يبدو وهميًّا، إزاء اللّغات الأكثر انتشارا وتداولاً في العلاقات بين الدول بفعل الحاجة إليها اقتصاديا وسياسيا وإعلاميّا وتكنولوجيا ...

أوّلا: الأمن اللغوي (المصطلح والرّهان):

يشير صالح بلعيد إلى أنّ مصطلح الأمن اللغوي شاع في كتابات المحدثين، ويعبر عنه المعاصرون بالأمن اللساني، وكلاهما سيّان، إذ يتعلقان بموضوع استعمال اللغة وحمايتها بشتى الأساليب [4]، ويبدو في كتابات

[1] محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمارة، ص 62

[2] عز الدين ميهوبي، في سؤال الأمن اللغوي، ص 15، 16

[3] محمد هتهوت، الأمن اللساني، مقاربة سوسيولسانية في واقع العربية، ص 148، 149

[4] صالح بلعيد، الأمن اللساني، أعمال ملتقى: دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية، ص 60

اللسانيين الاجتماعيين أنه ضد مصطلح القلق اللساني، وهذا ما يستشفّ من قول كالفي: "نتحدّث عن الأمن اللّساني، إذ لأسباب اجتماعية متنوعة لا يشعر المتكلمون بالمساءلة بإزاء طريقة تكلمهم(...) وعلى العكس من ذلك، يحصل القلق اللساني حين يعدّ المتكلمون طريقة تكلّمهم أقلّ قيمة، فيستبدلونها بنموذج آخر أكثر حظوة دون أن يدرج في كلامهم"[1].

وقد أُثيرت مسألة الأمن اللّساني في خضمّ تزاحم اللّغات والتنوّعات اللّغوية وتهافتها باحثة عن شرعيّة لمتكلّميها، وكان ممّن أثار هذا المفهوم السوسيولساني ويليام لابوف (w .labov) حين وصف التطبّق الاجتماعي للانجليزية في مدينة نيويورك واختلاف الأساليب الكلامية وما يتعلّق بدرجة الرّسمية واللاّرسمية في الخطاب، وأشار في حديثه إلى أن مظاهر القلق اللساني مبعثه البرجوازية الصغيرة[2].

وممَّا يُذكر في الأبحاث أنَّ العالمة نيكول غوينيه (Nicole Gueunier) أوَّل من استخدم مصطلح الأمن اللغوي في بحث لها عن مظاهر التَّعدُّد اللغوي في المجتمعات الخليط، وبالذَّات في تجمُّعات المهاجرين بفرنسا، فاعتبرتها مثيرة خطورة اللاأمن اللغوي، والتسامح اللغوي في منظورها هو مدعاة تفتيت المجتمعات[3].

واعتباراً لضرورته ربطه الباحثون بالأمن القومي، مشدِّدين على أنّ حاجتنا إليه كحاجتنا إلى الأمن المائي والغذائي والبيئي، لذلك يتطلَّب سياسة لغوية صارمة وتخطيط ا لغويًّا سليمًا واستراتيجيات مدروسة بعناية، وجهودًا حقيقية مشتركة، خاصّة في ظلّ انتشار العولمة، حيث تفوح في الأفق رغبة شرسة في غزو مواقع اللغات الوطنية، لذلك انبرت عدَّة منظّمات تحصّن نفسها تحت مسمى " الأمن اللغوي "، الذي لا يمكن أن يتجسَّد بالوعي اللغوي فحسب، بل لا بُدَّ من جهود جبَّارة تتصدَّى لهذه الحملات الشعواء، فتحصين اللغات الوطنية وحمايتها أضحت ضرورة حضارية لصدِّ الاختراقات، وحاجة مدنيّة تندرج في إطار حفظ الهوية، فالاستلاب اللغوي لا يتمايز عن الاستلاب الرُّوحي والنَّفسي والجسدي والثقافي والاقتصادي[4].

والجدير بالإشارة أنّ "كلّ لغة من اللّغات لديها إمكانات تحصين نفسها وتحقيق أمنها؛ كونها تحمل في تلافيف نسيجها البنائي مناعات قادرة على دَحْر الدّخيل المنافي لطبيعة تكوينها، ولديها قدرة رَدْع، وقوة ارتدادية، وملكة احتواء، وميزة صهر ..."[5]

ولا مرية أنّ هذه الطّاقات الداخلية للغة تمكِّن لها القرارات السياسية، فكم من دولة عزَّزت مكانة لغتها الرسمية، ففي كوريا اليوم يجري التعلم بالكورية، ولم تبلغ تطوّرها المعلوم باللغة الأجنبية بتاتاً، وباكستان دولة

---

[1] صالح بلعيد، الأمن اللساني، ص 60

[2] محمد هتهوت، الأمن اللساني، مقاربة سوسيولسانية في واقع العربية، ص 151

[3] صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، ص 43

[4] محمد سيف الإسلام بوفلاقة، المواطنة اللغوية وسبل توطيد قيم الهوية الثقافية وتعزيز الأمن اللغوي في زمن العولمة، أضواء وملاحظات، أعمال ملتقى: المواطنة اللغوية، منشورات المجلس، 2019، ص 389

[5] مر ن، ص ن .

صناعيّة نوويّة مهابة تمجّد لغتها الأوردية علما وعملا، و أفظع الجرائم عند الألمان تخلّي الألماني عن لغته ، ولا طاقة لمتعلّميها على نيل الشّهادات من غير كفاءة فيها، و أندونيسيا تعاظم كفاحها من أجل لغتها فمُكِّن لها بعد استقلالها، وهي اليوم من أعيان آسيا، وفرنسا اليعقوبية التي آثرت السِّجن لكلِّ من تُسوِّل له نفسه المساس بلغتها، واستمساك اليابانيين بلغتهم في التاريخ لا يجْحَد، ولنا في تركيا مثالا صارخاً، ففضلا عن التمكين للغة التركية في بلادها يسعى الأتراك إلى سيادتها في المهجر ... ثم إنّ التاريخ يحفظ لنا ولع العلماء الغربيين بالكتابة بلغتهم الأمّ رغم إتقانهم للّغات الأجنبية؛ إنّها سُنتُّهُم منذ أن وَعُوا دور اللغة القومية في التنمية البشرية.

ثانيا: ماذا عن أمننا اللغوي؟

في ضوء ذاك التمثيل، حُقَّ لنا الانشغال بمقام اللغة العربية بيننا! لاريب أن صغيرنا يعلم قبل كبيرنا أن الخطر محدق بنا، ونحن عنه عمون! وإن كان أهل القرار يتحمَّلون الوزر الأكبر؛ لأن القانون يعلوُ ولا يُعْلى عليه، فلو رَشُدت السياسة اللغوية وفُعِّل التخطيط المناسب لها ساد الأمن اللغوي واستتاب.

إنّ متابعة بسيطة لواقعنا اللغوي مثلا يكشف انقلابا في موازين السّلطة اللغوية، حيث افتقد الفرد ما يسمىَّ بالتّعريب النفسي، حتى غدا الضمير الجمعي لا يتقبّل مستخدم اللغة النموذجية المشتركة، وأصبح الشعور بالدّونية متقاسَماً في البلاد العربية؛ تغذّي ه الدولة بفرنسة الدواليب الإدارية والأقسام العلمية ، بَلْهَ الشّوارع والمحلاّت التجارية والمؤسسات الوطنية ، وكثيرة هي تمظهرات التغريب التي تغزو العالم العربيّ جملة، حتّى إنّ دول الخليج لا تستحي من تأسيس ما لا يعدّ من المعاهد تخلو من توظيف اللغة العربية.

ومن المفارقات المدهشة أن تسير أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية باللغات الأجنبية، باستثناء سورية التي أثبتت دورها الرّيادي والعروبي، ومستوى طلاّبها وعلمائها لا ينكر أو يُعاب! وفي هذا كفاية الإشهاد بدحض من زعم أن اللغة العربية لا تليق بعصر المعرفة الذي نحياه.

وقد بلغ من المدافعين عن أمنها أن نادوا بالعوربة في مقابل العولمة، يقول عبد المالك مرتاض: "كثيرا ما يتكئ الغربيون في تحديد العولمة على أنها تنهض على ثلاث دعائم هي: التّعدديّة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ونحن يمكننا أن نحدِّد أيضا دعائم للعوربة، من بينها التمسّك بالأصالة وتحقيق المقدار الأدنى من الديمقراطية، والحقُّ في الكرامة، كالحق في الحياة، فالأصالة تعني التمسُّك بالقيم الدينية، والتّعلق بالهوية الوطنية و التشبّث بالثقافة القوميّة، فالمتسلّح بهذه القيم الحضارية الكبرى لا يخشى عليه الذوبان في الآخر"[1].

أشار صالح بلعيد إلى أنّ حصول أمننا اللغوي مرتبط بإدراك مهدّداته ودراستها للخروج بوسائل الوقاية، ولا تخرج تلك المهدِّدات في نظرة عن:[2]

[1] العولمة وتدمير الهوية الوطنية، مجلة بونة للبحوث والدراسات، ع3، 2005، ص 39

[2] الأمن اللساني، ص 61،62

- ضعف أداء اللغة العربية؛ كونها ليست علمية في الواقع الاستعمالي، ولا تمارَس في الأسرة ولا في المحيط، ولا يحصل فيها تطوير في مناهجها إلا في الأمور السطحية، ولا تعط ى اهتماما وسط الزحام الإنجليزي الفرنسي، والعمى الحضاري الذي جعل أهلها ينبهرون بالآخر.
- طغيان اللغات الأجنبية: وهذا ما يحصل في كل البلاد العربية، حيث تبجّل اللغات الأجنبية، وهو خرق لما تنصّ عليه التشريعات والدساتير.
- التهجين اللغوي: ومن مظاهره العربتيني، الأرابيش، العرنسي، اللغة الثالثة الوسطى.
- ضعف أداء لغة الإعلام ؛ باعتباره السلطة الفاعلة اجتماعيا، بما في ذلك ما أتاحته الثقافة من وسائط جديدة.

إنّ معالجة هذه الاختلالات - وغيرها كثير معلوم - تقتضي إعادة النظر في السياسة اللغوية بوصفها أحد الأسس التي يقوم عليها الأمن اللغوي، بما يجعلها تستجيب لتعزيز وضع اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية، فالسياسة اللغوية تقوم برسم سياسة وطنية تتصدّى للمشاكل الحائلة دون تفعيل دور اللغة والتمكين لها اجتماعيا، والظّاهر أنّ نجاح القرارات السياسية منوط بإعداد أرضية تأخذ بعين الاعتبار القضايا الآتية:

- تفعيل الممارسة العلمية: لأنّ بسيط المقارنة بين أوجه العمل اللغوية بغلانِ وجود قلق لساني صار يحدّد مصائر الأفراد؛ إذ يتلقّى التلميذ تكوينه الأول باللغة العربية ليفاجأ بتدريس العلوم التقنية والطّبية باللغة الأجنبية!
- ترشيد الدعوات النخبوية: فما أكثر الداعين إلى ما يذبذب استقرار الأمن اللغوي سواء في ظلّ النّزعة الجهوية القاتلة أو الميل الجارف إلى الآخر أو العوربة المزيفة!
- تثمين المنجز العلمي العربي وتشجيعه والإفادة منه.
- تجنيد النخبة الفاعلة القادرة على فرض التغيير، ويحضرنا هنا قول أحدهم: "إننا نعتقد أنّ غياب القرار السياسي الحازم هو وراء كلّ هذا العجز وهذا التأخير والتقصير، ويبدو طبيعيا في بلاد تتقدّم فيها الاعتبارات السياسية على أي اعتبارات أخرى، وفي هذا المقام فأنا لا ألوم القيادات السياسية، بل نلوم أنفسنا نحن أنصار التعريب"[1]؛ لأنّنا أخفقنا في أن نجعل التّعريب مطلبا سياسيا تعطيه القيادات السياسية ما يستحقّه من أولوية.

[1] ممدوح خسارة، التعريب بين القرارات والتوصيات (وجهة نظر)، مجلة التعريب، ع13، 1997، ص 27

عموماً، "إنّ الأمن اللّغوي بوصفه جزءاً لا يتجزّأ من الأمن الوطني هو موضوع يخصُّ الدّولة، تقوم به عبر مؤسسَّاتها الرّسمية، ولا يتعلّق الأمر بالأفراد أو هيئات المجتمع المدني فقط، والتي تظلُّ ملزَمة بتنفيذ ما ترسمه الدَّولة من خطط وما تعدّه من وسائل وما تضعه من إمكانياتٍ لتنفيذ السّياسات المتّخذة بهذا الشأن"[1]، إنَّه يستوجب وضع السياسات اللغوية التي بموجبها تصبح اللّغة وظيفيّة، ولعل المنظومة التربوية هي حجر الأساس في أيّ سياسة لغوية تتطلع إلى تحقيق الأمن اللغوي، وإن كان هذا لا ينفي تعميم الاستخدام الوظيفي للغة عبر مختلف مظاهر الحياة الرسمية وغير الرسمية؛ كما "يقتضي اعتماد سياسة لغوية تستهدف تجاوز المشاكل الناتجة عن التعدد اللغوي في المجتمع، وتهيئة الأفراد متعدّدي اللغة للوصول إلى تعايش لغوي؛ لتعزيز رابطة الانتماء إلى فضاء حضاريّ مشترك، واعتماد سياسة التّكامل اللّغوي بديلاً عن التّنافر والتّضاد، وتعميق روح المواطنة بديلاً عن النّزاعات العراقية والصّراعات الاثنية"[2].

عماداً على ما تقدم، يمكن القول: إنّ سيادة دولة ما مستوحاة من استتباب أمنها، واللغة إحدى صوره المسؤولة عن تحصين الهوية وتعزيز القومية، وتجسيد قيم الانتماء وتحديد معالم المفارقة، وفي هذا الصّـــــدد نستحضر قول ابن خلدون: " إنّ قوة اللّغة في أمَّةٍ ما تعني استمرارية هذه الأمة بأخذ دورها بين بقية الأمم، لأن غلبة اللغة بغلبة أهلها، ومنزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم" [3].

[1] ع. بغدادي، الأمن القومي، ضرورة وطنية، أعمال ملتقى: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام المجمعي، منشورات المجلس، 2018، ص 228.

[2] ينظر: مر ن، ص 230

[3] المقدمة، تح: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (دط)، 2002، ص 256.

الدرس 5 : السياسة اللغوية والحقوق اللغوية:

تمهيـــــــد:

لا يمكن تصور أ يّة نهضة لأمّة ما دون أن ترسم سياسة لغوية واضحة المعالم تراعي متطلّبات المجتمع، وتطلّعات أفراده، من ذلك احترام ما يعرف بالحقوق اللغوية، وهو مصطلح يستحضر في الذّهن حقوق الإنسان، التي بدأت تداعي اتها في الظهور منذ تسعينيات القرن الماضي، و نم سوقها حتى غدت محورا لنقاشات دولية جادّة، ولمّا كانت لها قوّة طرح مستمدّة من الجهة المتبنّية لها، مُقترنة بتغيّر في منظومات القيم المحلّية أفرزت ترسانة من الاتّفاقيات والمعاهدات والتوصيات التي تفترض أن تكتسب قوّة معياريّة من جهة وقوّة إلزام في كثير من الأحيان.[1]

رفعت المنظومة الحقوقية في آنها شعار (عدم التّمييز تحت أيّ ظرف) وفيه إقرار بمبدأ المساواة والندّية، الذي يصلح إسقاطه أيضا على الممارسات اللغوية، لأن الحقوق اللغوية كانت مجالا ضمن الحقوق الثقافية، ما اعتبره الباحثون خطوتين في لحظة واحدة.

أوّلا: الحقوق اللغوية (الماهية والأهميّة):

"يشير مفهوم الحقوق اللغوية إلى حقوق الإنسان التي تحدث على أساس تفضيلات اللغة أو استخدامها من قبل سلطات الدّولة والأفراد والكيانات الأخرى، معّبر عنها بمنظومة التزامات من السّلطات باستخدام اللّغات في سياقات مختلفة، وعدم التدخل في الخيارات اللغوية للتعبير، وقد تمتدّ إلى الالتزام بدعم استخدام لغات الأقليات"[2]. وبناء على هذا ، يمُيّز بين مستويين في الحقوق اللغوية: أولهما يكفل حماية اللّغة دون التّعزيز، ويتضمّن ثانيهما التزام التّشجيع والترقية.[3]

والمهم بالذّكر هنا أن مصطلح الحقوق اللغوية يستلهم مادّته من معنى المواطنة اللغوية، لأنّه "قبل بروز الحقوق اللغوية كأحكام وبنود في الإعلانات والتوصيات، لابد من التأسيس لها في مفهوم المواطنة القائم على المساواة في التّمتّع بالحقوق، ذلك أنّ الحديث عن الحقوق اللغوية للأقلّيات يغلب الحديث عن الحقوق اللغوية للأغلبية (...) ويفترض مفهوم المواطنة وضعا مغايرا مفاده أن للأقلّية كما للأغلبيّة الحقّ في حماية موروثها الثّقافي، وبالتّالي فمفهوم المساواة ليس محكوما بقدَر الفرد في انتمائه لأغلبية أو أقلية، بل لكونه مواطن في دولة ما".[4] ولذا، يصبح من الأولى تبسط مفاهيم المواطنة وتداعياتها ؛ كون المواطنة اللغوية هي الحفاظ على الحقوق اللغوية والسماح بممارستها في نطاقها.

---

1 يوسف زدام، الحقوق اللغوية، بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، ص 90.

2 مرن، ص 95.

3 مرن ، ص ن.

4 مر ن، ص 103.

أ/ المواطنة حدّا وكيفا:

"يطرح موضوع المواطنة في علاقته بالوطن عدّة قضايا يتّسم تناولها بالتعقيد، لأنّها متشابكة ومترابطة إلى الحدّ الّذي يستحيل معه فصلها عن بعضها بعض ا، وربما يكون لظهور جملة من الاختلالات في الواقع السوسيولساني أثارا سلبية تعكس عدم الوعي بمفهوم المواطنة بشكل عام والمواطنة اللغوية بشكل خاص"[1].

ويستخدم مفهوم المواطنة في العادة في معناه الضيّق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة في المجال الاجتماعي، وقانونيّا هي وضع للحقوق والواجبات ؛ ولهذا قيل إنّ مفهومها فضفاض صعب الإدراك نظرا إلى كثرة المضامين التي تناوبت عليها عبر العصور والأزمنة، إنّها "فكرة ضبابية ملتبسة ومتلوّنة بألوان شتّى، وهذا ما يجعل منها موضوعا سياسيا واجتماعيا بامتياز، ذا أبعاد ثقافية وإنسانية".[2]

تاريخيا، يقال: "إن الثورة الفرنسية تمثل نقطة تحوّل عرف معها مفهوم المواطنة تطوّرا مهما في تدشين أولى الخطوات لتثبيت الحقوق المدنية، الاجتماعية للمواطن الإنسان". [3] كما أنّها ارتبطت ارتباطا عضويّا بالتّحوّل من دولة أفراد إلى دولة مواطنين، فغدا المواطن مرتبطا بمضامين قانونية وسياسية واجتماعية، وعلى غرارها غدت المواطنة في دلالتها العامّة "مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية والفردية والجماعية، تتكفّل الدّولة بصيانتها، وتمكين المواطنين منها، في مقابل مجموعة من الواجبات يسدّد بعضها المواطنون في شكل خدمات تحت إشراف الأجهزة الإدارية للدّولة". [4] وهي بهذا المعنى ليست مجرّد انتماء أو ولاء للوطن بقدر ما هي نظام عام له محدّداته وأبعاده، إنّها الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه ولعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدّائرة الوطنيّة للدّولة.[5]

وقوام المواطنة التّامة جوهر العدالة المتجسّد في الحرّيّة والمساواة، وما ينجم عنهما من حفظ للحقوق اللغوية وغيرها لمواطني الدولة القائمة على مبدأ الحيادية تجاههم، لأنّ التّجارب في الفترات المتعاقبة من التاريخ أثبتت في أغلب المجتمعات أن معالجة إشكالات الأقليات لا تكون بالقمع أو الانفصال، بقدر ما تحلّ بتكريس المواطنة شعورا وحقوقا والتزامًا وانتماء وانفتاحا على العالم". [6] بمعنى آخر، "لكي تكون هناك مواطنة لابدّ من تكريس المساواة بين المواطنين بغض النّظر عن المقولات السّوسيولوجية الملموسة المرتبطة بوجودهم كأفراد عمّالا كانوا أو أصحاب معامل، أمّيين أو أصحاب شهادات، ذلك أنّ المواطنة ضرورة لضمان تماسك النّظام

1 صحرة دحمان، المواطنة اللغوية في الجزائر بين مفارقات السياسة اللغوية واختلالات الواقع السوسيولساني، أعمال ملتقى المواطنة اللغوية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2019، ص 28.

2 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 32.

3 مر س،ص29.

4 سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 49.

5 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص33.

6 عدنان السيّد حسين، المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر، الرباط، المغرب، 2008، ص 15.

السّياسي الدّيمقراطي، ووظيفتها تجاوز اللاّمساواة الفعلية من خلال التأكيد على وجود تعويضي لمساواة قانونية فعلية.[1] وما تحقّ له الإشارة هنا أنّ المساواة لا يمكن أن تكون مطلقة، لأنّ الأفراد مختلفون في الواجبات فمن الطبيعي ألاّ يستووا في الحقوق ؛ ولهذا هم متساوون أمام قانون يحدّد الحقّ والواجب بحسب الاستحقاق والكفاءة بعد أن اتّفقوا عليه. وهذا يعني أنّ المواطنة ليست حقّا يُمنح للأفراد أو الأ ولّيات المنتمية إلى مجتمع ما بصفة آلية، وإنما تتأسّس على توازن معقّد للحقوق والواجبات وتتحدّد عبر الاعتراف بفرديّة كلّ إنسان، وبالانتماء إلى قيم مشتركة يرتكز عليها وجود الجماعة.[2] ثمّ إنّ تعدّد أشكال الحقوق التّي يقابلها أداء الواجبات في المجتمع جعل المواطنة بألوان شتّى، فمنها : المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية أيضا.

ب/ في المواطنة اللغوية:

يقصد بالمواطنة اللّغوية في معناها العام تلك العلاقة القائمة بين الفرد ولغته داخل وطنه، بشكل يجعله يدافع عنها دفاعه عن أرضه وعرضه، وإذا كانت المواطنة في أبسط معانيها مشاركة الآخر في الحقوق والواجبات ضمن وطن واحد فإنّه -لا شكّ- أنّ المواطنة اللغوية تعني كذلك مشاركة الآخر من أبناء الوطن الهموم اللغوية ذاتها التي تعيشها اللغات الوطنية داخل أوطانها ، لتدلّ على ذلك الشّعور المتبادل بين أبناء الوطن الواحد تجاه اللغات الوطنية، ويشمل هذا الشّعور الاعتزاز باللّغات الوطنية والدّفاع عنها والعمل على ترقيتها.[3]

ويعدّ صالح بلعيد أوّل من تعرّض إلى هذا المفهوم في الوطن العربي في كتابه (في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى)، يقول:" إنّ المواطنة اللغوية فضاء لغوي ممتدّ تأخذ فيه اللغة الرّسمية النّصيب الأوفى، انطلاقا من أنّ تربية المواطنة تحصل أوّلا باللّغة الرسمية، وعدم احتقار الوطنيّة، وتعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطّفل، وبثّ الوعي بتاريخ الوطن وإنجازاته، والاهتمام بمختلف الأنشطة الثقافية".[4] وفي هذا هذا إلماح إلى صلة المواطنة بالثّقافة، إنّها علاقة مشاركة إبداعية في خلق فضاء وطني جديد متجدّد يتجنّب العزلة والانكفاء، ويحارب التّعصّب والشّوفينية، ويؤسّس للاندماج والوحدة على قاعدة الديمقراطية واحترام التّعدد وصيانة حقوق الإنسان.

1 سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ص 52.

2 صحرة دحمان، المواطنة اللغوية في الجزائر بين مفارقات السياسة اللغوية واختلالات الواقع السوسيولساني ، ص 32.

3 ياسين بوراس، المواطنة اللغوية ودورها في التصدي للغزو اللّغوي للغات العولمة، أعمال ملتقى المواطنة اللغوية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2019،ص47-48.

4 في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى، دار هومة، الجزائر، ط1، 2001، ص 19.

والمواطنة اللغوية ليست مجرّد وصف للحقوق اللّغوية، بل "تحتاج إلى تجسيد فعليّ لحقّ التلميذ في تعلّم لغته، وحقّه في استعمال لغته وإدخالها إلى منظومة اللغات الحيّة، وحقّه في أن تدافع مؤسسات الدّولة على نيل المرتبة التي تستحقها كلغة رسمية/وطنية، وتسن القوانين العاملة على احترامها" [1].

ج/ مبادئ المواطنة اللغوية:

يعتمد مفهوم المواطنة اللغوية في المجتمعات الدولية على ثلاثة مبادئ أساسية، تحدّد المفهوم الحقيقي للمواطنة اللغوية، وتُعتمد أساسا لقياس مدى ترسّخ هذا المبدأ في كل فرد من أفراد هذه المجتمعات، وهي[2]: الاعتزاز باللغات الوطنية - الدفاع عنها – العمل على ترقيتها.

ج1. الاعتزاز باللغات الوطنية:

الاعتزاز في اللغة منوط بمعاني القوة والشدّة والغلبة والرّفعة والامتناع، وهي تتساوق مع مفهوم الاعتزاز باللغة، من حيث هو شعور بالافتخار بالانتماء إلى اللّغات الوطنية، باعتبارها رمزا للهوية الوطنية، وبإمكانه التجلّي عبر مختلف المؤسّسات الوطنية عن طريق السلطة ، بما فيها المؤسسات التعل يمية والإعلامية والاقتصادية، أو في القوانين الرّدعية التي تعتبر أيّ مساس باللغات الوطنية مساسا بالهوية الاجتماعية.

إنّ نظرة عجلى في الواقع السوسيولساني عربيا تكشف عن ثغرات لا تحصى في السياسات اللغوية، ففي ظلّ سطوة اللغات الأجنبية تحت ما يسمّى بالهيمنة اللغوية من الطبيعي أن تتراجع مكانة اللغات الوطنية في أوطانها، وبتراجعها تفقد أوزانها، لأنّ "للأمم والأفراد من المنازل والدرجات بقدر ما للغتهم من الوجود والحضور (...) وتلك سنن الكون لا تحابي ضعيفا لعجزه، ولا تعادي مجدّا لعزمه، وتُردِّد تجارب الأمم والشّعوب أنّ اللغة رهينة بأهلها، ترفع شأنهم بين الأنام إذا رفعوا شأنها، وتهوي بهم إلى واد سحيق إذا قعدوا عن الحفاظ عليها مقصِّرين، وإن ممّا يجلب رفعة الأمم والشعوب بلغاتهم هو حضور الاعتزاز بتلك اللغات بين أهلها، وأنّ من عوامل انتكاس أخرى غيابه فيهم."[3]

ج2. الدفاع عن اللغات الوطنية:

"إنه واجب إنساني قبل أن يكون وطنيا، وعليه فإنه صار لزاما على كلّ فرد من أفراد هذا المجتمع ألاّ يتنكّر لمسؤوليته تجاه لغاته الوطنية، بدءا بلغته المنطوقة، وانتهاء بلغة غيره من أبناء وطنه ممّن يشاركونه وحدة الوطن والتّاريخ والمصير المشترك" [4]، من باب التّمكين للأمن اللغوي، الذي تهدّده عوامل داخلية

1 محمد الصافوط، المواطنة والوطنية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2007، ص 71.

2 صالح بلعيد، المواطنة وأخواتها، مجلة الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر، ع9، ص 189.

3 عبد الحفيظ شريف، الاعتزاز باللغة، أثر الحضور وخطر الغياب، عمل جماعي حول العربية في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، (دط)، 2013، ص 48.

4 ياسين بوراس، المواطنة اللغوية ودورها في التصدي للغزو اللّغوي للغات العولمة، ص 52.

وأخرى خارجية، فأمّا الأولى فتتجلّى عبر تنصّل الجهات الحكومية في سياستها اللغوية من مسؤوليتها تجاه الاعتراف بوطنية هذه اللغات أو تعليمها أو تطويرها، فوجب إشعارها بواجبها إزاءها عن طريق تجنيد النخبة القادرة على الضّغط والتّغيير بما يخدم مصلحة الفرد والوطن طبعا، أما الثانية فتبرزها ظاهرة الغزو اللغوي، وتواجَه بإنشاء المؤسّسات اللغوية الدّاعمة لاستقرار اللغات الوطنية، ومحاربة ما يسمى بالأحادية اللغوية أو القطبية اللغوية، التي سبّب طغيانها موت ما نسبته مئتين وخمسين إلى ثلاث مئة لغة سنويا" [1]، وهذا من شأنه الإخلال أصلا بالتنمية البشرية، التي "لا يمكن أن تحصل في غياب التواصل البيني الذي لا يكون إلاّ بلغة / لغات مشتركة."[2]

وعلى هذا الأساس، و انطلاقا من ملاحظة مجرَيات السّياسة اللّغوية عالميّا، يبدو انقسام الدّول إلى فئات ثلاث: أولاها ذات وعي عال، تُكْبر لغاتها الوطنية كالو.م.أ وبعض من دول أوروبا وآسيا، و الثانية ذات وعي أوسط، تعنى ببعض شؤون لغاتها الوطنية دون بعض، كالاعتراف بوطنيتها أو تعليمها، ومنها دول شمال إفريقيا كالجزائر وتونس والمغرب، ومجتمعات ثالثة ذات وعي متدنّ، لا تبالي بلغاتها الوطنية، بل تجعل من لغة الآخر (المستعمِر) لغة رسمية، كما هو الحال في بعض دول جنوب إفريقيا، كالسينغال وإثيوبيا...

ج3. ترقية اللغات الوطنية:

يشير الباحثون إلى أنّ العديد من اللّغات المحلّية أصبحت مهدّدة بالانقراض، بالرغم من أن هذه اللغات حاليّا يتكلّمها مئات الآلاف من الناس، وهذا ما يثير الدّهشة والاستغراب، والظاهر أن هذا الخطر المحدق بها وائل إلى عدم انشغال أهلها بترقيتها، "فاللغات الوطنية تظلّ في حاجة مستمرة إلى متحدّثيها من أبناء وطنها للعمل على إنمائها في مختلف مستوياتها اللغوية، معجما ونحوا وصرفا وتركيبا ودلالة، وإلاّ ظلّت حبيسة مقعدها لا تعبّر عن حاجات متكلّميها إلاّ بالقدر الذي تستطيعه، وعندها يكون مآلها الموت بعامل الزمن الذّي لن يمهلها حتى تستعيد حيوتها".[3]

إنّ هذه المقومات الثلاث ضرورة لترسيخ المواطنة اللغوية، لتصبح إطارا يستوعب الكلّ دونما استثناء، ومن طريقها تُحفظ حقوق الأقلّيات والأكثريات على حدّ سواء، ومن ثمّ يحدث التوافق الاجتماعي المغذّي لقيم الانتماء المستمدّة من صيغ الهويّة المشتركة . باختصار، تعمل المواطنة اللغوية على ترسيخ ثقافة التعايش السّلمي بين اللغات الوطنية، ما يوحي لزاما بضمان الحقوق اللغوية.

وما ينبغي التأكيد عليه هنا أنه "لا يفهم من حقّ المواطنة اللغوية لكلّ جماعة لغوية أن يكون على حساب اللغة الرّسمية، بوصفها اللغة المشتركة الموحّدة لأفراد المجتمع، والمقوّية لأواصرهم، والتي يُفرَض على

1 ياسين بوراس، المواطنة اللغوية ودورها في التصدي للغزو اللّغوي للغات العولمة، ص 52.

2 صالح بلعيد، اللغات الأم والتنمية البشرية، أعمال ملتقى: الحقوق اللغوية، ص 12.

3 مر س، ص 54.

الجميع تعلّمها واتّخاذها قناة تواصل مشترك بين جميع مواطني الدّولة على اختلاف ألسنتهم، ذلك أنّ الهدف الأول والأخير هو بناء دولة خالية من التنافر والاختلاف والنّزاع الذي يؤدي إلى الفشل".[1]

وقد أشار الباحث يوسف زدام إلى أن الجهود المبذولة من أجل الحقوق اللغوية عرفت تطوّرا ملحوظا، لأنّه بالرّغم من تزايد المنظّمات الدّولية والمحلّية المهتمة بقضايا التّعددية اللّغوية إلا أنّ وتيرة انقراض اللّغات مرشّحة للزّيادة دوما.

لمّا صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 لم يصرّح بالحقوق اللّغوية، وعلى هذا الأساس طُرح خلاف بين فقهاء القانون الدّولي والمنظِّرين في علم الاجتماع والسّياسة، فمالت الفئة الأولى إلى اعتبار اللّغة تجلّيا من تجلّيات الثّقافة، ومن ثمة تتضمّن الحقوق اللغوية في الحقوق الثقافية، واحترزت الفئة الثانية من غياب التدليل على الحقّ اللغوي، بدليل تزايد نسبة انقراض اللّغات سنويّا، المؤدية إلى بكم الثقافات، ولذا كان من الأولى أن تعامل معاملة استثنائية.[2]

بناء على هذا، أحصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم " 44" اتفاقية وإعلانا وتوصية متعلقة بالحقوق الثقافية وعلى رأسها الحقوق اللغوية، وأشهرها الإعلان العالمي الذي جاء في مادّته الثانية: "لكل إنسان حقّ التّمتّع بجميع الحقوق والحريّات دونما تمييز من أيّ نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو الدين أو الرأي..."[3].

ثانيا: آليات تفعيل الحقوق اللغوية:

إنّ الدولة مطالبة بتحقيق العدالة اللغوية لاكتساب شرعيتها ومكانتها وهيبتها في نفوس مواطنيها، من خلال تعاملها بالاعتبارات ذاتها مع مواطنيها كافّة، بواسطة التّوزيع العادل للمنافع بغضّ النّظر عن انتماءاتهم اللغوية[4]، وهذا من خلال انتهاج سياسة لغوية رشيدة ، والتي من رافعاتها "إيجاد خطّة لتنظيم استعمال اللّغات الموظّفة، بتحديد واضح لوظائف اللّغة الرّسمية المشتركة، وتحديد أدوار اللغات واللهجات ذات البعد الهوياتي، ووظائف لغات الانفتاح، درءًا للمواجهات أو فكّ الاستقرار". [5] والجدير بالإشارة هنا أنّ اللّغات التّي توظّف في الخدمات العامّة والمؤسّسات الرّسمية منقرضة لا محالة، ولهذا تتطلّب الحقوق اللغوية من باب الحماية والتّمكين ترسيخها كسلوك إيجابي في المجتمع، بعبارة أخرى "إكساب الأقليات اللغوية قوة مساوية لقوة الأغلبية، بتعزيز استخدامها في المؤسسات العامة، وقبلها تعزيز إمكانية جيلنتها ضمن النّاطقين بها".[6]

---

1 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص39

2 يوسف زدام، الحقوق اللغوية، بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، ص 96.

3 مرن، ص 97

4 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 38.

5 عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، منشورات الزمن، 2003، ص 11

6 يوسف زدام، الحقوق اللغوية،بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، ص 103

و يتمتّع مواطنو الدولة التعددية في العادة بجملة من الحقوق اللغوية، يمكن إجمالها في الآتي: [1]

- لكلّ مواطن ينتمي إلى جماعة لغوية الحق في التعبير عن آرائه ونشرها بلغته.
- احترام الحياة الخاصة لأفراد الجماعات اللغوية المختلفة وحفظ كرامتهم.
- منع جميع صور التّهميش والإقصاء الاجتماعيين بسبب الانتماء اللغوي.
- الحقّ في التّجمهر لغايات سياسية أو ثقافية أو لغوية، والذي يكفله الدستور والمواثيق الرسمية.
- حق المواطن في الاستخدام الخاص والعام للغته الأم.
- لكلّ جماعة لغوية الحق في أن تطمح لجعل لغتها لغة للحياة والمعرفة، وأن تسمو بها إلى مصاف اللغات العالمية.
- على الدولة أن تتدخّل بما لديها من إمكانات مادية وبشرية ومعنوية لإعطاء لغاتها المكانة اللائقة في التعليم والإعلام والإدارة مع إلزام أفرادها بتعلّم اللغة المشتركة.

تلك الحقوق واصفة لزاما لما تستوجبه من سياسة لغوية جادّة تكون وليدة مشروع مجتمعيّ، ووليدة الكيفية التي يحدّد بها المجتمع مستقبله، ارتكازا على المؤسّسات التي تتوافر له، واستنادا إلى إملاءات التّنوّع الانني، ومبادئ الهوية الثقافية الوطنية، وعالمية التقدم والمعرفة، ولعلّ نموذج تدبير اللغة الثلاثي (3ل) كما أشار إليه الفهريّ له ميزة الاستجابة لثلاثة أنواع من الحقوق اللغوية : الحق في اللغة الوطنية الرسمية، والحق في اللغة الأم الوطنية، والحق في اللغة الأجنبية كلغة انفتاح وتقدم [2]، وتظلّ فعاليته ونتائجه مرهونة بقوّة القانون السّياسي اللّغوي وجدّيّة التّخطيط الذي يستدعيه.

1 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 37 – 39.

2 الفهري، اللغة والبيئة، أسئلة متراكمة، منشورات زاوية، الرباط ، المغرب، ط1، 2007، ص 11.

الدرس 6: التخطيط اللغوي (تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب)

تمهيـــــــد:

يوصف التّخطيط اللّغوي بأنّه حقل معرفي مهجَّن أو متداخل الاختصاصات، أي أنه يستقي أصوله ومبادئه من علوم كاللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والإدارة، وهذا ما يجعل له "جانبا نظريا وآخر تطبيقيا، ويتمثل هذا الأخير في الأنشطة التي يقوم بها الممارسون للتخطيط اللغوي، وأمّا الآخر فيتمثل في الإفادة من الموضوعات النظريّة في تلك العلوم، ولذا يسعى دارسوه إلى فهم نظرياته وتطبيقاته ونتائجها، حيث ترتبط هذه الأمور ببعضها بعضا وبالسياق الاجتماعي الذي تحدث فيه". [1] يقول عبد الله البريدي: "يتوجّب علينا أن ندعم هذا التّداخل المعرفي إن أردنا أن نفيد من هذه العلوم بطريقة إثرائية تكاملية، على أنني في الوقت ذاته أشدّد على ضرورة الإفادة من علم الإدارة للإسهام في بناء الإطار المنهجي للبعد التفكيري في الفعل التخطيطي اللغوي على وجه التحديد، وذلك بالاتّكاء على الأدبيّات العلمية والممارسات الجيدة في حقلي: "الإدارة الاستراتيجية" و "التخطيط الاستراتيجي".

والمفاد من هذا أنّ التخطيط اللغوي لا يعدّ ميدانا مختلفا من ميادين البحث العلمي، لأنّ الموضوعات التي يدرسها تتّصل اتّصالا وثيقا بموضوعات ميادين المعرفة التي تفرّع منها، وهي: علم اللغة التطبيقي وعلم الاجتماع اللغوي، حتى إنّه لم تطوّر له مناهج بحث خاصّة بدراسة مشكلاته، [2] التي حصرها بعض الباحثين في العناصر التالية:[3]

- كيفية التوفيق بين الوضوح والاقتصاد في اللغة، وهو أمر صعب الوصول إليه.
- إيجاد البيئة اللغوية الأكثر نجاعة والأكثر اقتصادا، وهذا لا يقلّ صعوبة عن سابقه.
- كيفية تغيير لغة بأخرى، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظلّ تشبّث المجتمعات بلغاتها الأصليّة وارتباط اللغة بالهويّة.

أنواع التخطيط اللغوي:

قُسّم التّخطيط اللغوي عدّة تقسيمات بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فمن حيث الجهة التي تصدره صنّف إلى صنفين: [4]

1 التخطيط اللغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص 8

2 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 87.

3 مبارك تريكي، فصول في اللسانيات الاجتماعية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020، ص 79.

4 مرن، ص 81.

- ✓ **التخطيط اللغوي الرسمي**: وهو الذي تقوم به السلطة الحاكمة، أو من توكل له السلطة أمر القيام بذلك.
- ✓ **التخطيط اللغوي غير الرسمي**: مثاله صنيع المستعمِر في إفريقيا، وما تبعه من أعمال المبشّرين.

ووفق تقسيم مغاير هو: [1]

- ✓ **تخطيط لغوي وطني:** تحدّده الدولة من خلال التّركيز على اللّغة الوطنية ومكانتها ووظيفتها.
- ✓ **تخطيط لغوي أمبريالي**: جُسّد عبر إحلال لغات المستعمر ذات النفوذ الواسع محلّ اللغات الوطنية.
- ✓ **تخطيط لغوي موضوعي حيادي**: يمارسه المخطّطون غير المنحازين إلى فئة لغوية دون أخرى.

ومع هذا شيع في كتابات الباحثين أنواع ثلاثة هي [2]: تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب.

1/ تخطيط الوضع:

ويُعرف أيضا بتخطيط المكانة، وهو يركز على الأبعاد الثقافية والاجتماعية ذات الصلة بوضعية اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع، ويدخل في ذلك ما يتعلّق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها وكونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك، ويمكن للسانيين وعلماء الإدارة والنفس والاجتماع أن يقدّموا إسهامات ملموسة في هذا المجال التخطيطي.

يمكن التدليل على هذا النّوع بما أورده كوبر في محطّة رسم السياسة اللغوية، يقول: "تتغيّر الوظائف التي تؤدّيها اللغة في المجتمع تماما كما تتغيّر اللّغة ذاتها بمرور الوقت، ومن الأمثلة على ذلك نذكر التحوّل من استعمال اللغة اللاتينية إلى استعمال اللغات الأوروبية الحديثة في الأغراض الأدبية والأكاديمية في أوروبا، والتّحوّل من استعمال الفرنسية النرمانية إلى استعمال اللغة الانجليزية في المحاكم في انجلترا، والتّحوّل من استعمال اللغة الهولندية إلى استعمال لغة بوهاسا واعتبارها لغة إدارة شؤون الدولة في أندونيسيا، وأكثر التحولات في استعمال اللغة وضوحا تغيّر اللغة في المجتمع، كما حدث على سبيل المثال عند تبنّي اللغة العربية في معظم أجزاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واعتبارها اللغة الأمّ للسّكان واللّغة الرّسمية للدّولة بعد الفتح الإسلامي لتلك المناطق".[3]

ومن إمكانات التمثيل أيضا ما سرده بشأن اللغات المستخدمة في بلاد فلسطين، فلمّا احتلّت بريطانيا فلسطين عقب انهيار الامبراطورية العثمانية (1918) وجدت بها قوميتين متمثلتين في المجتمع العربي والمجتمع

1 مبارك تريكي، فصول في اللسانيات الاجتماعية، ص 80 ، 81

2 عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص9

3 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 185

اليهودي، وكلّ منهما شديد الاستمساك بلغته، وعندما قبلت أم ر الوصاية على شؤون فلسطين والصادر من عصبته الأمم (1922) أعلنت أن اللغات الرسمية في فلسطين هي الانجليزية والعربية والعبرية على التوالي. وببروز كيان إسرائيل (1948) بقيت كافّة قوانين الانجليز سارية المفعول إلاّ ما تمّ إبطاله أو تعديله، حيث بقيت اللغتان العبرية والعربية وحدهما متساويتين من الناحية القانونية، ومع ذلك كانت العبرية هي اللغة الرامزة إلى ذلك الكيان، وحتى عند وضع علامات إرشادية على الطرق العامة باستعمال لغتين كانت اللغة الانجليزية هي اللغة الثانية بدلا من العربية.

والمثال الآخر إيرلندا، فمنذ استقلالها (1937) صارت اللغة الايرلندية هي اللغة الرسمية الأولى والانجليزية هي اللغة الرسمية الثانية، ولكن مكانة اللغتين من الناحية العملية معكوسة، حيث كانت الانجليزية هي اللغة السائدة، وعلى الرّغم من أنّ كافّة التّشريعات تطبع باللّغتين إلاّ أن كافّة المداولات داخل البرلمان تؤدّى بالإنجليزية، وفي الوقت الذي يعد الإلمام باللغة الإيرلندية متطلّبا أساسيّا للتعيين في الوظائف المدنية الرسمية نجد أن معظم الأنشطة الحكومية اليومية تؤدّى باللغة الإنجليزية، هذا يعني أن اللغة الإنجليزية فيها تعدّ اللغة الرسمية من الناحيتين القانونية والعم لية، بينما تؤدّي اللغة الإيرلندية الوظائف الثّلاث للغة الرسمية رغم أن استعمالاتها العملية أقلّ بكثير من استعمالات اللغة الانجليزية.[1]

اعتبارا لهذا علّق كوبر قائلا: "مادام ليس من الضروري تحديد اللغة الرسمية وليس من الضروري الالتزام باستعمالها عندما يتم تحديدها، ينبغي علينا النظر إلى الاستعمال الرمزي للغة الدستورية بدلا من النظر إلى قيمتها العم لية المباشرة، ففي بعض الأحيان كما هو حال العربية في المغرب العربي وكما هو حال اللغتين العبرية والإيرلندية فإن اللغة الدستورية أ و القانونية ترمز إلى الذّاكرة المشتركة وإلى تطلّعات المجتمع (الغالبية فيه) وطموحاتهم وإلى ماضيهم ومستقبلهم، فعندما ينظر المجتمع إلى اللغة بأنّها رمز عظمته وقوّته فإنّ تحديد تلك اللغة بأنها اللغة الرسمية يعزّز شرعيّة سلطة الحكومة.[2]

2/ تخطيط المتن:

ويعرف أيضا بتخطيط الهيكل، وهو يشتغل على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يعنى بالجوانب اللغوية الصّرفة، ومن ذلك ما يتعلّق بالقواعد والأساليب والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والا قتراض اللغوي، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك، ويعدّ اللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظرا لانطوائه على أبعاد لغوية تخصصية.[3]

1 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 186-188.

2 مرن، ص 189.

3 عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص8، 9

طرح كوبر في الفصل السادس من كتابه "التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي" أفكارا وأمثلة كثيرة تنطوي تحت هذا المفهوم، محتاطا بفكرة أنّ "ال تخطيط اللغوي قد يصمّم نظام تهجية سهل التعلّم وسهل الاستعمال واقتصاديّا من حيث طباعته، وغير مكلّف من حيث التّنفيذ، ومحسَّن فنّيا، ومع ذلك قد يستقبل الجمهور هذا الإصلاح بحماس أو بلا مبالاة أو بالازدراء أو الامتعاض.[1]

وقد أكّد أن كل إصلاح على مستوى اللغة تستدعيه وظائف معلنة أو غير معلنة، فمثلا عندما بدأ اليهود في بداية القرن 19 وأوائل القرن 20 في استعمال اللغة العبرية أداة للتعلّم في مدارس مستوطناتهم الجديدة وجدوا أنفسهم في حاجة إلى صكّ مصطلحات جديدة يمكن للتلاميذ والمدرسين استعمالها للتعبير عن الموضوعات والمفاهيم الجديدة، وتنفيذا لذلك أحيا اتحاد المعلمين (1904) مجلس اللغة العبرية الذي أسّسه ابن يهودا (1890)، حيث أولى اهتماما كبيرا بابتكار واش تقاق المصطلحات اللازمة للمدارس والمناهج الدراسية، ونجح في خمسين عاما في توفير مصطلحات معيارية للتعبير عن جميع المقرّرات الدراسية".[2]

وممّا يجري مجرى هذا للتّدليل على أنّ الوظيفة المطلوبة من اللّغة تسبق البنى المختارة لأدائها حاجة الإيرلنديين إلى نظام كتابة موحّد أكثر وضوحا، بسبب الاختلافات التي لمسوها في تهجئة الكلمات بعد أن بدأوا في استعمال اللغة الإيرلندية في حكومتهم الجديدة.

في مقابل هذا، قد يحدث أن تؤثّر الأهداف غير اللغوية على البنى والتراكيب اللغوية المراد تخطيطها، مثلما فعل "القسّ ستيفان" الذي حوّل لغة كومي من لغة محلّية إلى لغة مكتوبة باختراع نظام كتابة خاص ليستشعروا خصوصيتهم وينظروا إلى الكنيسة بأنها مؤسسة محلّية[3] في ظلّ معارضتهم للهيمنة الروسية.

ومن إمكانات التمثيل هنا أيضا إصلاح الكتابة الصينية، حيث يستخدم الصينيون ما يقرب من 50 لغة مختلفة، يمكن تقسيمها إلى: لغات هان (تمثل 95% من مجموع السكان) ولغات الأقليات (5%)، ورغم تعدّدها واختلافها شفاهية فإنّ الصّينيين يتّفقون في اللغة المكتوبة، أي أنّهم يستعملون نظام الكتابة نفسه، لكنّهم لا ينطقون الحروف بالكيفيّة نفسها، وليست لهم التّراكيب عينها، أي أنّهم لا يتفاهمون فيما بينهم عندما يستعملون لغتهم الأولى، يصف ذلك كالفي قائلا: "نعرف أنّ اللّغة الصّينية تتفرّد بأنّها ليست في الحقيقة مرتبطة من الناحية الصّوتية بلغة محدّدة، فلا يستطيع من لا يتكلّم إلاّ لهجة بكين أن يتواصل شفـويا مع من لا يتكلم إلا بلهجة كانتون، ولكنّ هذين الشخصين يستطيعان أن يقرآ الجريدة نفسها، وأن يتواصلا بواسطة

1 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص223، 224.

2 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 224.

3 مرن، ص 225.

الكتابة، فالحروف الصينية تمثل الأفكار قبل أن تمثّل الأصوات، ويمكن قراءة هذه الحروف دون أن نحسّ النطق بكلمة صينية واحدة، كما تقرأ الرسوم الكرتونية الخرساء".[1]

وبحكم أنّ تعلّم اللغة الصينية المكتوبة يستدعي جهدا استثنائيا للذاكرة كان موضوع تبسيط الكتابة حاضرا على الدوام، غير أن عمليات الإصلاح رغم شعارها التيسيري وقعت في الخطأ، فالنظر إلى الأشكال المبسّطة والأشكال التقليدية يلحظ فجوة في التأثيل، مما يؤدي إلى ضياع تاريخ الحرف نفسه وهو تاريخ يمتد إلى ثلاثة ألاف عام؛ ولهذا كثرت احتجاجات المعارضين للإصلاح، وأغلب حججهم ثقافية بالدّرجة الأولى.

ثمّ إنّ فكرة رَوْمنة الكتابة الصّينية ليست بالجديدة في إصلاح نظام الكتابة: (بن ين / pin yin)، والعملية هنا ليس من شأنها أن تحلّ محلّ نظام الحروف وإنّما تساعد على تعلّمه، وتعميم لغة (بو تونغ هوا) بوصفها اللغة المشتركة. ومع غاياته المعلومة استمسك المعارضون للإصلاح بحجّة جمال فنّ الخطّ التّقليدي، وبأنّ الحروف التقليدية تشكّل جزءا من الثّقافة الصّينية، ثم أُعيب في استناده إلى المشترك اللفظي الذي يتلاشى في ضوء الكتابة التقليدية، كما أنه يتحوّل إلى أداة في خدمة فرض لغة، هي اللغة الرسمية على حساب جماعات "هان" التي تتكلم لغات صينية أخرى.[2]

من جميل ما علّق به كالفي على هذا التخطيط أن الكتابة تشبه عددا من الأنظمة السيميائية، التي تعمل على مستويين اثنين: الأول هو مستوى الدلالة التقريرية، حيث الكتابة مجرّد تصوير للألفاظ، والثاني هو مستوى الدلالة الإيحائية، حيث يوحي الخطّ بالماضي الذي نرفضه أو الذي نعتزّ بانتمائنا إليه، وبهذا يمكن أن نتصوّر الكتابة أيضا ساحة حرب، تتصارع فيها قوتا الهجوم والدفاع، لأنها في منظورهما وسيلة من وسائل القهر، قهر رمزي بلا ريب.[3]

ومن مظاهر تخطيط المتن الا قتراض والتوليد اللغويين، وإن كانا غير مقصورين كما قال كالفي على السياسة اللغوية، فقد ينزع نحوهما أبناء اللغة نزوعا تلقائيا. وقد قدّم لذلك مثال البامبرا (لغة مالي)، ففي حقبتها الاستعمارية كثُر الا قتراض من الفرنسية ولكنّه لم ينف حركة التوليد الموازية له، ومن الصّعب بيان علة الميل إليهما، وبمجيء الاستقلال، بدأ التّوجه الرسمي نحو صوغ المولّدات بلغة البامبرا، فغدا للرئيس الذي كان يسمى بريزيدان (président) لفظ جديد هو "جاماناكونتيجي" الذي يعني حرفيا سيد رأس البلد، وأصبحت "البوليتيكي" (politique) "نيتاسارا" ومعناه "طريق التقدم".[4] وفي أندونيسيا التوليد أكثر غنى وتعقيدا من مالي، يقول كالفي:"كان يعتمد في ابتداع المصطلحات الأندونيسية الحديثة على الأولويات الآتية:

1 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 312.

2 ينظر: مر ن، ص 313-317.

3 ينظر: مرن، ص 323.

4 مر ن، ص 329.

البحث أوّلا عن لفظ أندونيسي، فإن لم يوجد لفظ أندونيسي يناسب المفهوم بُحث في اللغات المحلية المختلفة، فإن لم يوجد لفظ في هذه اللغات، بُحث عن لفظ من لغات آسيا، فإن لم يجدوا فيها التجأوا إلى المصطلح الدّولي الشّائع في آخر المطاف". [1] إنّ هذه الأمثلة وغيرها لا محصيّ يبيّن كيف تُنقَل العصبية الوطنية إلى المجال اللغوي، وهي "عصبيّة تتجلّى غالبا في اختيار اللّغة، كما جرى في اختيار الماليزية لغة وطنيّة حلّت محلّ لغة المستعمِر (الهولندية)، ويمكن أن تظهر في اختيار نظام الكتابة كما هو الحال في النموذج التركي، وتتبدى في البحث عن مفردات أصلية في اللغة كما هو الحال في أندونيسيا..."[2]

إنّ مسألة المعجم في وصالها بهذا النّوع من التّخطيط تثير هي الأخرى مفهوم حرب الكلمات، وهي حرب مغايرة، لأنّ "كلّ محاولات تصفية اللغة وتنقيتها برفض الكلمات الأجنبية ورفض التوليد العفوي فيها إنما تقيم تناقضا بين العلم والعصبية للوطن، كما تقيم تناقضا بين ردّ فعل لغة القطيع الحا صرة* وضرورة اللغة النّاشرة."[3] وعمادا على هذا بإمكانها أن تقودنا إلى مسألة لا يمكن تجاوزها في غياب رقابة ديمقراطية على السياسة اللغوية، إذ تصبح شكلا من أشكال ما يسمّى افتراس اللغات.[4]

3/ تخطيط الاكتساب:

ويتمحور هذا الضّرب من التّخطيط على العوامل المتّصلة بمسائل اكتساب أو إعادة اكتساب اللغة (الأولى أو الثانية) والمحافظة عليها وصيانتها. [5] وبالنّظر إلى كتاب كوبر نجده خصّص مبحثا خاصا لهذا النوع، مدعّما إيّاه بأمثلة كثيرة، مبتدئا بصنيع العبرانيين، إذ "يتمتع المهاجرون إلى إسرائيل بالعديد من الجهود لمساعدتهم على تعلم اللغة العبرية(...) كما توفّر المجالس البلدية في الأقاليم دروسا مكثّفة وأخرى غير مكثّفة لتعليم اللغة مقابل رسوم رمزيّة، وتقدّم الجامعات أيضا دروسا لتعليم اللغة للأغراض الخاصة للطلبة الأجانب ولطلبة الكليات المهاجرين وأزواجهم، وعندما يذهب أطفال المهاجرين إلى المدارس تقدّم لهم دروس في اللغة العبرية كلغة ثانية إذا وُجد عدد كاف من الأطفال لتكوين فصل دراسي (...) ومن الجدير بالذّكر أن ثمّة صحيفة تنشر أسبوعيا بلغة عبريّة مبسّطة، كما تقدّم الإذاعة المرئية الإسرائيلية برنامجا في حلقات بالعبريّة

1 كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية ، ص 333.

2 مرن، ص 334.

3 مر ن، ص339

* اللغة الحاصرة أو لغة القطيع (مع استبعاد الدلالة التحقيرية) لغة لجماعة صغيرة من الناس تقصر التواصل على عدد محدود من البشر، ويتميز شكلها بإرادة الحد من انتشارها كما هو الحال في الأشكال المشفرة أو في لهجات الجماعات التي لها مفاتيح خاصة بها ، تواطؤوا عليها لإخفاء معانيها عن سائر الناس، وعلى خلاف هذا تبرز لغة القطب الناشر، حيث توسّع إلى أكبر عدد ممكن من المتواصلين (مر ن، ص 123_126).

4 مرن، ص 339.

5 عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ص 09

المبسّطة من فترة إلى أخرى ، وهو برنامج كان يذاعُ يوميًّا في عقد السّبعينيات من القرن 20، تلك جهود توضّح عمليّة التّخطيط المنظّم لإكساب اللغة"[1].

وممّا أضافه أيضا مثال الكوريين الأمريكيين، فمن باب تحسين مهاراتهم اللغوية وترقيتها بدأت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (1987) برنامجا يستطيعون من خلاله السّفر إلى جامعة سيول القومية في كوريا الجنوبية لمدة 10 أسابيع كاملة لدراسة اللغة الكورية.

ولترويج دراسة اللغة الانجليزية يوفّر المجلس البريطاني مكتبات باللغة الانجليزية خارج المملكة المتّحدة، كما يوفّر خبراء لتدريب مدرسي اللغة الانجليزية المحليين، وحذا حذوه التّحالف الفرنسي ومعهد غوته الألماني، حيث كان يقدّم أنشطة وأعمالا مماثلة لترويج اللغتين الفرنسية والألمانية على التوالي.

ولمّا استعادت الصّين جزيرة تايوان (1945) منعت وسائل الإعلام من استعمال اللغة اليابانية التي كانت لغة التعليم الوحيدة ، فضلا عن كونها اللغة السائدة فيها لمدة خمسين عاما ، وبدأ تطبيق سياسة اللغة القومية (Mandarin)، وكانت المدارس هي الوسيط الوحيد لهذا الترويج، واستعانوا في ذلك بمعلّمين من الدّولة الأم.[2]

انطلاقا من هذه الحالات التمثيلية وغيرها كثير لاحظ كوبر بأنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأهداف في تخطيط الاكتساب هي: [3]

أ. اكتساب اللغة كلغة ثانية أو لغة أجنبية ، مثل اكتساب غير الأمهريين للغة الأمهرية في إثيوبيا، واكتساب الكنديين للغة الفرنسية في الكيبيك، واكتساب شعب "تايوان" للغة ماندران الصينية.

ب. اكتساب أفراد المجتمع للغة إمّا كانت بالنسبة لهم لغة محلّية كما حدث عند إعادة توطين اللغة العبرية في إسرائيل، أو إحياء لغة ما لأغراض خاصّة كما حدث في نيوزيلندا أين طالب قادة الشعب الماوري باحياء لغة الأسلاف (الماوريّة).

ج. ترميم اللغة وصيانتها، ويدخل هذا هنا لأن عملية إكساب اللغة للجيل القادم هي في الآن ذاته حماية لها من الاندثار والضياع.

كما ميّز كوبر بين طرائق ثلاث تنتهج لتحقيق أهداف اكتساب اللغة، وهي:[4]

- ✓ طرائق تخلق فرص تعلّم اللغة وتحسينها.
- ✓ طرائق تحفّز تعلّم اللّغة وتحسينها.

---

1 كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 283.

2 ينظر: كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 283، 284.

3 ينظر مرن، ص 286.

4 مرن، ص 287.

✓ طرائق تخلق فرص التعلم وتحفّزه.

فيما يخص أولاها، يمكن التمييز أيضا بين طرائق مباشرة وأخرى غير مباشرة، تشمل الأولى ما يسخّر من برامج ووسائل ومواد باستعمال اللغة الهدف بصورتها المبسّطة، وأمّا الأخرى فتشمل الجهود المبذولة لصياغة اللغة الأم للمتعلّمين لتصبح أكثر قربا من اللغة المستهدفة، وتعكس جهود المخطّطين السوفييت للغات الأقليات غير الرّوسية مثالا على هذا العمل.

وأمّا الثانية فيعكسها إلزام اللّغة الانجليزية في اختبارات القبول بالجامعة لطلبة المدارس الثانوية الإسرائيلية، ومنها أيضا إقرار اللغة مطلبا للحصول على الوظيفة، كما حدث في إقرار اللغة الإيرلندية للحصول على الوظائف المدنية الحكومية في إيرلندا، وكذلك يمثّلها ترويج اللّغة الفرنسية في مقاطعة ك يبيك، مع إقرار عقوبات لغير الملتزم بذلك من الشّركات.

وأمّا الثالثة فتتبدّى من خلال تعميم استعمال اللغة الهدف من خلال جعلها وسيلة للتعليم في السياقات التي يجد المتعلم نفسه إمّا ملزما بالدخول إليها أو راغبا فيها، ومن أمثلتها البرامج التعليمية الثنائية اللغة، كاستعمال اللغة الفرنسية وسيلة للتعليم للأطفال الناطقين بالانجليزية في مقاطعة مونتريال الكندية.[1]

والظّاهر من هذا جميعه أنّ التّعليم المدرسي أيسر السّبل لتحقيق أهداف هذا النّوع من التّخطيط، إنه "يمثّل أعلى درجات احتمالات النّجاح في تحقيق تلك الأهداف، خاصّة إذا استخدمت المدرسة اللغة الهدف وسيلة للتعليم، بدلاً من استخدامها هدفًا للتعليم وحسب، إذ بالإضافة إلى تداول اللغة ودراستها فإنّ الحوافز الدافعة إلى تعلّمها تصبح أقوى عندما يتمّ استعمال اللغة وسيلة ، بدلا من اعتبارها هدفا للعملية التعليمية بكاملها."[2] اعتبارا لهذا عُدّ تعليم اللّغة شكلاً من أشكال التّخطيط اللّغوي، لكن ما ينبغي أخذه في الحسبان أنّه "من غير المحتمل أن يؤدّي تدريس اللّغة داخل الفصل إلى استعمالها خارج الفصل إلاّ إذا توافرت مبرّرات وأسباب عمليّة لهذا الاستعمال".[3] وهذا ما يجعل مسار التّقييم صعبا ؛ لأنّه بإمكان الأفراد تعلّم اللغة واكتسابها دون مرورهم بتجربة التّعليم المنظّم داخل الفصل . ويُعلِّق كوبر على هذا قائلا: "من الطّبيعي أن هذه الصّعوبات المتعلّقة بالتّقييم غير مقتصرة على عمليّة تخطيط اكتساب اللّغة، وما دام تخطيط اللّغة سواء تعلّق بصيغتها وتراكيبها أو بوظائفها أو اكتسابها لا يمكن أن يحدث في فراغ اجتماعي فإن الصعوبات المتعلقة بتقييم فعالية التخطيط اللغوي تزداد تعقيدا، ونا درا ما تكون عملية تقييم درجة نجاحه عملية سهلة، إذ غالبا ما تكون عمليّة تحديد المتغيّرات والعوامل التي أسهمت في تلك النتائج أمرا صعبا".[4]

---

1 كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 287،288.

2 مرن، ص 289.

3 مرن، ص 289،290

4 مر ن، ص 292، 293

عمادا على ما ذُكر، نخلص إلى أنّ التخطيط اللّغوي فعل واع، يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية في آنٍ انطلاقا من هذه الأنواع الثلاثة، والتي أمكن لإيريك ويسرتاين (Eric Weisstein) استجماعها بطريقة غير مباشرة في تعريفه للتخطيط اللغوي ، يقول: "إنّه مصطلح حكوميّ سلطويّ طويل المدى، بوصفه جهدا واعيا لتغيير اللغة ذاتها، أو لتعديل وظائفها في المجتمع، بهدف حلّ مشكلات الاتصال والتّواصل بين الأفراد."[1]

1 عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، (دط)، 1995، ص 166.

الدّرس 07 : التّعريـــب

تمهيـــــد:

يندرج التّعريب ضمن عمليّة الاقتراض اللّغوي في مفهومه المتقادم، وقد كانت ممارسة في جميع اللّغات الحيّة باستمرار، إذ تقترض اللّغات ألفاظا معيّنة أو صيغا صرفيّة ونحويّة للتّعبير عن متطلّبات العصر.[1]

إنّه مصطلح قديم اكتسب دلالة جديدة في العصر الحديث، كان يعني نقل لفظ من لغة أعجمية إلى اللّغة العربية بتغيير أو بدون تغيير، وله مدلول آخر لا يمكن تجاوزه، وهو الترجمة، أي نقل الفكر من لغة أخرى إلى العربية، ووفق مقتضيات النّهضة الحديثة ضُمِّن دلالة نشر اللغة العربية وتمكينها من كلّ أنشطة الحياة.

أوّلا- التّعريب (المفهوم والغاية) :

التّعريب من المصطلحات التي تعدّدت دلالتها واختلفت تحديداتها على مرّ العصور باختلاف الزّمان والمكان والإنسان، فمدلوله عند القدامى يختلف عنه عند المحدثين، وهو عند المشارقة غيره عند المغاربة، واختلف اللّغويون فيما بينهم في تعريفه لكنّ الحاجة اللغوية التي فرضتها المدنية الغربيّة المعاصرة حسمت الجدل بين أنصار التّع ريب ومعارضيه أو مانعيه، وأقرّت المجامع اللّغوية والهيئات الرّسمية للتّعريب بإجازة استعمال الألفاظ الأعجمية عند الضّرورة على طريقة العرب في تعريبهم، وإجازة التعريب كان تحديدا نهائيّا للدلالة اللغوية التاريخية للفظة التّعريب، وبداية المفهوم الواسع الحديث لها.[2]

وأمر التّعريب يوكل إلى اللّغويين بالدّرجة الأولى، يقول محمد حسن عبد العزيز: "إنّ حركة تعريب الفكر والعلم والتعليم ونجاحها مرهون في جهتنا – نحن اللغويين – بما نبذله م ن عمل جادّ في تطويع العربية بتوسيع أقيستها وضوابطها، والكشف عن ذخائرنا من الألفاظ والصّيغ والأساليب لتواكب الحركة العلمية بغير تمهّل، وبما تبديه من جرأة محمودة في تحطيم الحواجز اللغوي التي تعوق تلك الحركة."[3]

وقد ارتبط المفهوم الجديد للتعريب بعاملين هما: [4]

ـــ التوسّع والتطوّر المعرفي في الوطن العربي في النّصف الثاني من القرن 20 والمراد به استعمال اللغة العربية في مختلف فروع المعرفة كلاما وكتابة، ودراسة، وتدريسا، وبحثا، وترجمة، وتأليفا.

ـــ شعور الأمّة العربيّة بالخطر المحدق باللغة الفصحى إذا استمرّ تدفّق المصطلحات الأجنبية إلى الحياة العربية، وبقيت المعاهد العليا والجامعات تدرّس باللغة الأجنبية.

---

1 ينظر: علي قاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 2008، ص 110.

2 أنيس المقدسي، الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة، دار العلم للملايين، لبنان، ط 5، 1990، ص 629.

3 التعريب في القديم والحديث، مع معاجم للألفاظ المعرّبة، دار الفكر العربي، مصر، (د ط)، (د ت)، ص 07.

4 عبد الرحمان سلامة الله ابن الدوايمة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، الجزائر، ص 05 – 09.

إنّ النّظرة العجلى في مدلولات التّعريب منذ أن كان إلى يومنا هذا تشير إلى أنّه وقع في دائرة المشترك اللفظي، إذ صار يحيل على عدة دلالات، حددها شحاذة الخوري في ثلاثة مفاهيم هي [1] :
تعريب اللفظ وتعريب النص وتعريب المجال ، فأمّا الأوّل فيلخّصه قول الجواليقي: "إنّ الاسم يكون أعجميا فتعرّبه العرب فيصير عربيّا" [2]، وأمّا الثاني فحائل على التّرجمة في شقّيها: المنطوق والمكتوب، وأمّا الثالث فالقصد منه جعل اللغة العربية أداة تعبيرية في حقل معرفيّ أو فضاء تواصليّ معيّن.

ومن التّعريفات الوافية للتّعريب أنّه "عمليّة نقل للمعاني من لغات غير عربية إلى اللغة العربية ، فتصاغ من لغات غير عربية إلى اللغة العربية من خلال ألفاظ متناسبة ومتناسقة في صياغة فنيّة تعطي المعاني المنقولة شكلا معوّضا أصالة على الشّكل السّابق، وقد يعطينا الشّكل الجديد قوّة وقد يكسبها جدّة فتصبح منقولة وكأنّها لم تنقل، وهذا هو المعنى الثقافي للتّعريب، إنّه المنهاج التي اتّبعته العرب الأوائل في تعريب العلوم والفنون ". [3] وفي هذا توكيد أنّ حركة التّعريب لا تنفي على الإطلاق أهميّة تعلّم اللغات الأجنبية في الوطن العربي، إنّه عملية ديناميّة تنمو عبر الممارسة التي تساعد على إيجاد المصطلحات العربيّة التّدريجيّة، وتستعين بمصطلحات أجنبية إذا اقتضى الأمر، ولكنها ترمي في النهاية إلى تحقيق التعريب الكامل عن طريق التّهذيب والتّنسيق المتواصل. [4]

عموما، يؤمن مناصرو التّعريب بأنّه طريق الحفاظ على ذاتنا الثّقافية وهوّيتنا العربيّة وتأصيل حضارتنا في عصر العولمة، وهذا ما يجعل منه مسؤوليّة جمعية وقضية انتماء، لأنّه الوسيلة الأمثل حين تعزّ الوسائل وتضيق السبل ويتعذّر نقل المعرفة الضرورية لمواكبة العصر.

ثانيا- نشأة التّعريب:

في الواقع لا يمكن تحديد بداية التّعريب بشكل دقيق، ولكن يمكن الجزم بأنّه ممتدّ في تاريخنا الحضاري والثقافي؛ لأنه أثر من ظاهرة إنسانية أعمّ هي الاحتكاك الحضاري بين الأمم والشعوب والجماعات المجاورة، لقد "كانت ثقافتنا ولغتنا بالنّظر إلى موقع أمّتنا المتميّز في قلب العالم القديم على تماس وتنافس مشروع مع غيرها من الثقافات واللغات المجاورة وكذلك البعيدة، فكانت أن اقترضت واقترض منها، وأخذت وأُخِذ منها، والمهمّ من هذه المقارنة هو معرفة مسار ومنهج الأسلاف في طريقة التّعريب، وباكتشافه والاطّلاع عليه نتمكّن من مواجهة متطلّبات التواصل الإنساني الخلاّق المبتكر والمبدع في إيجاد وسائل وأدوات تزيل حواجز الخلاف والاختلاف، واستبدالها بمقوّمات ومسوّغات التّوافق والاتّفاق. [5]

---

1 دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989، ص 158.

2 ينظر: المعرب من الكلام الأجنبي على حروف المعجم، تع: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998، ص6

3 المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، دار الهدى، الجزائر، (دط)، 2007، ص 310.

4 مرن، ص 52، 53.

5 محمد طبي، وضع المصطلحات، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (دط)، 1992، ص 71.

يقول إبراهيم السمرائي: "كان المعرِّب القديم مدركا قضية التّعريب إدراكا واسعا، فهو قد وجد نفسه أمام أدوات أعجمية، ووجد أن العربية ذ ات أبنية كثيرة، وأنه لابدّ في هذا الحشد من وجود ما يوافق الأبنية الأعجمية، فضمّ هذا الوافد الجديد إلى أبنية العربية إن وجدته على أوزان تلك الأبنية، فإن لم يجده كذلك عمد إلى شيء من التّغيير قليل أو كثير (...) وهكذا درجوا في تعريب الكلام الأعجمي فكان لهم من ذلك قدر كبير من المعرّب ممّا اقتضته حاجة عرضت لهم في الحياة اليومية."[1]

حديثا، أملى وجود السلطات الأجنبية في بعض الأقطار العربية ظاهرة التعريب، التي استمرت حتى بعد تحرّرها، إذ زال السّبب وبقي الأثر! فكان لزاما على أهلها إعادة بعث اللغة العربية إثباتا للوجود وإقرارا بالأصل! ولعلّ في التجارب: المصرية والسورية والعراقية والجزائرية كفاية التمثيل والتدليل.

ففي مصر مثلا بدأ التعريب في (1826)، وهي السّنة التي شهدت تتاليا في المدارس المتخصّصة بعد أن آمن محمد علي بأن النهضة العلمية سبيل للّحاق بالتّقدّم العلميّ وقيامها مشروط بمشاركة أبناء الشّعب، ولذا لا تتمّ بغير لغته وهي اللغة العربية، واستمر الجهد الدّؤوب إنجازا وترجمة وإحياء إلى أن ا نتهت بدخول الانجليز إلى مصر (1881)، وأعيد استكمالها في مراحلها الانتقالية اللاحقة.

على غرار هذا الدافع العلمي في مصر كان الدافع قوميّا سياسيّا في سورية، التي انطلقت فيها تجربة التّعريب (1918) بداية من تعريب الدواوين، وتتالت الجهود فأسّست الحكومة ديوان المعارف الذي فصلت عنه شعبة التأليف والترجمة لتوكل إلى المجمع العلمي العربي، الذي تحمّلت معه أعباء التّعريب ووضع المصطلح العلمي...

وفي العراق، بدأت العربية ترتعش قبل ح ع 1 بفضل الجهود التي بذلها المخلصون، ومطالبتهم بجعل اللغة العربية لغة التدريس والمحاكم والإدارة بعد أن طغت على الحياة العراقية حينئذ اللغة التركية، لدرجة أن قواعد اللغة العربية في المدارس تدرس باللغة التركية، واستمرّ النّضال إلى أن أسّس المج مع العلمي العراقي (1947) الذي ذاع صيته في المنجز العربي تأليفا وتحقيقا وترجمة.

وقد أفاد التعريب في الجزائر من هذه الحركات العربية لإنجاز الواقع التّعريبي المحلّي، حيث عدّ قضية وطنية تشعر بقيم الانتماء الهويّاتي والقومي بعد التّحرّر من الاستعمار، إذ ورد في الميثاق الوطني الجزائري (1976) أن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشّعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، ولهذا فإنّ تعميم استعمال اللّغة العربية وإتقانها كوسيلة عمليّة خلاّقة يشكّلان إحدى المهام الأساسيّة للمجتمع الجزائري.[2]

---

1 في شعاب العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1990، ص 290.

2 ينظر: عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص294

ثالثا- دوافع التّعريب:

يتفق الباحثون على أنّ ثمة دواع عدّة جعلت التعريب ضرورة ملحة، منها ما يتعلّق بالسياسة والثقافة والحضارة والتربية والقومية، ويمكن إيجازها فيما يأتي:

ـــ دوافع تربوية: لا يختلف اثنان في أ نّ ارتقاء المستوى العلمي والتعليمي في أيّ مجتمع لا يحدث ما لم يملك زمام العلم بلغته القومية، لأنها الأقدر على القيام بهذا الدور الإنمائي، أو لنقل هي المحرّك الحقيقي للتّنمية البشرية والاجتماعية في آن.

ـــ دوافع علمية: لن يجدي التعريب نفعا إن حصر في الفصول المدرسية، لذا لابدّ أن يُجْرى العلم باللغة العربية، شأنها شأن اللغات الأخرى، فهو الأوحد الكفيل بعالميتها.

ـــ دوافع ثقافية: إنه دعامة كبرى من دعائم النهضة الفكرية والثقافية للشّعوب، ولعلّ صنيع الأوّلين كفيل بترجمة شغفهم بالغذاء الفكري لمّا انهالوا على الكتب اللاّتينية واليونانية والفارسية وغيرها نقلا وتعريبا.

ـــ دوافع سياسية: كان البحث عن الذّات السّياسية ذات السّيادة المتكاملة دافعا نحو التّمكين للغة العربية، للخروج من ربقة الاستعمار وتبعاته.

ـــ دوافع قومية: لم يكن التعريب شأنا لغويا فحسب، بل هو صورة من صور التّحرّر الوطني على المستوى القطري، والتّحرّر القومي على المستوى العربي الشامل.

ـــ دوافع حضارية: ستظلّ اللغة العربية الجسر الواصل بين السّلَف والخلف، ولا يمكن أن يكون التّعريب نوعا من التّقوقع والانغلاق على النّفس بقدر ما هو مواكبة للمدنية ومفرزاتها.

تلك الأسباب مجتمعة جعلت التعريب "جزءا لا يتجزأ من الحركة الشاملة للأمة العربية في يقظتها ونهضتها من أجل البقاء والنماء، هو تحرير للفكر واللسان بعد تحرير الأرض والإنسان، وهو السبيل إلى بناء الشخصية العربية الجديدة نفسيّا وثقافيّا لتجمع بين الأصالة والتّجديد، والتراث والمعاصرة في صيغة عبقرية تصل الماضي بالمستقبل، وتغني الحاضر بمآثر الماضي وروائع المعاصر."[1]

رابعا- قطرية التعريب:

أشار العربي فرحاتي إلى أنه رغم نضج جهود التجربة التاريخية في تطور اللغة العربية من حيث المتن والمنزلة إلا أن الشعوبية والصراع الإيديولوجي جعلا التعريب سؤالا متعدد الأوجه، " فقد ظهر كمشكلة في المفهوم والمشروعية والوسائل، ومشكلة في المصطلح العلمي وترجمته واستنباته وتوليده وتنسيقه بين الجامعات، وهو مشكلة معجمية تصنيفية، ومشكلة ألسنية، ومشكلة نحوية إعرابية ومشكلة محلية، ومشكلة عقيدية إسلامية ومشكلة حضارية ومشكلة مستقبلية...إلخ."[2]

---

1 شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس للدراسات والنشر، سوريا، ط2، 1992، ص 160.

2 العربي فرحاتي، السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية بين ضرورات الهوية المجتمعية وتحدّيات العولمة، مجلة نقد وتنوير، ع1، ماي2015، ص 150.

فعشوائية تعريب المصطلح العلمي أدّت إلى تباينات استدعت تنسيق التعريب حتى لا يصبح عائقا ابستيمولوجيا يواجه طالب المعرفة، ومن حيث هو مشكلة ألسنية كونه يتطلّب التأكد من أنّ اللفظ عربي ولا أصل له في اللغات الأخرى، أمّا وهو مشكلة نحويّة فلأنّ الكلام يجب أن يحفظ بالقواعد من اللحن، وأمّا من حيث هو مشكلة ثقافية فتتعلّق بالفجوة بين العوامّ والنّخبة، حيث لم يعد ممكنا تجاهل أثر العامّيات في أنواع الخطابات الحياتية حتى غدت منافسا قويّا للفصحى.

إن هذه الخصوصيات اللغوية جعلت سياسة التعريب قطرية، تتباين من قطر إلى آخر، إذ يمكن الحديث عن تعريب المشرق وتعريب المغرب، بل وتوسنة التعريب وجزأرته ومغربته، لأنّ سؤال التعريب أصلا لا يطرح في كلّ الدول العربية بنفس الحدّة، إذ يكاد لا يُلمس في دول الخليج العربي، بحكم أصالة اللغة العربية فيها، وارتباطها الشديد بأركان ثلاثة (الدين، الثقافة، وحدة العرق) إلا من حيث هو سؤال الفهم العقَدي من جهة، وسؤال التّطوير والتّحديث والاستيعاب التكنولوجي، أو الاقتراض والتهجين والتّدريج من جهة أخرى.[1] بينما في بلدان أخرى تعقّدت المسألة حتى وُجد من الحداثيين من يرفض العربية كلغة مشتركة، بل يرفضون حتى كتابة اللهجات بالحروف العربية بحجّة تحرّرها من هيمنة اللغة المشتركة، [2] والأركى أنهم يتنكّرون لمسمّى المغرب العربي، ويطالبون باستبداله بالمغرب الإسلامي، أو الشمال الإفريقي الأمازيغي...

بناء على هذا، خضع التّعريب لسياسة الأدلجة، فكان لكلّ مشروع مجتمعيّ إيديولوجي مفهومه للتعريب بناء على نفعه أو ضرره، ويمكن إجمالها في أربعة[3]: أسلمة التعريب، تغريب التعريب، عروبة التعريب، توطين التعريب. وكلّها مشاريع متصادمة معطّلة لبعضها غلبت عليها النزعة الوطنية الانتفاعية.

خامسا- تعريب القطاعات:

تقتضي عمليّة التّعريب التّكامل بين مختلف القطاعات، "فتعريب التعليم يكمّل تعريب التكوين، وتعريب الإدارة يكمّل تعريب المحيط والإعلام، وتعريب الإعلام والمحيط يكمّل تعريب التعليم والتكوين والحياة الاجتماعية بكلّ مجالاتها." [4] وباعتبار أنّ التّعريب غدا قضيّة قطر يّة - اختلفت استراتيجياته من دولة إلى أخرى، حتى إنّ نجاحه في كلّ منها كان نسبيّا بفعل ما واجهه من معيقات متنوعة - يكون من الكفاية الاستشهاد **بالتّجربة الجزائرية** في هذا المجال.

1 العربي فرحاتي، السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية، ص 151

2 مرن، ص 152

3 مرن، ص ن

4 أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، دار الأمة، الجزائر، ط2، 1988، ص 42.

بداية، من الضّرورة الإشارة إلى أنّ مسألة التّعريب في بلادنا قد أثارت صراعا إيديولوجيا بين النّخب المثقفة بالعربية ونظيرتها المفرنسة، حيث نادت الفئة المعرّبة بجعل اللغة العربية أداة تعبير في كلّ القطاعات، وناهضت الفئة المفرنسة هذه الدعوة، ولعل الجدول الآتي يختزل مواقف كلّ منهما:[1]

المعرّبون	الفرانكفونيون
- اللغة الوطنية لغة الشعب. - قدرة العربية على التعبير على جميع متطلبات العصر. - إعطاء دفع لعملية التعريب باستحضار جهود القدامى. - لغة الآخر (الاستعمار) هي لغة الاستيلاب والتغريب. - الانجليزية هي لغة العلم حاليا. - مخاطر الفرنسية (الفرنسة = الخيانة)	- رفض معادلة: اللغة الوطنية = اللغة العربية - اللغة العربية عاجزة عن التعبير عن العلوم والثقافة. - لا داعي للتذكير بالماضي. - من مكتسبات التاريخ التي لا يجب التفريط فيها. - لغة التفتّح على الآخر. - مخاطر التعريب (التخلّف).

إنّ هذا النّوع من الصّراع يجسّد غياب ثقافة الحوار الوطني حول التّعريب، ممّا جعله محلّ سجالات سياسية في الوقت الذي يجب أن يخطّط لهذه العمليّة، ويثار النّقاش حول الوسائل والطّرق الكفيلة بتنفيذها، ومع ذلك حظيت قطاعات كثيرة باستعمال اللغة العربية منها: التعليم والإدارة والاقتصاد...

1/ قطاع التعليم:

"إنّ النّظام التّعليمي هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ قرارات تخطيط اللغة، فإذا اختيرت لغة ما يمكن للحكومة أن تأمر بتعليمها كمادة دراسية لكل الطلاب في المدرسة، وأن تأمر بأن تكون وسيلة تعليم لتدريس مواد أخرى." [2] ولهذا، منذ أوّل دخول مدرسي للجزائر المستقلّة (1962) اتّخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسّسات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع (7) ساعات في الأسبوع، لا كلغة أجنبية ولكن كلغة وطنية، وقد بُذلت في ذلك مجهودات كبرى في سبيل توفير

1 أحلام قرقور، أثر السياسة اللغوية في ممارسة اللغة العربية، جهود المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2018، ص 131.

[2] عبد المجيد عيساني، التخطيط اللغوي وأسس اختيار مفردات المقرّرات الدراسية للغة العربية، مجلة الأثر، ع 19، 2014، ص 48.

المؤطّرين والمفتّشين التربويين، ووضع المناهج التربوية والكتب المدرسية، وتطلّب الأمر الاستعانة بدول المشرق العربي.

وفيما يخص التعليم الثانوي أنشئت ثلاث ثانويات ابتداء من 1963 معربة تعريبا كاملا، وصدر مرسوم في 1964 ينصّ على إحداث شهادة الليسانس في اللغة العربية، وقد عرفت هذه المرحلة صعوبات كثيرة، ولما وصل بومدين إلى الحكم شكّل دفعا قويّا لعملية التعريب، حيث شيء للمرحلة الابتدائية أن تتجزأر كاملة، قال أحمد طالب الإبراهيمي: " إنّ التعريب أحد اختياراتنا الأساسيّة، إنّ الأمر لا يتعلّق برفض الحوار مع الشّعوب الأخرى والحضارات الأخرى، وإنّما يتعلّق بأن نصبح نحن، وأن نتجذّر في أرضنا وشعبنا كي نتمثّل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدّونا به أحسن تمثّل واسترتيعاب."[1]

وبناء على احتدام النّقاش بين دعاة التّعريب الفوري (الشّامل) ودعاة التّعريب التّدريجي برزت ثلاث طرائق هي:[2]

- **تعريب رأسي**: ويقصد به أن يكون سنة فأخرى، لكن عدل عنه لأنه لم يكن بالإمكان الانتقال إلى السنة الموالية إلا بعد أربع أو خمس سنوات، نظرا إلى ما تستلزمه من جهود يصعب بذلها في مجال تكوين الإطارات.
- **تعريب محلّي:** ينطلق من مناطق الجنوب لأنها لم تتأثّر كثيرا باللغة والثقافة الفرنسية.
- **تعريب جزئي:** ويعمد إلى التّوسّع التّدريجي من مدرسة إلى أخرى إلى أن يصبح التّعليم بكلّ مراحله معرّبا تعريبا كلّيا في كافّة أنحاء البلاد.

عمومًا، تطول قصّة تعريب التعليم في الجزائر، والخلاصة منها أنه كان محورا للنّقاشات والصّراعات بين مختلف الأطراف الفاعلة، مما أدّى إلى وجود هوّة شاسعة بين الطّروحات الرّسمية والقوانين والدساتير وبين الواقع العلمي، حيث اصطدم بعوائق كثيرة منها: قضية الكوادر المعرّبة، وإعداد الكتب المدرسية التي تخدم التعليم المعرّب؛ لأنّ "تعريب التّعليم لا يدور حول نفسه، وإنّما هو وسيلة لتعريب المجتمع ككلّ، والنتائج التي تتحقّق فيه يظهر أثرها جليّا في الميادين الأخرى، ومن مستلزمات التّعريب النّاجح في قطاع التّعليم العناية بالمعلّم القادر على المساهمة في حركة التعريب نوعا وكمًّا، فالمستقبل يعتمد على قدرة المعلّم المحلّي على التّدريس باللغة العربية (الجزأرة).[3]

---

1 من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962- 1972)، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص 160.

2 أحمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي، كنوز الحكمة، (دط)، (دت)، ص 40، 41

3 محمد المنجي الصيادي وآخرون، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 1982، ص37

2/ قطاع الإدارة:

تعريب الإدارة يعني أن تتوفر لدى الموظّفين الإمكانات التي تخوّل لهم العمل الإداري باللغة العربية، ولكن هذا ما لم يحظ به هذا القطاع خلال السنوات الأولى من الاستقلال وذلك لعدة أسباب تكاد تحصر في النقاط الآتية[1] :

- عدم شروع الدولة في تعريب الإدارة وتعريب الموظفين فيها الذين ورثوا عن الاستعمار لغته وثقافته، فنتج عن هذا التأخّر أن ازداد الطّلب على المتعلّمين باللغة الفرنسية على اختلاف المستويات والتخصصات، لملء الفراغ الذي تركه نواب الموظفين الفرنسيين، فتكوّنت في البلاد الفئة الإدارية الفرونكفونية.
- عدم اهتمام الدولة بتكوين الإطارات باللغة العربية ووضعهم في الإدارات المختلفة كنو اة لتعريب الإدارة درءا لما سادها من تغريب.
- وقف الوظيف العمومي على المتعلمين باللغة الفرنسية في معظم المجالات الحيوية والمناصب الم همة في الدولة، فالمدرسة العليا للإدارة مثلا لم يكن ينتسب إليها إلاّ الحاصلون على الثانوية العامة باللغة الفرنسية، مع إجراء مسابقة الدخول باللغة الفرنسية أيضا.

وفي عام 1968 جاء الأمر الصّادر بإجبار جميع الموظفين على معرفة اللغة الوطنية، ومذّاك اتخذت تدابير من أجل تنظيم دروس للعربية في جميع الإدارات لجميع الموظّفين بهدف تعريبهم، وعُزّز بمرسوم موالٍ يقضي بإنشاء مكتب للترجمة في الوزارات المكلّفة بترجمة الوثائق والنّصوص الرسمية والإدارية إلى العربية.[2]

ثم توالت التّقارير النّاصة على أولويّة التّعريب على غرار ما تمّ إنجازه في تعريب الحالة المدنية، كما "شهدت سنة 1976 حملة لتعريب اللافتات وأسماء الشوارع، وإن غلب عليها طابع التسرّع فكانت مثارا للسّخرية."[3]

باختصار، رغم هذه الجهود المبذولة تصف خولة طالب الإ براهيمي الوضع قائلة: "بوجه عام لقد لاحظنا أثناء تحرّياتنا المتكرّرة والمستمرّة في مختلف الإدرارت الخاصّة بأنّ الفرنسية لا تزال تستخدم بكثرة في التّوثيق

1 ينظر: أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدإ والتطبيق، ص 198_201

2 خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2013، ص 191.

3 مرن، ص 259.

وفي المشافهة كذلك في أماكن العمل."[1] وتقول أيضا: " أمّا عن تعريب المحيط الإداري في صلب المؤسّسات فلئن سجّل بعض التّقدّم في البداية إلاّ أنّه بدا غير كاف لحصول التّحوّل النّوعي للغة التيسير والإدارة."[2]

3/ قطاع الاقتصاد:

لا يختلف اثنان في أنّ اللغة الفرنسية لا تزال حاضرة بقوّة في مؤسّسات الاقتصاد الجزائري رغم خوض بعض المؤسّسات الماليّة لتجارب تعريبية. لقد عدّ التعريب في هذا القطاع من الاهتمامات الثانوية، حتى بدت سيرورته بطيئة مفتقرة إلى برنامج وتخطيط محكم على الرّغم من إصدار نصوص 1970 القاضية بتوسيع إجبارية تعلّم العربية وتنظ يم دروس لها في جلّ المؤسّسات الاقتصادية، بيد أنّ هذه العمليّات كانت في الغالب ظرفية وجزئية[3]، وهذا ما أثبته التّقرير التقويمي حول سير التعريب، "فلئن كان التعريب قد استثار في البداية المجاس البيّن فيما يتعلق ببرنامج محو الأمية وتدريس العربية، فإنه سرعان ما اصطدم بصعوبات جعلت الحماس يتناقص، وقد انعكس هذا الفتور بدوره على تنظيم الدّروس على الصّعيدين: صعيد التجهيزات، وصعيد الإمكانات البشرية، وهكذا تخلّى العديد من المسؤولين عن التّعريب."[4]

إنّ هذه التّمثيلات الحصرية لا تخالف ما لم يذكر ممّا لا يحدّ من حيث مستوى التّعريب فيها، وإعاقته المعلومة عائدة إلى "عدم التوافق الزّمني بين تعريب التّعليم وتعريب الإدارة والمحيط وبقية القطاعات، إذ لم ترتّب الأولويّات والواقع اللغوي في الجزائر يثبت تعايش هذه المراحل وتزاحمها"[5]، فضلا عمّا تمليه الوقائع الاجتماعية من رؤى تتحكّم في جدواه، يقول المنجي الصيادي:" التعريب عمل طويل النّفَس، يخضع لمبادئ تتكيّف والواقع القطري اللغوي والثقافي عامة، وهو الواقع الذي تؤسّس عليه القرارات التعريبية كلّها (...) ولا يتحقق فعلا إلاّ إذا ثبت فعلا أنّه لا يؤثر تأثيرا سلبيّا في المستوى التعليمي أو في المردود الإداري أو التنمية الاجتماعية."[6]

والظاهر أن هذا ما دفع بعض الباحثين إلى الدّعوة إلى التعريب المدعوم بالتّعدّد، وعلى رأسهم عبد القادر الفاسي الفهري، يقول:" إنّ قرار التعريب يقتضي أوّلا نقدا جريئا للتّجربة ، وثانيا وضع خطّة مدروسة للتّدخّل، بحيث لا نُقْدِم على التعريب أوّلا ثم نفكّر بالمشاكل المترتّبة عنه ثانيا."[7]

---

1 مر ن، ص 262.

2 مر ن، ص281

3 خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية ، ص 280.

4 مرن، ص 281.

5 محمد المنجي الصيادي وآخرون، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص 297.

6 محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط5، 1993، ص 160.

7 حول قضايا التعريب ودور معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مجلة عالم التربية، ع4، 1996، ص 79.

إنّه وفق هذا التصوّر نزّاع إلى الوسطية، يوفّق بين دعاة التّعريب الشّامل ودعاة التّغريب، ويقصد بالتّعريب المدعوم بالتّعدّد انتهاج سياسة لغوية تقوم على أساس أن اللغة العربية هي اللغة التي يمكن أن تقوم بالوظائف المختلفة، وخصوصا وظيفة تكوين الشّخصية الوطنيّة والهوية ، وهناك دعم للغة الأجنبية لاكتمال المرجعيّات والمعلومات بالنسبة لهذه اللغة.[1]

ويبدو أنّ نجاح هذا المشروع رهين القرارات السّياسية ولوازمها التّخطيطية من أجل ضمان استقرار وظائف اللغة العربية كلغة وطنية، واللغات الأجنبية كمنافد إلى مجتمع المعرفة .

بعيدا عن الانتصار لهذا أو ذاك ، يظلّ التّسليم بضرورة التّعريب قائما، بوصفه مسلكا حضاريا بريئا من نظرة الانغلاق، حقيقا بتوطين الهوية وإثبات الذّات، بله سبيلا رشَدا إلى العالمية!

1 ينظر: حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، المغرب، ط1، 2007، ص 36.

الدرس 8: أهمية المجامع اللغوية ووظائفها

تمهيـــــــــد:

تعدّ المؤسسات اللّغوية رأس مال لغوي يمكن استثماره في تطوير اللغات الوطنية، وعددها في الدولة دليل على مدى اهتمامها بلغاتها الوطنيّة، خصوصا مع الثّورة العلمية والتكنولوجية لهذا العصر، إنها أوثق السّبل في تكريس مبدأ المواطنة، انطلاقا من إسهامها في نهضة اللغات الوطنية والقومية بما يضمن مواكبتها للحداثة في كل فروع المعرفة الإنسانية.

تذكر الأبحاث أنّ بعض اللّغات تتوفّر على أزيد من ثلاث عشرة (13) مؤسّسة لغوية إلا أنّها لم تستطع مسايرة التّطوّر الحادث، والذي تسايره لغات وطنيّة أخرى هي أدنى منها حظّا في عدد المؤسّسات اللّغوية، وهذا ما يتطلّب متابعة مستمرة وتقويمية لمشاريعها العلمية.

عند تتبّع أنواع المؤسّسات اللّغوية عالميا * نلحظ تعدّد مسمّياتها واختلافها بين الدّول، فمنها: المجلس والمركز والمجمع واللجنة والأكاديمية والمكتب والمعهد والقسم والمديرية... ويشتهر منها مصطلح المجمع ؛ لصلاح انسحابه عليها جميعا، على أساس أنه يفيد موضع الاجتماع لغة، ويراد به اصطلاحا المؤسّسة اللغوية العلمية التي تقوم بخدمة قضايا اللغة، وبها جماعة من العلماء في مختلف التخصّصات للنّظر في ترقية اللغة والعلوم والآداب ومختلف الفنون."[1]

وقد عُرفت المجامع اللّغوية بهذا المفهوم لأوّل مرّة في التّاريخ الحديث في فرنسا، حيث أصدر السّياسي الفرنسي ريشيليو (Richelieu) في سنة 1635 أمرا ملكيا بإنشاء ما سمّاه : الأكاديمية الفرنسية، وقُصرت العضويّة فيها على الفرنسيين، هدفها التّقعيد للّغة الفرنسية وإنشاء معجم شامل، وقد تأثّر بها العالم العربي في عصر النّهضة، فأنشئت تباعا المجامع اللغوية العربية في أقطار متفرّقة من العالم العربي.

أولا- بدايات المجامع اللغوية:

تعود نشأة مجامع اللغة العربية إلى المجامع العلمية في المشرق القديم، أنّى لم يتبلور بعد مفهوم المجمع، وإنما كانت كلّ أمّة تعنى بشؤونها الفكرية من خلال إقامة الأسواق والمجالس والندوات والمناظرات في الآداب والفنون، ومحاولة نشر هذه المعارف وانتقالها بين الحضارات أدّى إلى تأسيس المدارس وإقامة المكتبات وتشجيع التأليف.[2] وعلى امتداد التاريخ الوسيط، ازدهرت مؤسّسات من هذا النّوع، يكفيها دليلا ما عُرف بمكتبة الحكمة أو خزانة الحكمة أو دار الحكمة، وهي مؤسّسة علميّة أشبه ما تكون بمجمع العصر، تقوم

1 صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، (د ط)، 1999، ص 118.

2 عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني،عمان، الأردن، ط2، 1988، ص 45.

بالتّرجمة والتّعريب عن كتب اليونان والفرس والسّريان والهنود في الطبّ والحكمة والعلوم الطبيعيّة والرياضية وغيرها، وكان المعرّبون يعرضون أعمالهم على علماء اللغة، فما وجدوه منها سديدا أقرّوه وإلا صحّحوه.[1]

وفي عصر النهضة، كان عبد الله نديم الدّاعية الأوّل إلى إنشاء مجمع لغوي يحفظ اللغة العربية، وحدث أن وجد آذانا صاغية فكانت "1988" سنة انضمام أهل اللغة إلى تأليف مجمع لغوي برئاسة (عبد الله فكري باشا)، يضمّ أهل الشّهرة العلمية، وبقيت محاولات إنشاء المجمع اللغوي المصري تتوالى، كالمجمع اللغوي للوضع والتعريب (1892)، ونادي دار العلوم (1907) ومجمع دار الكتب (1917) وبحكم أنّها قامت بجهود فردية مبعثرة أخفقت مسيرتها، ولكنها مهّدت الطّريق لقيام المجامع اللّغوية المعروفة منها:[2]

- المجامع القديمة العاملة: ويقصد بها المجامع المنتجة التي أثرت الساحة الثقافية بالمنجزات اللغوية، وتشمل: المجمع العربي السوري (1919) – المجمع العلمي العراقي (1947) – مجمع اللغة العربية الأردني (1976) – مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932).
- المجامع الحديثة العاملة: وتشمل مجمع اللغة العربية السوداني (1993).
- المجامع الحديثة غير العاملة: وهي المجامع غير المنتجة، نظرا لنقص خبرتها، وتشمل: مجمع اللغة العربية الليبي (1998) – المجمع الجزائري للغة العربية (1996).
- مجامع قيد النشأة (مشاريع): وتشمل: المجمع اللغوي السعودي – مجمع اللغة العربية المغربي.

وهناك مؤسّسة تنسيق بين المجامع اللغوية العاملة هي: اتحاد المجامع اللغوية (1956) ومقرّها بالقاهرة، وتنصّ المادة الثالثة من النّظام الأساسي للاتحاد على الهدفين:[3]

- ✓ تنظيم الاتّصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها في الأمور المتّصلة باللغة العربية وبثرائها اللّغوي والعلمي.
- ✓ العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

ثانيا - نظام المجامع اللغوية العربية:

في الواقع، لكلّ مجمع نظام وقانون ولائحة داخلية وإدارة وميزانية ومبنى ومكتبة ومجلة خاصّة به، وله مجلس ومؤتمر ومكتب ومراسلون، وعادة ما يذكر قانون مجمع ما ما يجب توافره من شروط في عضو المجمع من حيث إنتاجه ومكانته اللغوية والأدبية والعلمية، وكذلك في طريقة انتخابه، وحدّد القانون كذلك أن

1 ينظر: حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، الأردن، ط 1، 2005، ص 205.

2 صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، (د ط)، 2004، ص 119.

3 ناجح الراوي، اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، مجلة المجمع اللغوي، بغداد، العراق، 2002، مج49، ج1، ص 10.

للمجمع رئيسا ونائب رئيس وأمين عامّا يختارهم مجلس من بين المرشّحين من أعضائه واختصاصاتهم، وكذلك اختصاصات مجلس المجمع ومكتبه ولجانه وخبرائه ومحرّريه.[1]

ثالثا - وظائف مجامع اللغة العربية وأهميتها:

ظهرت في الوطن العربي مجامع لغوية كثيرة اختلفت من حيث أهدافها الصّغرى ولكنها اتّفقت في هدف الحفاظ على سلامة اللغة العربية من جهة ، والسّعي إلى عصرنتها من جهة ثانية، ولا يزال سعيها حثيث ا في الإضافة العلمية إلى يومنا هذا، ويجمل بنا استعراض هذه المجامع كلّ على حدة لاستيضاح وظائفها في الارتقاء باللغة العربية.

1/- المجمع اللغوي العربي بدمشق (1919) :

أنشئ هذا المجمع في أصله باسم المجمع العلمي العربي، وكان لا يتعدّى البحث في المصطلحات التقنية، ومع ذلك عمل لصالح اللغة العربية باعتبارها قضية قومية، وهو المجمع الوحيد الذّي لم يتراجع في مبادئه عن مواصلة ضرورة التعريب حتى أصبحت العربية في كلّ مؤسسة فنجح في تجربته أحسن نجاح.[2]

أوّل رئيس له كان محمد كرد علي، وكان عدد أعضائه ثمانية من مشاهير العلماء في ذلك العهد، وقد جاء في المادة (3) من قانون المجمع أنّ وظائفه (أهدافه) كثيرة، منها:[3]

* العناية باللغة العربية من حيث التعريب ونشر الكتب المتعلقة بها، ووضع بعض المفردات والمصطلحات الإدارية والفنية لتحلّ محلّ الألفاظ الأعجمية الشّائعة بين الموظّفين وفي الدّواوين الحكومية.
* إحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب تحقيقا ونشرا.
* السّعي إلى الحؤول دون استفحال العامية في شتى المجالات.
* السّعي إلى كلّ ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها.

وتضمّنت المادة (04) من قانونه وسائل تحقيق أغراضه، منها: [4]

- وضع معجمات لغوية عصريّة ومعجمات للمصطلحات العلمية ذات تعريفات محدّدة.
- إصدار الكتب والدراسات ونشر ما يراه مناسبا لأغراضه في مجلّة المجمع.
- عقد مؤتمر سنويّ وندوات وإلقاء محاضرات تتّصل بأغراضه.
- توثيق الصّلة باتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية.
- الاستعانة بكلّ ما تتيحه الثقافات الحديثة من وسائل لخدمة اللغة العربية.

---

1 حسين حمدان العساف، إطلالة على مجامع اللغة العربية (ينظر diwanalarab.com).

2 صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 121

3 ينظر: خير الله شريف، المجامع اللغوية العربية (دمشق، القاهرة، بغداد، عمان)، مجلة التراث العربي، ع 109، 2008، ص 242

4 ينظر: مرن، ص 242،243

وتتبدّى أهميّة هذا المجمع في امتداد مهمّته إلى الميدان الشّعبي، بتنظيم اجتماعات تلقى فيها محاضرات ثقافية وتاريخية وأدبية ولغوية، من طرف كبار العلماء ثم تطبع للنّفع بها، فضلا عن هذ ا تتجلّى في إصداراته المتنوعة التّي تصنّف إلى أقسام ثلاثة : تحقيق المخطوطات/التآليف والفهارس ومعاجم المصطلحات/مجلّة المجمع، التي تضمّ بين دفّتيها بحوثا علميّة محكّمة ونصوصا محقّقة، واجتهادات في وضع المصطلح والحفاظ على سلامة اللغة.[1]

2/- المجمع اللغوي العربي بالقاهرة (1932) :

أصدر في هذا التّاريخ الملك فؤاد الأوّل مرسوما يقضي بتأسيس مجمع ملكيّ للّغة العربية بالقاهرة، سمّي بـ : "مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية" ، ثمّ نقل إلى اسم "مجمع اللغة العربية" ، وقد ذكر المرسوم ما يوكل إليه من وظائف، منها:[2]

- المحافظة على سلامة اللّغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون والآداب وملائِمة لحاجات الحياة المتطوّرة.
- دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.
- وضع معجم تاريخي للغة العربية وتشجيع إجراء أبحاث دقيقة في تاريخ الكلمات.

وتبرز أهميّة هذا المجمع من خلال ما أسدٍاه من خدمات جمّة منها: [3]

* مجلّته: وتضمّ قراراته ودراساته وأهمّ القواعد والضّوابط المتّفق عليها، وما أقرّه من مختلف المصطلحات في العلوم والفنون والآداب.
* معجم ألفاظ القرآن الكريم: صدرت أجزاؤه متفرّقة ثم أعادت دار الشّروق طبعه في مجلّد واحد، وهو مرتّب على التّرتيب الهجائي العادي، يشرح ألفاظ القرآن مع بيان أوضاعها الصّرفية والدّلالية.
* المعجم الوسيط: وقد صنّفه المجمع بناء على رغبة وزارة المعارف في وضع معجم حديث.
* المعجم الوجيز: وهو معجم تعليمي، يتلاءم مع لغة العصر وروحه، حيث لم يقف عند المادة اللغوية التقليدية بل أضاف إليها ما دعت الضّرورة من الألفاظ المولّدة أو المحدثة أو المعرّبة أو الدّخيلة.
* المعجز الكبير: وهو معجم تاريخيّ تأصيليّ يحتوي ألفاظ اللغة حقائقها ومجازاتها.

ويلاحَظ على نشاطات المجمع الغ زيرة تكريس 70% منها لفائدة جمع المصطلحات ومناقشتها وإقرارها، والحرص على نشرها في مجلّته الدّورية.

---

1 خير الله شريف، المجامع اللغوية العربية، ص 244

2 مرن، ص 245

3 حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، ص 210

3/- المجمع العلمي العراقي (1947) :

لا يزال هذا المجمع منذ إنشائه جادّا في تحقيق أهدافه، وأهمّها:[1]

ـــ النّهوض بالدّراسات والبحوث العلميّة في العراق لمسايرة التّقدّم العلمي.

ـــ إحياء التّراث العربي والإسلامي في العلوم والآداب والفنون.

ـــ المحافظة على سلامة اللغة العربية والعمل لتنميتها ووفائها بمتطلّبات العصر.

ـــ العناية بدراسة تاريخ العراق وحضارته.

وتبرز أهميّة هذا المجمع من خلال نشاطاته الكثيفة منها : وضع المعجمات العلميّة في شتّى المعارف، نشر الكتب والوثائق، منح الباحثين المبرزين جوائز، تقديم مساعدات مالية للباحثين والمترجمين، إقامة ندوات للتدارس، الإصدار الدوري لمجلة المجمع المتجددة الموضوعات طرحا ومناقشة...

4/- المجمع اللغوي العربي الأردني (1976) :

يمكن اعتبار اللّجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر نواة هذا المجمع، الذي أُصدر قانون إنشائه في نهاية العام المذكور، وجاء في أهدافه:[2]

ـــ الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب مطلب الحداثة.

ـــ إحياء التراث العربي والإسلامي في العلوم والآداب والفنون.

ـــ تشجيع التأليف والترجمة والنشر.

ـــ عقد المؤتمرات اللغوية في المملكة وخارجها.

ـــ نشر المصطلحات التي يتمّ توحيدها في اللغة العربية بمختلف وسائل الإعلام وتعميمها على أجهزة الدولة.

ـــ إصدار مجلة دورية تعرف باسم " مجمع اللغة العربية الأردني".

ويحسب لهذا المجمع تعريبه للتعليم العالي الجامعي، ووضع المصطلحات العلمية في جميع المجالات ومعالجة أسباب ضعف الناطقين بالعربية في لغتهم...

5/- المجمع اللغوي السعودي :

أعلن الملك فهد عنه سنة (1404هـ)، ولم يتم إنشاؤه حتى الآن، وكان الهدف منه المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية لمطالب الحداثة، انطلاقا من توفير المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وتشجيع الإنتاج وإحياء التراث، مع إنشاء مجلة تصدر باسمه، وإصدار كتاب سنويّ يضمّ مجموعة البحوث والمحاضرات وما يدور حولها من جدل ومناقشة.[3]

---

1 خير الله الشريف، المجامع اللغوية العربية، ص 247

2 ينظر: عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص71

3 عزة حسين عزاب، المعاجم العربية، رحلة في الجذور التطور والهوية، مكتبة ناهي، دمياط، مصر، ط1، 2005، ص 331

6/- المجمع اللغوي العربي بالخرطوم (1990) :

هو هيئة مستقلّة تابعة لرئاسة الجمهورية، أهدافه مماثلة لأهداف المجامع اللّغوية العربية، يصدر مجلّة نصف سنوية تسمّى: "مجلة مجمع اللغة العربية" ، وهو غير مسؤول عن تعريب التّعليم العالي، الذي تتعهدّه هيئة خاصة أخرى.[1]

7/- المجمع اللغوي العربي الفلسطيني (1994) :

أنشئ بقرار من ياسر عرفات في أيّامه، وغدا عضوا فاعلا في اتّحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وأهدافه لا تختلف عن سابقتها، ومنها:[2]

- الحفاظ على اللغة العربية بصورة عامة وفي فلسطين خاصة.
- مقاومة الاستعمال اللغوي العبري في فلسطين.
- إنشاء أطلس لغوي للهجات العربية في فلسطين.

8/- المجمع اللغوي العربي الليبي (1994) :

أغلب أعضائه ليبيون، وله أربع لجان:

- لجنة السلامة اللغوية في الإعلام.
- لجنة مراجعة النصوص التعليمية.
- لجنة اللهجات العربية.
- لجنة تحديد استخدامات الأسماء والتّسميات في النشاط الاقتصادي.

وأهدافه تتقاطع مع نظيراتها، وله مجلة خاصة تسمى "حوليّة المجمع ".[3]

9/- أكاديمية المملكة المغربية (1977) :

تأسّست بأمر من الملك الحسن الثاني في السنة المذكورة، ومن أهدافها:[4]

- تشجيع تنمية البحث في أهم ميادين النشاط الفكري - السّهر بالتعاون مع الهيئات المختصّة في الميدان المقصود على حسن استعمال اللغة العربية والترجمة منها وإليها. ولها مجلة حولية تسمّى "الأكاديمية" تتولّى نشر البحوث والمحاضرات المنجزة فيها.

---

1 علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008، ص 253

2 مر ن، ص 254

3 مرن، ص 255، 256

4 ينظر: مرن، ص 253.

10/- المجمع اللغوي العربي بالجزائر (1986) :

وهو هيئة وطنيّة ذات طابع علميّ وثقافي تتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية رئيس الجمهورية، مقرّها بمدينة الجزائر. وقد سطّر المشرفون عليها مجموعة من الأهداف ثبتت في أعمالهم، منها:[1]

- إحياء استعمال المصطلحات القديمة.
- اعتماد المصطلحات الجديدة التي أقرّها اتّحاد المجامع العربيّة في الماضي أو التي يقرّها مستقبلا.
- وضع قاموس حديث وشامل يتضمّن المصطلحات العلمية والتقنية في مختلف المجالات.
- إصدار مجلة دورية لنشر إنتاج المجمع.
- عقد المؤتمرات والنّدوات العلمية.
- التنسيق مع المجامع العربية والإسلامية والإفادة من تجارب البلدان الأخرى.

وتتضّح أهميّة هذا المجمع من خلال سير نشاطاته العلميّة التي تنشر في شكل مجلاّت لغوية علمية متخصصة تعنى بكلّ ما يخص اللغة العربية. وتصدر له مجلة تحمل اسمه، تسهم في التعريف بكل إنجازاته، والحديث عن هذا المجمع يستحضر بالضرورة رئيسه الأسبق: عبد الرحمن الحاج صالح، الذي أسهم كثيرا في تطويره من خلال أعماله وأبحاثه الهادفة إلى الارتقاء باللغة العربية، ولعل مشروعه: الذخيرة اللغوية كفيل بترجمة فكرهالعميق في التمكين اللغوي، بوصفه بنكا آليّا من النصوص العربية قديمها وحديثها، تتاح لمريدها في كل آن وأينما كان.

ماذا عن اتّحاد المجامع اللغويّة؟

تقادمت الدّعوة إلى تنسيق عمل المجامع اللغوية وتنظيمها، وحقّق لها ذلك في (1971)، وتبدّت معالم الاتّفاق بينها من خلال الإقدام (2004) على تشكيل لجنة موسّعة من أعضاء المجامع للنّظر في كيفية تصنيف معجم تاريخي للّغة العربية، وبعد انعقاد عدّة اجتماعات أنشئت هيئته، واختيرت القاهرة مقرّا لها.[2]

تلك لمحة خاطفة عن المجامع اللغوية العربية، وإخال ألاّ طاقة لأحد على إنكار مساعيها الجدّية إلى دعم اللغة العربية حتى وإن بدا بعضها مفرط ا في الخصوصيّة، لكن هذا لا يمنع من مطارحة نقدية، نجاري فيها عضو المجمع العلمي العراقي ناجح الرّاوي، إذ يرى أن اللغة العربية إحدى مقومات القومية، والعرب يشكّلون أمة واحدة، فبعد أن جزّأتهم أطماع الغرب آن لهم أن يتّحذوها عامل توحيد لا تفرقة ، فبدلا من اتّحاد المجامع

1 ينظر: خيرة بلجيلالي، إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية، مجلة حوليات التراث، ع17، 2017، ص 64_74

2 علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 246.

اللّغوية العربية أو فُرقتها أولى بهم الاجتماع على واحد منها، يحمل اسما واحدا وليكن مجمع اللغة العربية، يضمّ أعدادا متكافئة من علماء العرب المؤهّلين من الأقطار المختلفة، توكل إليه سلطة صنع القرار المصطلحي واللغوي، وبإمكان مكتب تنسيق التعريب أن يكون جهازه التنفيذي [1]؛ ضمانا للوحدة اللغوية العلمية والثقافية، ومتى كان ذلك شُحذت الهمم نحو الأفضل دوما.

1 ناجح الراوي، اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ، ص 14،15.

الدرس 09: اللغة العربية وتحديات العولمة والحداثة (1) :

تمهيـــــد:

يحمل العنوان في نفسه إحياء صراع اللغة العربية من أجل البقاء، ولعل في حالات الاغتراب التي تحياها بين أهلها وفي وطنها كفاية التّدليل! وما أكثر علاّت ذلك في عصرنا ! وتكاد تكون العولمة والحداثة منبعها جميعا؛ بناء على ما تمارسه من عنف ممنهج يعمل على تقويض الثقافة الوطنية، والمعلوم أنّ وعاءها اللغة، رمز الانتماء وسند الهوية، ولذا فالتفريط فيها تعجيل بالانهيار، ويحضرنا هنا ما أشار إليه الأفغاني حيال سقوط الدولة العثمانية ، إذ ردّه إلى إخفاقها في استخدام اللغة العربية لغة رسمية في البلدان الإسلامية التي كانت تحت حكمها.[1]

من هنا ندرك خطورة مزاحمة اللغة الأجنبية للغة القومية، بصرف النّظر عن كونها أقوى أو أضعف، فما بالك إذا كانت اللّغة الوافدة تملك من المقوّمات - ولو خارجية - أكثر ممّا تملك اللغة المحلية، كأن تكون لغة الغالب! تماما كما يحدث مع اللغة الإنجليزية اليوم التي جعلت منها الحداثة التقنية لغة عالمية، لغة العولمة! وإن كان هذا في منظور بعض الباحثين مجرّد ادّعاء، فالباحث ساموبل هنتنجتون Samuel Huntington كشف أن جميع الدلائل والقرائن تؤكّد بطلان هذا الزعم، ففي كتابه "صدام الحضارات" استند إلى تدنّي نسبة متكلّميها، واللغة التي تعدّ أجنبية للكثرة الغالبة من سكّان الأرض لا يمكنها أن تكون عالمية.[2]

في يومنا هذا، لا طاقة لأحد على التّنكر لما آلت إليه اللغة الإنجليزية، إنها لغة العلم والتقنية بدون منازع! ولكن هذا لا يعني أن هذا عائد إلى إمكاناتها الداخلية التي قد يتصوّر أنها ت علو غيرها درجة! تلك مزاعم باطلة، فلو كانت حقيقة هي التي ترفع مقام الدول بمجرّد استعمالها لما كنّا نشيد اليوم بعزّة اليابان في المجال العلمي والصّناعي، ولما كنّا نشفق على الاثيوبيين وقد اكتملت ملكتها لديهم! وإنّه لعجيب أمر السّاسة حين ينزعون إلى إحلال لغة محل أخرى- كما حدث في بلادنا هذا العام لما أقرّ وزير التعليم العلي الطيب بوزيد إحلال اللغة الإنجليزية بدل اللغة الفرنسية - دونما تخطيط يستقرئ الرّاهن ويفيد من الماضي ويستشرف المستقبل! إنّها سياسات لغوية متقادمة الإيديولوجيا، لا ترى بعين الذّات القائد ة، وإنّما تكرّس صفات الذّات التّابعة! وما أسوأ تداعياتها على المدى البعيد!

إنّ استحضار اللغة الإنجليزية في جامعاتنا لن يجعل منّا أبدا في قوة أمريكا، ولا فرض اللغة الألمانية يجعلنا في عبقرية الألمان، ولا تأمين اللغة العربية يقهقر نا في سلّم الحداثة، إذ لا تفاضل بين اللغات ، ولا يحقّ الادّعاء بتقدّم إحداها وتأخّر أخرى، إنّ المشكل الأساس كامن في تلك التّصوّرات الذّهنية التي ملأت

1 ينظر: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، تح، محمد عمارة، مطبعة القاهرة، (د ط)، 1968، ص 77.

2 ينظر، أحمد بوطرفاية، اللغة العربية وسام العولمة، ضمن عدد خاص بعنوان: (اللغة العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 771.

عقولنا العربية بناء على تقاعُس آل اللغة العربية وامتداد الهوّة بينهم وبين الآخر الذي آمن بنفسه وبلغته فصنع المفارقة! وأوجب النّظرة الدّونية إلى العربي بكلّ ما فيه بما في ذلك لغته! والأ نكى أنه ارتضى بحكمه، وأذعن لسلطانه! فانبرى يرميها بشبهات كثيرة بهتانا وإفكا، بحجة العصرنة والتمدن!

بناء على هذا، فإنّ تحدّيات اللّغة العربية في هذا العصر المع ولم لا تكاد تنتهي ما دامت معالم العولمة متجدّدة كلّ آن، نحاول جاهدين الإلماح إلى أكثرها بروزا في السّاحة اللغوية انطلاقا من المحطّات الآتية:

1- اللغة العربية والذّاكرة العلمية:

إنّه لمن العجب أن تجد العربي اليوم مزدهيا بلغة الآخر، مترفّعا عن لغته عمدا، محمّلا إيّاها ما ليس فيها جهلا وعنادا، وفي الضفّة الأخرى يشيد ذاك الآخر بما أوتيت من قوّة سلبت عقولهم أزمانا ولا تزال، "لقد تعولمت دراسة وتعلّما وبحثا مخبريّا وأدبيّا ولسانيّا وإنسانيّا تعولما قديما وقروسطيّا ونهضويّا بين غير العرب، إذ بعد سقوط بغداد مشرقا وأفول نجم العرب جنوب أوروبا غربا التفت الغربيّون إلى الاعتناء باللغة العربية (...) فما خبا نجمها بعد خبوّ سلطان أقوامها إلا ليسطع سطوعا مشرقا ظلّت أوروبا تستنير به قرونا من الزمن، حيث أقبل عليها القوم يتعلّمونها ويعلّمونها ويؤلّفون ويبدعون بها ومنهم من أُولع بها ولوعا لا يصدّق."[1]

ثم لقد" كان وعْدا على رهان اللّغة العربية التّي غادرت وكرها البدوي والريفي والصحراوي أن تتقاطع وتتفانق مع لغات حضارية راقية، فعملت على أن تحويها وتتآلف معها ومع متكلّميها إراديا، وتتجاوب مع حنينهم وتطلّعاتهم، بدل أن تتصارع معها أو تُقصيها، ممّا سهّل لها استيعاب كلّ الحضارات والثّقافات الإنسانية من أقصى آسيا شرقا إلى أقصى أوروبا جنوبا في ظرف قياسيّ ، لولا صحّته والدّلالة الحيّة عليه لعُدّ من رجم الغيب ونسج الخيال، ولم تقف مشدوهة أمام ما تُجم إليها من ثقافات متقدمة عريقة وتنوّع، بل استوعبت النّصوص المترجمة إليها من مختلف اللغات العربية والشّرقية، فهضمته ونقّحته بزيادات شهدت به الحضارة الحديثة، بل أمست القنطرة الرّابطة بين ثقافة توارت أو كادت وأخرى وُلدت.[2]

وعليك أن تمدّ بصرك على أط الس العالم لتراها تتوسّع وتتمدّد في مناطق وجزر نائيّة بخطّها وألوف من كلماتها، وهذا ما يدفع إلى القول - وبكلّ اطمئنان - إنّ اللغة العربية كسبت فعلا رهان العولمة القديمة التي تأسّست على تراثها وأصالتها وجذورها هذه العولمة الجديدة، ولئن كانت العولمة الجديدة مو جهّة ومسيّسة ووجبات مطبوخة على قدّ الذّوق والمقاس اللّذين ترغب فيها الدّول المسمّاة كبرى، فإنّ العولمة التي قادتها اللّغة العربية قرونا من الزّمن لم تكن قاهرة، ولا مجبرة إقليميا أو شعبًا لاتّخاذها لغة، أو تبنّي خطّها رسمًا.[3]

---

1 ينظر، ع الجليل مرتاض، العربية ورهانها العولمي لسانيا، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 727.

2 مـــرن، ص 722.

3 ينظر، مـــرن، ص 728،729.

وإن أردت مكاشفة استقوائها في عهدها المتقدّم فلتنظر إلى مصطلحات الحقول اللغوية والعلمية ، و"حسبك أن تتصفّح بعضا من كتب خلق الإنسان وخلق الحيوان ونماذج من كتب الفرق ، وهي كتب ظهرت في القرن الثاني من الهجرة! لتفقد صوابك ذهولا وجنونا كيف أنّ هذه اللغة غير معمّم استعمالها عربيّا إداريّا، وجامعيّا، ومخبريّا، وصناعيّا، وحتى دبلوماسيّا."[1]

وإذا علمت أنّ "اللغة العربية أثّرت في سبع وثلاثين لغة اتّخذت حروفها رغم تباين هذه اللغة سلالة وفضاء وأعراقا (...) وأكثرها اقتباسا الإيرانية والتركية والهندستانية وأشباهها (...) بحيث لا يكاد يمكن العثور على جملة طويلة في تلك الألسن لا تحوي عدّة عناصر عربية"[2]. ومثل هذا حادث في أكثر لغات أوروبا، إذ فيها من العناصر العربيّة ما تشوّه تشوّها بعيدا عن أصلها فلم يعد يعرفه إلا فقلغيّو (فقهاء اللغة) تلك اللغات، ونستذكر هنا ذاك الباحث الأكاديمي الفرنسي جون بريفوست (John Pruvost) الذي استضافته قناة France24، فتحدّث عن مؤلّفه "أجدادنا العرب" الذّي برهن فيه -على حدّ قوله- على أصالة اللغة العربية في اللغة الفرنسية ! أو لنقل فضل لغة الضاد على لغة موليير، ولك أن تتخيّل الباقي ما دامت هي أصلا لهجة لاتينية ارتقت إلى مصافّ اللغة!

تلك مقتطفات من كثير يذكر باستدلال، أُريدَ بها تبيان الحقيقة المغيّبة أو الغائبة عن أذهان بنيها، لتغرس فيهم الإيمان بأنّ "هذا الضّعف القائم ليس قصورا ذاتيّا، وإنّما هو عارض ظرفيّ وطارئ زائل إذا ما توافرت العزيمة والهمّة العالية (...) فلا يكفي مثلا أن نردّد بأنّنا واعون بطبيعة العصر الذي يفرض علينا التّفتّح على الغير والتبادل والتفاعل معه إلى حدّ الأخذ بقوانينه والاستجابة لعاداته، بل لا بدّ أن نواجه بوعي وثقة واقعنا وأنفسنا، ونسأل بشجاعة ومسؤوليّة، ماذا نقدّم نحن لهذا الآخر، ماذا أقدّم له بلغتي مثلما يقدّم هو لي بلغته ! لأنني أعترف أنا اليوم أنني أجد في لغة الآخر ما أحتاجه من أجل النهوض بواقعي في مختلف مجالات الإبداع العلمي والإنتاج المعرفي، فماذا يمكن أن يجده هذا الآخر في لغتي أنا ممّا قد يحتاجونه في حياتهم وسعيهم المتزايد إلى التطور والرقي والتقدم؟!"[3]

2/- واقع اللغة العربية في عصر العولمة:

1 عبد الجليل مرتاض، العربية ورهانها العولمي لسانيا ، ص 723.

2 مرن، ص 738.

3 أبو عبد الله غلام الله، مستقبل اللغة العربية ورهاناتها في ظل العولمة، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 679.

إنّ وصف هذا الواقع يستدعي أوّلا بيان علاّته، فمعرفة المؤثِّر إنباء بحجم الأثر، نقصد حصرا ظاهرة العولمة، التي يكتنفها الغموض والتعقيد، لدرجة أنها أخذت من الاهتمام في عشريّة واحدة ما لم يحظ به النّصف الأخير كلّه من القرن العشرين، وهو ما جعل البحثة يختلفون فيها لحدّ الانقسام إلى شعبتين:[1]

- ✓ أولاهما تراها دواء فعّالا لتحقيق الدّيمقراطية وتوفير الحياة الكريمة لكلّ أفراد البشرية، وهي من الضّرورة بمكان في بلدان العالم الثالث.
- ✓ الثانية ترى أنّها دعوة ساعية إلى صياغة حياة البشر وفق قيم ومسالك وأنماط غربية، من خلال إخضاع العالم لقوى السّوق العالمية واختراق الحدود القومية وانحسار السّيادة الوطنية.

والظّاهر أنهما لا يلتقيان، لكن ما يحدث الآن في العالم يرجّح كفّة الشيعة الأخيرة، لتستقيم العولمة بمعنى "سيادة نظام عالمي واحد تقوده في الغالب قوة واحدة، قوة الو.م.أ"[2]

وهناك قاعدة عامّة ينبغي استحضارها، وهي أنّ "العولمة وقوانين تأثيراتها تشبه القوانين الطبيعيّة، فحيثما كان هناك ضغط مرتفع، لابدّ أن يؤثر في المناطق التي يكون فيها الضّغط منخفضا، بمعنى أن المجتمعات التي تحقّق مستوى عاليا في الإنتاج والإبداع مع امتلاك وسائل التّبليغ والتّوزيع، من الطّبيعي أن تؤثّر في المجتمعات التي تعاني فراغا في ذلك كلّه، لأنها لا تنتج ولا تبدع، وهي في حاجة إلى استهلاك ما عند الغير، إمّا عن وعي، وعن حاجة ماسة حقيقية أو عن مجرد استلاب وانبهار!"[3]

والعولمة عولمات في الأصل، وأخطرها على الإطلاق العولمة الثقافية التي منها العولمة اللغوية، وهي لا تقلّ خطورة أيضا، لأن حدود اللغة بالهوية لا تخفى، وبين الهوية والعولمة وشائج جدلية، إذ يأخذ مفهوم الهوية دور الطّريدة بينما يؤدي دورَ الصياد العولمةُ باصطلاح الباحثين، ولذلك فعولمة اللغة الإنجليزية تعني عولمة ثقافتها و سيادتها على ثقافات العالم كلها، ولا شكّ أن اللغة العربية أكثر اللغات استهدافا، لكونها لغة أجنبية ودينية في آن، ممّا يعني سجالا لا ينتهي بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، لأن هناك حقيقة كبرى مسلّم بها وهي أنّ "اللغة العربية مرشّحة للسّواد في العالم، لارتباطها بالعقيدة الإسلامية من جهة، ولخصائصها الذّاتية من جهة ثانية ؛ ولأنها كذلك أصبحت في نظر من ابتدعوا الإسلاموفوبيا خطرا على الغرب وحضارته."[4]

---

1 أحمد بوظرفاية، اللغة العربية وسهام العولمة، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 767.

2 شاهين عبد الصّبور، نحن والعولمة، وزارة المعارف، الرياض، 1420 هـ، ص 37.

3 أبو عبد الله غلام الله، مستقبل اللغة العربية ورهاناتها في ظل العولمة، ص 679،678.

4 مرن، ص 679.

إذن، من المناسب هنا الإشارة إلى أنّ ارتباط العربيّة بالإسلام هو ما أكّن لها هذا العداء اللاّمتناهي، فلمّا علموا أنها لغة لازمة لجميع المسلمين أوجدوا ما سموه لغة الإسبرنتو ؛ مضاهاة ومنافسة، زعموا بها تقريب المفاهيم بين الشّعوب الإنسانية! وهي في الحقيقة مشروع إحياء اللغة اللاتينية وهي اللغة الدينية المسيحية، غيّروا اسمها إيهاما بكونيّتها في البعد التعييني، وإيذاء للغة العربية في البعد التضميني.

للأسف، في واقعنا هذا التّكالب الخارجي يعضده تكالب داخلي، "إننا لا نخشى على اللّغة العربية خطرا يتهدّدها من عولمة خارجية بقدر ما نخاف عليها من تردّد يحيط بها، ويتخلّلها من محلّية داخليّة، أي اللغة العربية راهنا مهدّدة من الدّاخل أكثر ممّا هي مستهدفة من الخارج، تراها تحتضر أمامك بقلوب دامعة، ولا أحد من أهل الحلّ والعقد يحرّك ساكنا لحمايتها،"[1] وما أكثر دلائل ذلك في يومياتنا! ممّا يشكّل تحدّيات كبرى للغتنا.

3- تحديات اللغة العربية اليوم:

يجبرنا المقام على الإلماح إلى ما تواجهه اللغة العربية من تحدّيات مختلفة، يمكن تقسيمها إلى نوعين:

*** تحدّيات داخلية:** يصفها الاغتراب اللّغوي الذّي تحياه في بيئاتها، ومن أسبابه العلنية: **الازدواجية اللغوية،** حيث لا يختلف اثنان في أنّ لغة الحديث الدّارج في الوطن العربي تختلف عن لغة الكتابة الفصيحة، وأجلى ما تكون آثارها على مستوى التعليم، إذ يستشعر المتعلّم فروقا جوهرية بين لغته الأمّيّة (نسبة إلى الأمّ) التي يكتسبها تلقائيا من محيطه دونما تلقين، وبين تلك اللغة النموذجية المطالَب بها في صفوفه التعليمية.

لا امتراء أنّ هذه الازدواجية اللغوية تحول دون استئناف اللغة العربية دورها الحيوي والحضاري، بل توقعنا في مفارقة محرجة حين يتكلّم إلينا غير العربيّ بالفصحى ، فيجد أنّ نظيره العربي يعزف عن مجاراته أو يعجز عن محاورته وينقطع الاتّصا ل. ثم إنّها "جرثومة الانفصام والعذاب المقيم في وجدان الكاتب العربي، الذي يتوزّع في معالجة قضية بين محورها المحلّي وأفقها العربي، وتمثل الحيرة في الحوار القصصي والمسرحي وما وقع في نطاقها من التّجاذب والمدافعة عرضا مزمنا من أعراض هذه الازدواجية."[2]

ومن المفارقات المدهشة أيضا أن باتت تدخل في الأوساط الرسمية سواء عبر وسائل الإعلام أو في المحافل الرسمية وقد أوتيت من كل فج كلما حتى بات فهمها متعذّرا على أهلها أنفسهم، وغريب أن تجد لها أنصارا دعوا إلى توثيقها بله إحلالها محلّ الفصحى في مختلف الميادين العلمية منها والعملية.

*** تحدّيات خارجيّة:** ومن ملامحها:

أ/ الثنائية اللغوية: هذه الظّاهرة في الأصل وليدة الاحتكاك بين اللغات، والذي عادة ما يكون نتاج احتكاك المجتمعات، وهي من الطبيعة بمكان، إذ ليست هناك لغة محصّنة من الدّخيل، بل إن "هناك لغات إذا جرّدتها

1 عبد الجليل مرتاض، العربية ورهانها العولمي لسانيا، ص 740.

2 نهاد موسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، الأردن، 2003، ص 87.

مما غزا وعاءها الأصيل من كلمات أجنبية سحقت سحقا من الوجود (...) فاللغة الألبانية مثلا لا يوجد فيها إلا 430 كلمة من الكلمات المشتقة من الوعاء الأصيل لها، وأما الكلمات القاموسية الباقية وعددها 4710 فكلّها كلمات دخيلة مقترضة من لغات أخرى (...) واللغة الإنجليزية التي صارت معظم ألسنة العالم تلوكها و تجتّر مخزون ذرّات كلماتها ليست أصيلة إلا قليلا في وعائها، إذ اقتبست ما بين 55% و75% من مجموع مفرداتها من اللغتين الفرنسية واللاتينية وغيرهما من اللغات الرومانية."[1]

ولكن تتحوّل هذه الظّاهرة إلى مفسدة حين تغالب اللغة الأجنبية اللغة الوطنية فتغلبها، وقد ألمح الجاحظ إلى مثل هذا حين قال: "واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كلّ واحدة منهما الضّيم على صاحبتها."[2] ومن تمظهرات هذه الثنائية التي يسميها بعض الباحثين التّناوب اللغوي:[3]

- استعمالها في التداول اليومي المنطوق والكتوب على المستوى الفردي.
- استعمال الأكاديميين إياها في حديثهم وتأليفهم ونشرهم.
- استعمالها فيما شبه أن يكون استعمالا رسميّا في المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة في المعاملات والعقود والاتّفاقيات الحكومية.
- شيوع التعليم الثنائي اللغة في كثير من المدارس الخاصّة.

في بلادنا، تبرز هذه الظّاهرة في حدود المزاوجة بين العربية والفرنسية، ما ولّد بتعبير محمود الذوادي الازدواجية اللغوية الأمّارة، وفي صفتها كفاية بيان سيّء آثارها، ثم إنّ عواملها كثيرة مبدؤها غنيمة المستعمِر باصطلاح مالك بن نبي، ومواجهتها -حسبه- منطلقها الازدواجية اللغوية اللوامة لرفع مناعة اللغة الوطنية.

اليوم، دوافع تفعيل سيرورة الإنجليزية وعولمتها كثيرة، ولهذا أمكننا التّحدث عن تناوب لغوي جديد، يسهم في زعزعة ثوابت الهوية والقومية، لأنه يبدو سلوكا غير ممنهج، يرغب صاحبه في تحقيق ال برستيج الاجتماعي، بوصف الأنجلزة معادلا موضوعيا للمعاصرة والحداثة، ولا يفهم من هذا رفع راية العداء لها بقدر ما هو تنبيه لمخاطر الإفراط في الإقبال عليها في مقابل التّفريط في تفعيل اللغة العربية.

ب- الحداثة اللغوية: ونريد بها تلك الموجة المصطلحية التي أحدثت في اللغة العربية في العصر الحديث، محدثة خللا في الملكة اللغوية، ولا شكّ في أنّ شيوع استعمالها يعطيها القدرة على التمكّن ممارسة علما وعملا، وقد غلب على كثيرها النّقل والنّحت لدرجة أن مسّ التّغيير التّراكيب اللغوية العربية، فوجدت نماذج تأليفية تعكس ممارسات ثقافية غربية، كما برزت أساليب بيانية غير معهودة، فصرنا نسمع الغرفة التجارية، الخطوط

1 مر س، ص 726.

2 البيان والتبيين، تح، زكريا عميرات، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000، مج1، ص 368.

3 محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين (الثنائية اللغوية)، دار الفلاح، 2002، ص 25.

الجوية... وقد ذكر جورجي زيدان كثيرا منها، ملحّا على أنه "يجب المحافظة على اللغة العربية وعدم الإكثار من الألفاظ المولّدة والدخيلة، ولا نأخذ من هذه الألفاظ إلاّ ما نحتاجه فعلا."[1]

ج- إحلال الحرف اللاّتيني محلّ الحرف العربي:

وهذا ما يعبّر عنه الباحثون اليوم بالعربتيني، ومنه العرنسي والأرابيشي، ولهذه الظّاهرة امتداداتها، إذ كثُر الدّعاة إلى استخدام الحرف اللاّتيني لاحتواء اللّغة العربية بدعوى تخفيفها وتيسيرها، وهم يعلمون علم اليقين أنّه لا طاقة له على استيعاب أصواتها، ثم لو افترضنا حدوثه حُقَّ التّساؤل عن مصير تلك الذّاكرة الحضارية اللامتناهية، والمرجعية الدينية بكلّ مفرزاتها العلمية... لا مرية أنّ مضمر هذه الدّعوة لا يستطيع المواراة! والحقيق بيانا أنّ استفحال هذه الظاهرة قد مكّنت له العامّة اليوم قبل الخاصّة، ولعلّ سبل التواصل في السوشلميديا كافية للبرهنة والتدليل، ونأسف أن تكون أكبر علاّته تلك الصّناعات التقنية الموجّهة إلى الفرد العربي بحجة عولمته!

د- بروز الأحادية اللغوية:

لا يخفى على ذي نهية اليوم أنّ العولمة تكرّس مبدأ الأحادية اللغوية، أي تجعل الرّجل العالمي يشبه الرجل العالمي الآخر في كل قطر يتحدث الانجليزية مثله، حتى وإن حافظت على بعض التنوع الثقافي اللغوي فهو لا يتعدّى أن يكون هامشيّا ومحصورا، لا ينافس اللغة والمنتج والثقافة التي يصدرها آل العولمة، ولهذا فإن مواجهة هذا التّحدي يقتضي الإمساك بمقوّمات الهويّة اللغوية العربية، وهذا لا يعني النّفور من الانجليزية، بل الإفادة بقدر الحاجة خاصة وأنّ لغتنا أثبتت ولا تزال قدرتها على التّطويع والاكتساب.

هـ - تعليم العلوم بغير العربية:

يصف نتاجه نهاد موسى قائلا: "سيطرة اللّغة الأجنبية في المدارس الخاصّة والجامعات سبّبت خلخلة في البناء الاجتماعي، ستزداد وطأته يوما بعد يوم إن لم ندرك القضية، إذ سينشأ جيلان من أبناء ا لوطن الواحد، ولكلّ انتماءه للبلد الذّي يتكلّم لغته."[2]

فللتّدريس باللّغة الأجنبية في هذا العصر (الانجليزية) محفوف بالمخاطر وكثير الأضرار، ممّا يجعل التعليم يقصر عن بلوغ غاياته الكبرى، وأثر هذا على مسار التنمية الاجتماعية والبشرية لا يحتاج إلى بيان. يقول صالح بلعيد: " أخاف على هذا الجيل ومن سيأتون من بعده الذّوبان والزّج بأنفسهم في أوهام الحراقة اللغوية والتّرامي على اللغات الأجنبية ؛ لقطف البريق الذي يشعّ ولا ينير، لغة أجنبية تظلّ ولا تهدي، تفرّق ولا تجمع، تحتقر اللغات الوطنية وتزيحها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي."[3]

1 اللغة العربية كائن حي، دار الهلال، القاهرة، مصر، (د ت)، ص 140.

2 الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص 130.

3 المواطنة وأخواتها، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو، الجزائر، ع11، 2012، ص 156.

تلك بعض التّحدّيات التّي تواجه اللّغة العربية في وطنها، و المؤكّد أنّ الواحدة منها تختلف مظهرا وعلّة باختلاف البيئات العربية، ومع ذلك يظلّ المتفق عليه أن طغيان اللغة الأجنبية على اللغة المشتركة استلاب للمكوّن الهوياتي وذبذبة للوجود القومي، فاللغة الثانية - المبجّلة - ستعمل على فرض أنماط لغوية مهجّنة، فضلا عن أدلجة الفكر وفق لوازم متخيّل الآخر.

اختزالا، "إنّ المجال اللغوي هو المجال الأوّل الذي تدخل منه العولمة لتدمير مقوّمات الأمّة الذّاتية، وبذلك تنهار المعنويات في كلّ مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية، ولا يعود للأمّة عندئذ إلاّ الخضوع للأقوى لغة وعلما، وتبرز صيغة المغلوب مولع الغالب في لغته وزيّه وصناعته ".[1] ولذلك من الأولى أن" لا نقبل عولمة لسانية على حساب محو وسحق لغاتنا المحلّية والإقليمية بما في ذلك الشّفهية منها، لأنّها تمثّل عنصرا تاريخيّا، ومدّا روحيّا لهويّتنا، وتشكّل جسرا برزخيّا بيننا وبين من تقدّمونا، وكلّ محاولة لتحطيم هذا الجسر الواصل بين هويّتنا الواحدة زمنيّا وتزامنيّا لا يعني إلا إرضاخنا رغم أنوفنا إلى هذه العولمة غير المتكافئة."[2]

بناء على هذا الأساس، لا عولمة بدون امتطاء المحلّية على حدّ تعبير عبد الجليل مرتاض، "فعولمتنا هي محلّيتنا، قريتنا الصغيرة التي ينبغي أن نصنع منها مدينة كبيرة، ومدنيّة عالمية بثقافتها وعلومها وأصالتها، يجب أن نتّخذ من قريتنا بوّابة لعولمة لا مفرّ منها، ندخلها بلغتنا حتى لا ننصهر فيها،" [3] ولا جدر أن هذا يتطلب تخطيط لغويا فعّالا تعضده سياسة لغوية رشيدة تؤمن بأن البقاء مثلما يكون للأقوى يحظى به الأذكى أيضا...

1 صالح بلعيد، اللغة العربية في ظل حوار الثقافات، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر، ع12، 2012، ص 23.
2 العربية ورهانها العولمي لسانيا، ص 737.
3 مـــرن، ص 739.

الدرس 10: اللغة العربية وتحديات العولمة والحداثة (2)

تمهيـــــــد:

إنّ "اللّغة والدين هما المحدّدان الأساسيّان لهويّة أيّ ة أمّة من الأمم، ويزدادان قوّة إذا التحمتا في بوتقة واحدة، بحيث تكون اللغة القومية لجماعة بشرية ما هي نفسها لغتها الدّينية، فرغم المحاولات الحثيثة لإعادة تشكيل الأمم والشّعوب وانتماءاتها على أسس جغرافية وسياسية وقانونية إلاّ أنّ ذلك لم يلغ ولم يضعف قوّة الانتماء الديني والانتماء اللغوي، فمازال الولاء القومي واللغوي والانتماء الديني يعلوان فوق الانتماء الوطني السّياسي في حال اختلافهما."[1]

يبدو أنّ كينونة هذا في اللغة العربية حقيقة لا تجحد، ولعلّ خطوتها الدينية المحفوظة هي ما شدّد عليها الخناق العولمي، ورفع نبرة الهجوم عليها، وكثرت الشّبهات الملحقة بها، وما يؤسف له أن يجتمع على اتّهامها العدوّ والابن معا، فلا شكّ أنّ إيلامها لا يوصف!

في الواقع، ليس الحديث عمّا أثير من شبهات حول اللّغة العربية بجديد، فما أكثر المشكّكين في صحّة الشعر الجاهلي! وما أكثر منكري المنجز الحضاري العربي الإسلامي! وما أكثر ورثتهم اليوم، ممّن زعموا عقمها واستعصاءها على الاستجابة لمتطلّبات الحداثة والمعاصرة!

1- شبهات مزعومة: من الممكن حصر تلك الشّبهات فيما يلي:

أ - شبهة فضل العاميّة على الفصحى:

عقد بعض المستشرقين ومن تبعهم من العرب أمثال: أنيس فريحة، مارون غصن، سلامة موسى مقارنات غير علمية بين الفصحى والعاميّة، وأخلصوا الدّعوة إلى إحلال الثانية محلّ الأولى عمادا على المسوّغات الآتية:

- سهولة العاميّة وغناها نطقا وكتابة.
- العامية لغة ثقافية.
- الفصحى أماتت قوّة الإبداع والاختراع.
- الفصحى عاجزة عن مسايرة الزّمن وتلبية حاجات حياتنا اللغوية.
- العامية لغة حيّة، وهي وسيلة من وسائل تثقيف الأمّيين.
- الفصحى كثيرة المفردات، ومعقّدة القواعد.

من أبسط ما يدحض به العالم هذا المزعوم قول الباحث أحمد بن نعمان: "إنّ استبدال اللّغة العربية الفصحى باللغة العامية إذا أنقذنا من شرّ فإنه يوقعنا في شرّ أعظم منه، لأنّ الناطقين بالعربية تختلف لغتهم العامية باختلاف الأصقاع، والفرق بين لغة مصر والشام ليس بأقل من الفرق بين اللغة الفصحى واللغة

1 محمد ناصر بوحجام، راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009،ص 169 .

العامية، وكذلك بين لغة أحد هذين البرّين ولغة المغرب والحجاز أو غيرها من البلاد العربية، ولا يخفى ما بين هذه الأقطار من العلائق الأدبية والمدنية والسياسية، فباستبدالنا الفصحى بالعامية المصرية مثلا نحرم أبناء برّ الشام وبلاد المغرب من فائدة ما نكتبه في تلك اللغة، وهكذا لما استبدلناه باللغة العامية الشامية أو المغربية أو الحجازية، وإذا لم نخسر لذلك إلا الجماعة العربية فكفى بها خسارة ![1]

ب -شبهة عدم علمية العربية:

ويراد بها أن اللغة العربية عاجزة عن الوفاء بمتطلّبات التّعبير عن العلم الحديث، انطلاقا من:

- افتقارها إلى المصطلحات الكافية للتّعبير عن المبتكرات الحديثة في العلوم المختلفة.
- افتقار بناها ومعجمها وأساليب إلى القدرة على الاستجابة الذاتية الداخلية للتّطوّرات العلمية والمبتكرات التّقنية الحديثة، وفيه تضمين صلاحها للتّعبير الأدبي فحسب!

إنّ مجرّد الاطّلاع على تاريخ الحضارة العربية الإسلامية كفيل بدحض هذ الشبهة، فعبقرية اللغة العربية تصفها لغة المعرفة في زمانها، وما تزخر به اللغات الأجنبية من المصطلحات العربية حتى هذه الأيّام دليل على ذلك، وقد وجدت من الغربيين أنفسهم من أشاد بفضلها على العلم الحديث، ولعل المستشرقة الألمانية زغريد هونكه (Sigrid Hunke) أبرز هؤلاء المنصفين.[2]

ج- شبهة صعوبة الكتابة العربية وتعقيدها:

مبتدعو هذه الشّبهة يرون أنّ الحرف العربي وهيئة كتابته "عقبة في سبيل محو الأميّة ونشر العربية والنهوض الثقافي، وعاملا في تكريس حالة التخلّف في المجتمع العربي"[3] بدعوى:

- خلوّه من الشّكل.
- ضبط الحروف يستدعي ضبط الحركات.
- تغيّر رسم الحرف بتغيّر مواضعه من الكلم.
- تقارب أشكاله تقاربا ملبِسا.
- تداخل الكتابة بقوانين النّحو والصرف والأصوات.
- فيه ما يكتب ولا يلفظ، وما يخالف رسمه لفظه، وما يلفظ ولا يكتب.

مؤكَّد ألاَّ يستقيم هذا بذهن من طالع في المأثور أثر الحرف العربي في لغات غيرية،"فكم من لغة من لغات البلدان المفتوحة كانت تكتب بخط محلّي ما، ولكنّها فضّلت الخطّ العربي لرسم لغاتها ولهجاتها، وهي

---

1 مستقبل اللغة العربية بين مراهنات الأعداء ومقومات البقاء، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009،ص107

2 ينظر، زغريد هونكه، شمس العربي تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية في أوروبة، نقله عن الألمانية: فاروق بيضون وكمال دسوقي، راجعه ووضع حواشيه: مارون عيسى الخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط8، 1993، ص 358

3 نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة، ص 197.

تعلم سلفا أنّ الحروف العربية لا تستوعب صوتيًّا كلّ متطلّبات تلك اللّغات، ولكنهم رضوا بها، وأضافوا إليها ما ينقصها من رسوم تترجم النّطق المعتاد لأصواتهم الناقصة في الحروف العربية."[1]

د- شبهة تخلّف العربية عن مطاوعة الحاسوب:

لمّا كانت العولمة اليوم تتغذّى على التّقانة رميت اللغة العربية بأنها لا تتأقلم معها، وهذا ادّعاء متقادم بحكم ما واجهته في أوّل عهدها بالحاسوب من صعوبات، حيث كانت لوحة المفاتيح أصلا مصمّمة وفقا لإملاءات اللغة الأجنبية، ولكن الوقائع الماثلة اليوم تشهد بتجاوزها مشكلات الحوسبة، حيث صار ممكنا استخدام التطبيقات العربية الآتية:[2]

- الطباعة بالعربية وبأنواع كثيرة من الخطوط.
- النشر الالكتروني بالعربية.
- تصفح الشبكة العالمية بالعربية.
- تصميم مواقع على الشابكة.
- الإحصاء اللغوي.
- تعليم اللغة العربية وتعلمها.
- المعالجة النحوية والصرفية.
- الترجمة الآلية...

ومع ما أُتيحَ لها من هذه الإمكانات لا يمكن أن ننكر بأن التّحديات التي لا تزال تواجهها على الشابكة تجعل العبء الواقع على عاتق أهلها ثقيلا في سبيل النهوض بها وتأكيد حضورها عالميا، و"عمليّة التّحديث ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية اللغة العربية والتراث الحضاري الذي تستمدّ منه ، في نطاق معادلة تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل."[3] ويقودنا هذا إلى إثارة النقطة الآتية لعمق وصالها بالعولمة.

2- اللغة العربية والرقميّة:

تعدّ الأنترنت أيسر السّبل تمكينا للغة الإنجليزية بوصفها نموذجا دوليا للعولمة المعلوماتية، حيث تشير جميع الدلائل إلى أنّ التواصل عن بعد عبر الوسيط الالكتروني سيقلب مفهوم التّواصل اللغوي الذي اعتدنا عليه رأسا على عقب ، سواء من حيث طبيعة العلاقة بين المرسل والمستقبل، أو من حيث تنوّع أشكال التّواصل.[4]

---

1 عبد الجليل مرتاض، العربية ورهانها العولمي لسانيا، ص 729.

2 ينظر: نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع 184، أبريل 1994، ص 348-358

3 لخضر بولطيف، حضور اللغة العربية على شبكة الأنترنت، الواقع الأفاق، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 668.

4 ينظر: مـــــرس، ص 89.

ولهذا، فمن أبرز تحديات اللغة العربية في الزمن الرقمي العولمي الانفجار المعرفي المتجدّد، الذي قنّنت الدّول الكبرى وعلى رأسها الو.م.أ تصديره، فازدهرت تجارتها الالكترونية، وبات لزاما على الآخر مجابهة هذه القوة الحتمية، ويمكن - في هذا الصّدد - الإشارة إلى الوضع المتردّي للمحتوى الرّقمي العربي الذي يحول- حتما - دون بلوغها ما ينبغي لها من مقام محمود.[1]

أ/- لغة بلا قاعدة معرفية رقمية:

باتت مشاريع الذّخائر الرّقمية مركز ثقل العالم اليوم، لذا تمتلك اللغات (عدا العربية) قاعدة تحتيّة معرفية رقمية متعدّدة الوسائط دخلت صناعة المعارف فيها سباقا يوميا! أما القاعدة التحتية بالعربية فتكاد تكون غائبة بشكل كلي،" فمحركات البحث الحالية لا تلبّي مطالب المستخدم العربي، حيث استندت أساسا إلى أساليب البحث المصمّمة للغة الإنجليزية، التي تختلف اختلافا جوهريا فيما يخص بنية الكلمة العربية ذات الطابع الاشتقاقي والتصريفي المعقّد مقارنة بالبينة البسيطة للكلمة الإنجليزية، لذلك تحتاج النصوص العربية إلى تطوير محرّكات بحث متقدّمة تقوم على المعالجات الصّرفية المعجمية، وتطبيق خوارزميات لترتيب نتائج البحث من حيث مغزاها بالنّسبة لطلب البحث."[2]

إنّ هذا لا يعني التّنكّر لما أنجز من قضايا رقميّة من مثل: المحلّل الصرفي، القارئ الآلي، الترجمة الآلية، المصحّح النحوي، التشكيل التلقائ... وكذلك محرّكات البحث العربية من مثل: مكتوب ، أونكش ، أوراسكوم، تاياأت، أين، سوالايف، الهدهد، أبحث، صخر، عجيب، إسلام أون لاين، الورّاق، الفصيح، المسبار، المصطفى، مكتبة الإسكندرية، المعرفة، وكلّها تحتاج إلى تحديث ومراجعة وتطوير آليّات البحث."[3]

ب/- ضغوطات الترجمة الآلية:

أتاحت المعلوماتية اليوم فرصة ترجمة النّص دون مترجم وبشكل فوري ، ربمّالا ترقى حقيقة إلى ترجمة دقيقة لاسيما في ترجمة الأعمال الأدبية واللغوية المعقّدة، لكنها تساعد على الحصول على نصّ أولي خام، يكفي إصلاحه للحصول على الترجمة المرضية . ومع ذلك لا يزال استخدام هذه التقنية عربيا دون المستوى، ولعلّ في تلك المواقع الترجمية المستحدثة اليوم ما يبعث الأمل في تفعيل المحتوى الرقمي العربي ، وإن كان الأمر يتطلّب جهودا مضاعفة بحكم طبيعة اللغة من جهة ومعوقات الترجمة الآلية من جهة أخرى، يقول محمد زكي خضر:" على اللغويين إعمال جهدهم في البحث التطبيقي للغة بما ييسّر تعامل اللغة العربية مع الترجمة الآلية

1 ينظر: هوارية مدني صنديد، اللغة العربية وتحدّيات العولمة، مذكرة ماستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 54.

2 نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، ص55

3 صالح بلعيد، تحدي الرقمنة، أعمال ندوة تحدي الرقمنة باللغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ج2، 2019، ص 14.

وقد يحتاج ذلك إلى سلوك مسالك جديدة في أبحاث اللغة العربية فإن التضحية ببعض جوانب اللغة أهون من التضحية باللغة كلها."[1]

ج- لغة تفتقد إلى قارئ ضوئي:

التعرّف على الحروف من العمليات المعقدة التي لم تتطوّر بما فيه الكفاية لكثرة أشكال الخطّ والرّسم العربي، وقليلة هي البرامج التي تنجح في التّعرّف على الحروف، وهذا ما يشكّل عائقا يمنع دخولها عصر الرقمنة، يشير نبيل علي إلى أنه "تمّ تطوير ماسح ضوئي ذكيّ لحروف العربية مقبول للنّصوص الجيّدة التي تمّ تجميعها ضوئيّا، ولكن ثبت فشله بالنّسبة للنّصوص التي تم تجميعها يدويّا، ولأنّ هناك كمّا هائلا من المحتوى العربي المطبوع قديما خاصّة في المجال الثقافي والتعليمي فقد ظهرت الحاجة إلى ماسح ضوئيّ ذكيّ للحروف العربية يقوم على دمج الشّقّ الضوئي مع النّظم الذكيّة لمعالجة النّصوص العربية آليّا."[2]

د- لغة بلا مدوّنة:

من المفارقات المدهشة اليوم أن غدت اللغة العربية أفقر اللغات إلى مدوّنة تصف ذخائرها بعد أن كانت السبّاقة في تأسيس المعاجم اللغوية التي قامت بدور طليعي في نهضة المعجمية الغربية، تسمّى تلك المدوّنات الرقمية ببنوك المصطلحات، وهي شبيهة بالمختبر الذي تستخلص منه الدراسات اللغوية المتنوعة لبنية اللغة وظواهرها.

ج- لغة بدون برنامج تصحيح:

حين تقدّم لمحرّك البحث google كلمة مكتوبة خطأ، سيحيلك إلى صفحات كثيرة تحمل ذات اللفظة بذات الخطأ! والعكس إذا استعملت كلمة بخطّ إملائي بلغة أخرى، سيصحّحها قبل أن يرشدك إلى مطلبك! لم !؟ ببساطة تفتقد العربية إلى مصحّح لغويّ يرفق بمحركات البحث! والأمر إن لم يُتدارك فاقم أزمة اللغة العربية رقميا، لأن ذيوع تلك الأخطاء يوميا في منصّات الشّابكة على اختلافها ينذر بحلولها محلّ الكلمات الصّحيحة، بحكم مبدأ سيادة الأغلبية الإحصائية عند أيّ معالجة أوتوماتيكيّة للّغة العربيّة.

يبدو أنّ هذه الثّغرات وأخرى غير محصيّة حالت دون رقمنة متكاملة للغة العربية، وهو مطلب رئيس في عصر العولمة، بسبب افتقارها إلى بنية تحتية معرفية رقمية، يقول صالح بلعيد:"كان علينا أن نقرّ بصعوبات الفجوة الرقمية والنقص الكبير في المحتوى العربي على الشّابكة، وما يتبع ذلك من محرّكات البحث والترجمة الفورية... هي فجوة كبيرة يمكن أن تسدّ إذا تضافرت جهودنا العلمية والمادّية، وباعتماد أحدث المنهجيات التي تربحنا سنوات التأخير، ويسميه الخبراء بردم الفجوة الرقمية." [3]

---

1 اللغة العربية والترجمة الآلية، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ، ط 1، 2009، ص 417.

2 نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2005، ص 67 – 70.

3 صالح بلعيد، تحدي الرقمنة، ص 14.

3- مجابهة العولمة:

لم يعد بإمكان أيّ أحد اليوم إنكار سلطة العولمة وسطوتها في آن، ولا طاقة لدولة حكومة أو شعبا أن تحيا في انعزال عمّا أحدثته من ثورة التّغيير اللاّمتناهية في مجالات الحياة المختلفة، ثم إنّ فائدتها لا تجحد؛ لأنها تهب التقدّم لمن يتكيّف معها، يقول ع السلام المسدي: "فالعولمة تتميز بخلقها فضاء معرفيا كونيّا مفتوحا لجميع الشعوب، وبإمكانه أن يكون طوق نجاة لانطلاق ونهضة لمن يجيد الحوار والتعامل معها."[1]

بناء على هذا، يغدو من الممكن جدّا تحقيق المجتمع العربي لطموحاته، ولن يحدث ذلك إلاّ إذا كان منتجا للعلم، ولنا أن تخيّل مكانة اللغة العربية إذا مكّن لها في مختلف أصناف المعرفة ، ويرى عادل نوفل أنّ هذا يحدث من خلال ما سماه "دورة اكتساب المعرفة"، وتتم بمراحل أربع هي:[2]

أ- النّفاذ إلى مصادر المعرفة:

وهذا يتطلّب امتلاك ناصية اللّغات الأجنبية للإفادة من خبرات الآخرين في التّقدّم العلمي والتكنولوجي، مع الاحتفاظ بقيمة اللغة الأمّ في التّعريف والتّجديد والابتكار.

ب - استيعاب المعرفة وفهمها:

ولعلّ التّجربة العربية القديمة خير شاهد، إذ آمن العرب أن استيعاب معارف الحضارات الأخرى لا يتم بغير اللغة الأم، فازدهرت الترجمة وحظي أصحابها بمكافآت مجزية، وبهذا يبدو أن النهوض بالمجتمع في زماننا مرهون بتعريب التعليم الجامعي، "وليس المقصود به تعريب مصطلحات علمية فحسب، بل نقل العلوم برمّتها إلى اللغة العربية، ولتكون هي اللغة الرسمية للتدريس والتعامل والتفاعل (...) وهو أمر يؤدي إلى ما تأمله الدول العربية من تقدم علمي (...) بل يتجاوزه إلى قضية أعمق وهي الهوية وتقوية ضمير الأمة."[3]

ج - توظيف المعرفة:

ويحصل هذا بفعل الإنتاج بكلّ مجالاته لأجل تحقيق أقصى عائد اقتصادي، وهذا ما تق وم به الشّركات العالمية العملاقة في دول العالم المتقدم.

د - توليد المعرفة:

والمراد بها إنتاج معرفة جديدة غير مسبوقة ، وهذا يوكل أساسا إلى مراكز البحث والجامعات، مع احترام وظيفة اللغة العربية فيها.

---

1 العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص 390

2 اللغة العربية في ظل العولمة في التعليم العالي، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ، ط 1، 2009،ص 755.

3 سليمان بن سيف الغتامي، التعريب ودوره في جودة التعليم العالي، ص 19، 20

علاوة على هذا، ثمة عوامل كثيرة تهيئ للعربية مكانة مميزة بين اللغات العالمية، وهي تتداخل بين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واللغوي والتربوي والتقني والفني والإعلامي والثقافي ونحو ذلك، وقد ألمحنا إلى شيء من إمكانات المجابهة فيما تقدم من تحدّيات موصوفة، ومن الممكن إجمالها في النقاط الآتية:

- ✓ انتهاج سياسة لغوية رشيدة تعطي الولاء الفعلي للغة المشتركة، مع الحرص على نمذجتها في كل القطاعات الرسمية، وعلى رأسها السياسة، فمن العجب أن يتعدى السياسي على رموز سيادة دولته ويعتقد كفالتها من محكوميه، فإذا كان رب البيت بالدف ضاربا...فشيمة أهل البيت كلّهم الرقص.
- ✓ التخطيط اللغوي السليم: وهو ما يكاد يكون معدوما في الوطن العربي، وهو يتطلب رؤية استراتيجية معمّقة تأخذ بعين الاعتبار أحوال الوضع اللغوي الاجتماعي وتحسن تسييره بما يخدم الأمة ويحفظ مقوّماتها، ولعلّ من آلياته:

* خلق مشروع حقيقي لتبسيط تعلّم اللغة العربية، على غرار المشاريع الحديثة التي توظّفها المؤسسات التعليمية العريقة لغير الناطقين بلغتهم تحت مسمى "بورصة تعليم اللغات".
* إدراج اللغة العربية في تعلّم المواد العلمية في كل مراحل التعليم بأنواعه.
* تعريب التخصصات العلمية في الجامعات على اختلاف أصنافها.
* حثّ مؤسسات المجتمع المدني على التعامل باللغة المشتركة الوطنية.
* العناية بلغة الأطفال لتغذية ملكتهم اللسانية تدريجيا.
* توسيع خبرات المؤهّلين وتعميقها.
* الرّفع من شروط التأهيل في تخصص اللغة العربية.
*إشاعة اللغة العربية في المحيط الذي يتحرّك فيه العربي.
* تبنّي أساليب التّرغيب والتّحبيب من خلال المسابقات والمناظرات.
* تنظيم دورات تكوينية مستمرة.
* الإفادة من نتاجات المجامع اللغوية.
* الإفادة ممّا تزخر به الشبكة العالمية وذلك بتطوير مواقع وبرامج إلكترونية تضمن نشر اللغة العربية عالميّا، ولعلّنا نستبشر خيرا بمستقبلها إذا علمنا أن " الغالبية العظمى من المواقع العربية تستخدم العربية الفصحى، وهناك الكثير من المواقع التي تعنى بالتراث والأدب، وهناك مواقع مخصّصة للدّفاع عن اللّغة العربية تنشر البحوث القيّمة، ومواقع تساهم في توحيد وتعريب المصطلحات، ومواقع تعرض مجّانا ذخيرة هائلة من الكتب القيّمة الحديثة ، صدرت باللغة الأجنبية وتمّت ترجمتها إلى اللغة العربية، ومواقع تتميّز بلغتها الراقية وأسلوبها

الجذاب (...) يأتي على رأسها موقع تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (www.arabization.org.ma) فهذا الموقع كنز لغوي عربي ثمين[1].

* استثمار العامل الاقتصادي ؛ لأن العولمة خلقت سوقا من نوع جديد، سوقا لغويا تتفاوت فيها اللغات قوة وضعفا، والأوْلى بالمنتجين العرب استثمار هذا الجانب لتعزيز مكانة اللغة العربية بين الدول.

عموما، إن أزمة اللغة العربية إنما تعكس وضعية مجتمع مأزوم مهزوم منكسر حضاريا وسياسيا، مصاب في هويته ويعيش في مرحلة ضعف وتبعيّة، ويمرّ بلحظة تحوّل خطيرة، ولا شك أنه قد بلغ من ذلك رشدا "يلزمنا بالانتهاء من هذه المشكلة، واستئناف مسيرتها الحضارية بلغتها، وقطع الطريق على لغات التخاذل من أبنائها، الذين تلقّوا علومهم في الغرب أو في الشرق وفقدوا أهمّ مقوّم من مقوماتهم القومية، وهو معرفة لغتهم الأم، والقدرة على الأداء العلمي من خلالها." [2] لأن" العربية ذات الخصائص الحية المرنة ليست هي المتخلّفة، فقد أدّت دورها في حضارة الإنسان ولا تزال تؤدّيه، إنما التخلف في العقلية والنفسية وفي مناهجها وطرائقها وفي خواء المنهج وتعثّر الخطّة."[3]

ومهما يكن من أمر ، يظلّ القرار السّياسي الذي تتّخذه السّلطة - التي بيدها الحل والعقد والربط والأمر والنهي، وفي قبضتها الزجر والرّدع - من شأنه ترشيد الناس إلى احترام لغتهم، وتوجيه الناشئة إلى تعلم لسانهم العربي ، ومن واجبها سنّ قوانين، وإصدار قرارات وفرض عقوبات على كلّ من يدوس على اللغة العربية أو يتهجّم عليها أو يهمّشها أو يتطاول عليها أو يتنكّر لها،"[4] فالعطف والرحمة تنطلق أحيانا من القسوة والشدّة اللتين توفّران عواقب هي خيور وفوائد، كما يقول الشاعر: (الكامل)

فَقَسَا لِيَزْدَجِرُوا وَمَنْ يَكُ رَاحِمًا فَلْيَقْسُ أَحْيَانًا عَلَى مَنْ يَرْحَمُ [5]

وكلّ سياسة لغويّة تستلزم تخطيطا نافعا، فالأخذ به " قد يكون الخطوة الأولى على بداية الطريق لحلّ مشكلات حياتنا اللغوية، وهي مشكلات جديرة بأن تكون في مقدّمة مشكلاتنا القوميّة والسياسية والاجتماعية، ولعلّه لا إسراف إذا قلنا إنّها مشكلات خليقة بأن تهزّ كيان الأمّة هزّا، سواء اليوم أو غدا".[6]

وبهذا، تظلّ السّلطة أنفذ سبل اللغة العربية إلى التّوطين والتّمكين، فعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم !..

---

1 الهادي الشريفي، اللغة العربية وعلم المعلوماتية والأنترنت، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص644

2 عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط2، 1986، ص 308.

3 توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993 ، ص 10.

4 محمد بن قاسم ناصر بوحجام، راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 196 ، 197.

5 مـــرن، ص 203.

6 حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016، ص13

الدرس 11 : السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عالمية)

تمهيـــــــد:

إخال أن المدخل هنا يحسن باستحضار ما انتهى إلى تأكيده دوسوسير، وقد سبقه إليه ابن حزم منذ زمن خلا، مفاده أن لا تفاضل بين اللغات، ولنا أن نفيد منه أنّ في كلّ لغة كفايات البقاء والنّماء والارتقاء، شريطة أن تحظى بالعزّة والعلاء بين أهلها وذويها، فإن هم خذلوها باتت المنحة محنة.

إنّ قوّة اللّغة في عين ابن حزم منوطة بمخرجات الصّراع السّياسي، وتراجعها بتراجع مكانة أهلها، يقول:" فإن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فـ،مّا يقيّ لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوّة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم، وأمّا من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذلّ وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر، وربّما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيود علومهم. "[1]

من هذا المنطلق، تصبح العلاقة بين النّهضة واللغة ضرورية، وهذا الربط مدرك منذ القدم عند جميع الأمم، ويحضرنا هنا ما روي عن الملك الصيني الرّاغب في إصلاح مملكته، فاستفسره من الفيلسوف (كونفوشيوس)، فأجابه: ابدأ بإصلاح اللغة! والظاهر أنّ هذه النصيحة أخذت محلّ عقيدة عند كثير من الدول، إذ انتهجت في سياساتها اللغوية ما ينبئ بحجم تقديرها للغتها واحترامها لفردها، لأن الإنسان لا يرى إلا ما تريه لغته، فهي صانعته، ولا ريب أن صناعة الإنسان تتقدّم طوعا على صناعة المحرّك.

لا يمكن الامتراء أنّ لكلّ دولة استراتيجياتها في تفعيل سياساتها اللّغوية وتنفيذها، قد تُعلَم بموجب ما تسنّه من قوانين وما تصدره من مراسيم في دساتيرها التّشريعية، وقد تستشعر انطلاقا ممّا يحيا من استعمالات لغوية في المحيط الرّسمي وغير الرّسمي، إذ قد تبيّن الساحة اللغوية العملية عكس ما تحويه النصوص القانونية، ونظرا إلى تعذّر الإحاطة بها سنكتفي ببعض التجارب العالمية التي أثبتت نجاعتها، حتى باتت نماذج يشهد لها، ففيها من الخبرة ما يخوّل الاحتذاء بها، مثل التجربة: التركية والعبرية والفرنسية وفيما يلي تفصيل وبيان.

أوّلا: التجربة التركية:

قال كالفي: "تبدو تجربة الثّورة اللغوية التركية مثالا فريدا في تاريخ التخطيط اللغوي(...) فلقد كانت إدارة التخطيط اللغوي في تركيا إدارة شديدة الصّرامة(...) فلا يمكن لغير السّلطة القويّة أن تسم اللغة وسما بهذا العمق وبهذه السّرعة."[2]

1 الإحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 2، 1983، ج1، ص32.

2 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 264 – 266.

وهي منتج سياسيّ محض، حيث عمدت الحكومة التركية بعد انهزامها في ح ع 1 إلى تقويم الوضع العام، ومنه الواقع اللغوي، واستنتج القائمون عليه- وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك- أنّ السبب في هزيمتهم يعود إلى تخلّف ركبهم عن الأمم الأوروبية، فعزموا على اللّحاق بها من خلال الخلاص التّام من الإرث العثماني، وفي ناصيته اللغة التي كانت شبه مزيج من العربية والفارسية، ومن ثمة اختلقوا لغة خاصّة مائزة عن سابقتها رسما ومنحى، وقد كفل نجاح انقلابهم اللغوي هذا سلسلة من الاجراءات التشريعية والعلمية والعملية، منها :[1]

- في صيف 1928 أنشئت الجنة اللغوية لوضع الأبجدية الجديدة المتفرّعة من اللاتينية، بدعوى أنّ الأبجدية العربية لا تعبّر عن حقيقة أصوات اللغة التركية، فالصوائت القصيرة الثمانية للتركية والصوائت الطويلة الثلاثة مثلا لا تستوعبها الحركات العربية الثلاث، والحرف العربي الواحد كالواو كان يستخدم لكتابة خمسة أصوات تركية هي: (O، Ö، U، Ü، V).

- في 14 أوت 1928 أعلم السفير الفرنسي حكومته أنّ الأبجدية التركية اللاتينية أُنجزت وصارت جاهزة للاستعمال.

- في نهاية أوت 1928* صادق البرلمان التّركي على الأبجدية الجديدة، وبدئ باستخدامها فورا في التعليم، وبصورة تدريجية في إدارات الدولة، على أن تنتهي العملية شهر جويلية 1930.

- بين 8 و 25 أكتوبر 1928 أجريت امتحانات تقويمية لجميع الموظّفين يتوقّف مستقبلهم الوظيفي على النّجاح فيها، بهدف التّأكد من إتقانهم الأبجدية الجديدة التي تعبّر عن وفائهم لمصالح الأمة.

- في بداية جانفي 1929 مُنع استعمال الأبجدية القديمة (العربية) في المنشورات والمراسلات الرسمية، وبعدها بأيام محيت كلّ الكتابات العربية من الشوارع.

- في العام نفسه، مُنع تدريس اللغة العربية واللغة الفارسية في المدارس.

- في 1930 صدر قانون يعلن أنه بداية من 1 ماي 1931 لا يحق لمن لا يعرف الأبجدية الجديدة قراءة وكتابة أن يكون عضوا في مجالس القرى والمدن.

- بداية من 1931 بدأت إلزامية قراءة القرآن باللغة التركية وليس بالعربية.

---

1 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 262

*- كالفي يذكر شهر ديسمبر، ولكن ما بعدها يؤكّد سبقها.

- في 1932 أنشئ مجمع اللغة التركية، كلّف بتنقيتها وتطهيرها من الألفاظ الدخيلة، انطلاقا من البحث في اللهجات العامية التركية عمّا يصلح بدلا للألفاظ العربية والفارسية، فإن لم يكن يستعان بلغات العائلة التركية كافّة، لاستعارة ما أمكن من الكلمات والتراكيب البديلة، ومن بينها: التركمانية، الأزبكية، الويغور ية، الآذارية، الكازاخية، القرغيزية، التّترية، واللّهجات القوقازية القديمة كلّها، واعتمد المجمع في أعماله مبدأ أنه كلّما كانت اللّفظة أو التركيب قديما كان أحسن، وكلما كان محلّيا كان أفضل، وتوّجت بصدور معجم للغة التركية (في 1934) بـ 1300 صفحة، وأُتبع في 1939 بإصدار آخر. فضلا عن هذا، لم يجد المجمع حرجا في الاقتراض من اللغات الأوروبية، ومن أهمها: الألمانية والفرنسية واللاتينية.

- في شهر جويلية 1934، صدر قانون يُلزم المواطنين بأن يتسمّوا بأسماء ذات أصل تركي، وقد سمّى مصطفى كمال نفسه باسم "أتاتورك" ليقتدي به الناس.

- نشر قاموس للتركية القديمة والحديثة، كما نشرت قواميس للغات أخرى، تنتمي إلى المجموعة اللغوية نفسها (الكيرغيزية والياقوتية) وكتب في النحو، وأخرى مدرسية تأخذ في حسابها هذه الإصلاحات، وكتب تعليمية موجّهة إلى الجمهور الواسع من القرّاء.

ومن أبرز ما يلفت الانتباه في عملية الانقلاب اللغوي المتابعة الشّديدة لمصطفى أتاتورك لمجريات التّغيير، وحضوره الاجتماعات والمؤتمرات حرصا منه على وضع سياسته اللغوية موضع تنفيذ حقيقي.
ومن مظاهر شدّته سنّه لقوانين عقابيّة لمن أمرته نفسه بالتّمرد على إرادته، ومن ذلك: الطّرد من الوظيفة، التّجريد من الجنسية، الاعتقال في السّجون بله النفي من البلاد...

ولعلّ هذه العقوبات سرّ انتصار ثورته اللغوية التي غيّرت مسار الوضع اللغوي في تركيا تماما عمّا كان فيه في ظرف عقد ونيّف من الزّمن، وهو ما لم تستطعه التّرويج في قرن ونصف كما ألمح كالفي ، وقد علّق على هذا الإنجاز الصّارخ قائلا: " اللغة لم تكن وحدها هدف أتاتورك، فقد كانت هذه الثورة ترجمة لغوية لمعركة علمانية تحديثية معادية للعثمانية، غير أنّ هذا لا يمنع من القول: إنّ هذه الثورة قد قلبت اللغة رأسا على عقب!"[1] وكفى به وصفا مبينا!

ثانيا: التجربة العبرية:

توصف هذه التجربة بأنها من أنجح تجارب التخطيط اللغوي في العصر الحديث، فبعد أن اختفت العبرية وماتت مع التّهجير البابلي (567 ق.م) عادت إلى الظهور على خريطة اللغات في ق20.

1 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 264.

ولذا غالبا ما يستعمل الباحثون مصطلح "إحياء اللغة العبرية"، وقد ذكر كوبر أنه "مصطلح خاطئ في مدلوله، فاللغة العبرية تخالف المفهوم العام القائل بأنّ أيّ لغة إذا توقّف استعمالها توقّفا تامّا في كافّة صورها وأشكالها تصبح لغة ميتة، أمّا استعمال مصطلح إحياء اللغة العبرية هنا فيشير إلى إنعاش اللغة وإعادتها للاستعمال لغة محكيّة واستعمال يوميّ."[1]

تذكر الدّراسات التاريخية بأنّ الدّمار الذي تركته الحروب الرّومانية اليهوديّة أثّر على الكثافة السّكانية لليهود في فلسطين تأثيرا واضحا، وزاد من هجرتهم سوء الأحوال الاقتصادية والصّحيّ آنذاك، ولكنّ هذا لم يمنع فئة منهم من التشبّث ببلاد فلسطين، وبدأ عددهم يزداد شيئا فشيئا، ونمّاه الفارون إليها منهم رغبة في الأمان أو الدراسة أو التعبّد أو الدّفن، وكان القادمون منهم من شرق أوروبا يتكلّمون اليدش، ويتلاغى القادمون من دول البلقان والأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية اللغة العربية أو الجودزمو، أما يهود شمال إفريقيا وغرب آسيا فيبقلون اللغة العربية وهي لغة عامّة اليهود، ولكنّ اللغة الوحيدة التي وحّدت بينهم هي اللغة العبرية.[2]

والعبرية Hebrew إحدى اللّغات السامية، كان يتحدّث بها الكنعانيون ثم اتّخذها العبرانيون (الذين كانوا يتكلمون إحدى اللهجات الآرامية القديمة) لغة لهم بعد تسلّلهم إلى أرض كنعان، وسمّيت كذلك في وقت متأخّر من العصور الوسطى، إذ لا يوجد في صحف العهد القديم ما يدلّ على أنهم كانوا يسمونها بهذا الاسم، فقد كان يشار إليها بمصطلح "يهوديت"، "يهودي" أو لسان كنعان، ولم يظهر مصطلح "لاشون عفريت" أي اللسان العبري إلا مع المشناه. *[3]

وممّا يُذكر أيضا أنّه رغم توقف استعمالها شفاهيا منذ 200م فإنّ استعمالها لغة مكتوبة لم يتوقّف، ولم يقتصر ذلك على الجانب الديني فحسب، بل كانت تستخدم في كتابة النصوص القانونية والعلمية والفلسفية، كما استثمرت في مجال الأعمال الفنية، كالشعر والنثر، [4] وقد كان هذا عاملا مساعدا في إحيائها في ق 19، وغايروا بذلك منهج الحركات اللغوية التي ارتبطت بحركة القوميات الأوروبية، حيث غالبا ما يتم توحيدها تحت راية إحدى اللهجات المحلّية، ولكن اليهود قسمتهم وتعلقوا بالعبرية فوحدتهم، وتجلى هذا عبر ممارسات كثيرة على امتداد قرون:

---

1 التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 33.

2 كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 31 ، 32.

* المشناه: مجموعة من الشرائع المتلوة شفاهة وتسمى التلمود، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد التوراة عند اليهود

3 عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التخطيط اللغوي لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، دراسة في جغرافيّة اللغات، مؤتمر الهويّة واللغة في الوطن العربي، 2012، ص5.

4 مر س، ص 32

- ففي القرن " 16" ظهرت مجموعة من المعلمين الذي أسسوا المبادئ الأولى لقواعد اللغة العبرية الحديثة، ورسموا خطط تشجيع تدريس اللغة العبرية.
- في القرن " 18" ظهرت حركة الاستنارة اليهوديّة التّي أولت اهتمامها بنشر الثقافة الأوروبية بين الجماهير اليهودية، ودعوتهم إلى استخدام اللغة العبرية عن طريق استبدال التلمود بدراسة التوراة، وإعادة بعث الأدب العبري القديم من خلال العمل على تحديث اللغة العبرية بنحت كلمات ومصطلحات غير الدينية.[1]
- في القرن"19" كرست الحركة جهودها لإنشاء الوطن الإسرائيلي وفق ثالوث: (الصهيونية اليهودية العبرية)، بدعوى أنّ:[2]

* اللغة العبرية لغة التراث الديني والروحي والثقافي لليهود.
* اللغة العبرية هي الرّمز المشترك والنّاطق باسم القومية اليهودية.

وفي مقابل الفئة الدّاعية إلى إحياء العبرية برزت فئة مناهضة داخل فلسطين وخارجها ترفض هذا المسعى، بحجة أنها لغة دينية لا تقدر على تلبية حاجة العصر الحديث وكثيرهم طالب بالاستمساك بـ"اليديشية" لغة التّخاطب اليومي. وقد حُوربت هذه الفئة وكانت سببًا في إنماء عزم مطالبي الإحياء، ومنهم: أليعازر ابن يهودا (Eliezer ben yahuda) الذي سخّر ماله وجهده ووقته في سبيل بعثها، فكان يفرضها ويدعو إل إنشاء مدارس حديثة تمتهنها، ويمكن حصر مساعيه في:[3]

- البحث في أدب العبرية الكلاسيكي عن الألفاظ التي تصلح للاستعمال خلال الحياة اليومية في العصر الحديث، واشتقاق كلمات عبرية جديدة.
- استعارة بعض الألفاظ والعبارات من اللغة العربية وتطوير أسلوب عبري جديد.
- العمل لمدّة 40 سنة على إخراج المعجم العبريّ القديم والمعجم الحديث.
- تأسيس جمعية سيفاتينو لنشر اللغة العبرية (وقد احتلّ منصب أمين لجنة التّخطيط في الجامعة العبرية).
- تأسيس جمعية اللغة العبرية عام "1853" التي تحوّلت فيما بعد إلى أكاديمية اللغة العربية.
- صاحب اقتراح تأسيس لجنة اللغة في القدس (1890) التي أسهمت في تعليم اللغة العبرية وترقيتها بوضع مصطلحات جديدة.
- عملت اللجنة على إصدار مجلة "لغتنا" عام 1929، وتبعتها أخرى بوسم: "لغتنا للشعب" (1945)

1 محمد أحمد، اللغة العبرية والجهود الصهيونية لإحيائها، مجلة جامعة الملك سعود، مج18، 2005، ص 6، 7
2 محمد أحمد، اللغة العبرية والجهود الصهيونية لإحيائها، ص 10.
3 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2015، ص 67

كلّ هذا كان سببا في تعدّد مظاهر إحياء العبرية، حيث كثرت النّشاطات الثقافية والإعلامية والتعليمية وأُسّست الجمعيات الثقافية، كجمعيّة تنمية الثقافة التي تهدف إلى دعم العلماء المؤلفين والطلبة اليهود، وذلك بإصدار الكتب والمنشورات، كما ازدهرت حركة الترجمة من العبرية وإليها، ونما ساق الأدب الذي كثر رواجه بين أهله.

وباستمرار مساعي الإحياء تحقّقت رؤية المخطّطين من المفكرين والدّعاة الصهاينة في ق 20 بأن أعلن الانتداب البريطاني اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغتين العربية والانجليزية، وبهذا ازداد نشاط الحركات السياسية والثقافية والتعليمية لإعلاء اللغة العبرية، وعضدتها الهيئات والمؤسّسات الرسمية في إسرائيل.

ومن مظاهر التّخطيط اللغوي لتفعيل السياسة اللغوية الإسرائيلية[1]:

1/ تأسيس الجمعيات الثقافية: ومنها:

أ/- جمعية تنمية الثقافة بين يهود روسيا: (1859) بهدف تشجيع الإصدار الثقافي باللغتين الروسية والعبرية رغم قلة انتشارها هناك.

ب/- جمعية اللغة العبرية في فلسطين: (1889) ترأسّها بن يهودا حتى وفاته، وتحوّلت على إثر ذلك إلى أكاديمية اللغة العبرية التي واصلت مشاريعه اللغوية.

2/- ازدهار حركة الترجمة: وقد فعلت في المناطق التي يحيا فيها اليهود، خاصّة ممن اعتلكوا اللسان الروسي والألماني والانجليزي.

3/- تأسيس الصّحف: إذ تزايد بشكل ملفت للانتباه إصدار الصّحف العبرية، خاصة مع عدم معارضة الدول التي يحيا فيها اليهود، ففي القاهرة مثلا أصدر ألبير موصيري (1933) جريدة أسبوعية بعنوان "إسرائيل" بالعبرية فقط ثم بالعربية والفرنسية، والأمر عينه في روسيا، وقد استقطبت كلّ من يكتب بالعبرية داخلها وخارجها.

4/- تأليف القصص والروايات: أسهم الأدب كثيرا في سعة انتشار العبرية، لاسيما من خلال أعمال الروائي المشهور أبراهام مابو، مؤسّس الفنّ الروائي في الأدب العبري الحديث.

فضلا عن هذه الجهود، تعزّزت مكانة اللغة العبرية بإصدار قوانين كثيرة، منها:[2]

- قوانين تمنع استعمال اللغات الرسمية الأخرى في الأماكن الخاصة والعمومية.
- قوانين تربط إمكانية تعلم العبري بالتخلّي عن اللغات الأخرى.
- قوانين تربط مناصب العمل والفرص الوظيفية بإتقان اللغة العبرية.
- قوانين تربط إجبار المهاجرين على التحوّل نحو العبريّة بالاندماج في المجتمع.

---

1 عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التخطيط اللغوي لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، ص 13،14

2 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 69

- قوانين "لا لغة غير العبرية".
- قوانين تخيّر استعمال لغة أجنبية واحدة، وهي الإنجليزية.

هذه القوانين وأخرى تتوالى بشكل صريح أو ضمنيّ لتعزيز هيمنة اللغة العبرية في إسرائيل، وال قمين بالذّكْر هنا أنها رغم نجاحها في صنع معجزة إحياء لغة شبه ميتة تحسب عليها ممارستها القهرية اليوم وإخفاقها في تحقيق العدالة اللغوية بين العبرية والعربية التي تأخذ صفة الرسمية حبرا لا فعلا. لقد أمست العربية لغة أقلّية في إسرائيل بعد دعم السّياسات الإيديولوجية للغة العبرية والانجليزية، لتزدهر وتنتشر في جميع القطاعات من السّكان الإسرائيليين، فالعبرية هي لغة الاتّصال الاعتيادية في أماكن العمل إلاّ في القطاع العربي، وبين المهاجرين الجدد والعمال الأجانب ومع السيّاح.[1] ومن المفارقات أنها لغة الآداب في بعض كلّيات العالم، ففي أمريكا مثلا نجد 350 جامعة بها أقسام للدّراسات العبرية.[2]

والملفت للانتباه في تخطيط العبرنة إعادة تشكيل الخريطة العبرية من خلال إحياء اللغة العبرية في طوبونوميمية الأماكن الإسرائيلية ؛ تثبيتا للإيديولوجية اليهودية، وتعزيزا الهوية العبرانية ، ومن مظاهر ترسيخها اعتماد اللغة العبرية لغة الاتصال الأساسة، بل لغة التعليم في الأقسام العلمية في الجامعات الإسرائيلية، فالطبّ والهندسة والعلوم وغيرها من العلوم تدرّس باللغة العبريّة، ولا تستخدم العربية إلاّ في حدود ضيّقة جدّا، فحتّى في الكلّيات العربية في إسرائيل تعتمد العبرية ، أمّا المؤتمرات الدولية فاللغة المطلوب إتقانها هي الإنجليزية، وهذا ما يقصي أيّة أهمية للغة العربية في نفوس الطلاب، فيقبلون على تعلّم العبريّة والانجليزية على حساب اللغة الأم.[3]

عموما، "تشهد اللغة العربية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل واقعا مأزوما في ظلّ أقلّية عربية ومنظومة لغوية متشابكة، وسياسات إسرائيلية تستهدف تهميش العربية، وغربة نفسية يعيشها أبناء اللغة، وتقاعسا كبيرا من المؤسسات والسلطات المحلية،" [4] ولا نظنّ أن الأمر سيتطور إيجابا لصالح العربية ما دامت لغة العدوّ المنافس في الأرض!

ثالثا: التجربة الفرنسية:

يقول كالفي: "ما يميّز فرنسا هو أنّ اللغة الرّسمية فيها لغة غالبة إلى حدّ كبير وليس عنها من بديل" [5]، نظن أنّ الابتداء به فيه من بلاغة المشهد السياسي اللغوي ما يُغني عن وصف واقع اللغة الفرنسية في وطنها، فهي لغة غالبة من وجهتي نظر مختلفتين: من وجهة نظر إحصائيّة أوّلا (لأنّ الفرنسية أعلى من اللغات

1 عبد العظيم أحمد عبد العظيم، ، التخطيط اللغوي لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، ص 05.
2 مـــرن، ص 07.
3 هيفاء مجادلة، الاستثمار اللغوي الفلسطيني في ظل الثنائية وهشاشة الهوية اللغوية، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، ص 163.
4 مـرن، ص 168.
5 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 90

الأخرى من حيث عدد المتكلمين بها) ومن وجهة نظر سياسية اجتماعية ثانيا (لأن الفرنسية لغة السلطة السياسية والثقافية)، ولكنّ هذه الغلبة ما أُوتيت عبثا، حيث يبدو أنّ المسار الصّعب الذي أهّل الفرنسية لتتبوّأ مكانتها كلغة خاصّة عمَّق وصال أهلها بها حفاظا على قوميّتهم وهويتهم، ولعل هذه المساعي المتقادمة من صميم التخطيط اللغوي بمفهومه المستجد.

يذكر كالفي أن جواشيم دوبلاي (Joachim Du Bellay) نشر كتابه في الدفاع عن الفرنسية والتمثيل لها (في 1549)، منطلقا من فكرة المساواة بين اللغات ليخدم مصلحة اللغة الفرنسية، من خلال جعلها على قدم المساواة مع اللاتينية، لغة قادرة على نقل الشّعر والعلوم، من أقواله: "إيّاك يا شاعرنا أن تستخدم أسماء الأعلام اللاّتينية أو الإغريقية، فذلك حقّا أمر لا معنى له، فإن فعلته كنت كمن يرقّع ثوبا من مُخمل أحمر بقطعة مُخمل أخضر... لم نعجب إذا كلّ هذا الإعجاب بالآخرين؟ ولم نجور على أنفسنا كلّ هذا الجور؟ ولم نستجدي اللّغات الغريبةوكأنّنا نخجل من استعمال لغتنا؟... لا ينبغي لك أن تخجل من الكتابة بلغتك"[1].

رغم ما لقيه كتابه هذا من نقد ظلّ يندرج في تيّار إيديولوجي لحرب لغوية في مواجهة الدّاخل (لفرض الفرنسية في فرنسا لغة للدّولة)، وفي مواجهة الخارج (لإثبات تفوّق الفرنسية على غيرها من اللغات التي هي لغات دول).[2]

يبدو أنّ الطّرق عُبِّدت لمثل هذه الدّعوات إلى أن نما ادّعاء بسطها في أوروبا حتى لم تستطع لغات أخرى منافستها بما في ذلك الانجليزية! وقد بسط كالفي حجج المدّعين! غير منكر خظوتها الحقيقية آنذاك بفعل ما هُيّء لها من عوامل ديمغرافية ووطنية واقتصادية وسياسية في ق 19، لكن أتت آخرته بما حدّ من توسّعها، بل رغب في إقصائها، بدءا من محاولات إعداد لغة عالمية ! وانتهاء بتحوّل الوضع الدّولي الذي أذن بتوسّع الانجليزية![3]

"اليوم، الفرنسيون لا يكفّون عن الشّكوى ، لا لأن دورها قد انحسر فعدد المتكلمين بها في ازدياد، ومجالات استخدامها غنية ومتنوعة، ولكنهم يشكون لأنهم لا يفتؤون يقارنونها بالإنجليزية، الفرنسية مريضة عندهم، ومرضها له اسم واحد: إنه الإنجليزية".[4]

ولهذا، الأهمّ بالنّسبة إلى فرنسا في هذه المرحلة هو أن تسهم في دفع خطر العولمة عن لغتها بشتّى الوسائل، واستطاعت فعلاً تجاوز كثير من الصّعوبات، وتحقيق كثير من الإنجازات، باستغلال كلّ ما يتاح

1 حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 109

2 مـــــــر ن، ص 112

3 ينظر: مـــــرن، ص 112 – 117

4 مـــــــرن، ص 23

من الإمكانات المحليّة والدوليّة والسّياسية والثقافية والقانونية والتقنية... ويمكن رصد بعض آلياتها التخطيطية فيما يلي:[1]

أ/- الإفادة من الحويط الأوروبي:

سبقت الإشارة في موضع الحديث عن الإيديولوجيا اللغوية (ضمن أهداف السياسة اللغوية) إلى سياسة فرنسا اليعقوبية التي لم تعترف بحقوق الأقليات اللغوي ة، لكنها تناقضت مع نفسها وباتت تشجّع اللغات الصغيرة واللغات الجهوية وحتى لغة الأقليات حتى تضمّ إليها أكبر عدد من دول المجموعة الأوروبية لمواجهة اجتياح اللغة الإنجليزيّة، وللحيلولة دون تفرّدها بالسيطرة على العالم.

ب/- الإفادة من منظمة الفرانكوفونية:

وقد أنشئت في 1970/3/20 (OIF)، حاولت فرسنا من خلالها إغراء مستعمراتها القديمة بوجوب إعطاء المكانة الأولى للغة الفرنسية، وهي غير طامعة في التوسّع الجغرافي فقط، بل تطمح إلى استغلال أبناء المستعمرات في تطوير هذه اللغة وإثرائها، ولهذا أنشئ في 1997 صندوق دعم هذا النوع من المشاريع، وعادة ما ترفع موارده المالية. وعلاوة على هذا، تفيد من تلك المؤسسات الدولية الداعمة للغة الفرنسية، وبخاصة الجمعية الدولية للبحث في تعليمية اللغة الفرنسية (AIRDF).

ج/- توفير الحماية التشريعية:

حدًّا لظاهرة النجلزة، عمد المشرّع الفرنسي إلى إصدار سلسلة من القوانين تلزم الفرنسيين أو المتعاملين معهم أو الذين يمارسون أيّ نشاط على التّراب الفرنسي أن يكتبوا عقودهم كلّها وإعلاناتهم الإشهارية ومعاملاتهم كلّها بالغة الفرنسية، وليس هذا غريبا على لغة فُرِضت بموجب أمر ملكيّ، أصدره الملك فرانسوا الأوّل في أوت 1539. ويلفت النظر مساس التشريعات نواحي الحياة كلّها، وهو ما نجده على موقع جمعية حماية اللغة الفرنسية (DLF) وموقع المفوضية العامة للغة الفرنسية (DGLF)، ومنها:

- منشور 1997/1/29 : يُلزم كلّ الوزارات في الحكومة تحرير مواقعها على الشّابكة باللغة الفرنسية.
- منشور 1997/3/6 : يوجب على المتعاملين في منظومات المعلوماتية والاتّصال أن تكون منتجاتهم وبرامجهم معدّة باللغة الفرنسية.
- مرسوم 1998/7/1 : يلزم النّاقلين العموميين والخواص أن تكون وسائل نقلهم ونوعية نشاطها معرفة باللغة الفرنسية، حتى ولو كانت مملوكة لأجانب، مادامت تعبر التراب الفرنسي.
- منشور 2001/9/20 : يلزم المتعاملين في ميدان التسويق والخدمات أن تكون السلع والخدمات المقدمة للمستهلك الفرنسي باللغة الفرنسية، مهما كان مصدرها.

[1] ينظر: مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكالبات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2013، ص132- 134.

- مرسوم 2002/8/1 : يلزم المتعاملين بكتابة كل ما يتعلق بالمواد الغذائية المعروضة للاستهلاك باللغة الفرنسية. وضمانا لفعالية كل هذا، سُبقت هذه المراسيم بآخر مؤرّخ في 1995/3/6 ليفرض عقوبات على جميع المخالفين أو المتهاونين في تطبيق تلك النصوص. والأ غرب من هذا جميعه أنّ فرنسا تتجاوز بقوانينها قطرها لتشترط لغتها في ميدان علاقاتها الخارجية.

د/- الحرص على حوسبة اللغة الفرنسية:

الثقافة اليوم منفذ اللّغات إلى البقاء، ولذا ترى فرنسا حريصة على تغذية اللغة الفرنسية بالمصطلحات المعلوماتية الجديدة، وتكلّف لأجل ذلك لجانا خاصة، ومن دلائل مبالغتها في التّمكين الرّقمي الفرنسي نشرها في الجريدة الرسمية!

أين نحن العرب من كلّ هذا ؟! سؤال يفرض نفسه تلقائيا، فيما يلي مشاهد وشواهد.

الدرس 12: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية) (1)

تمهيـــــد:

ما من ورقة بحثيّة عُنيت بمكاشفة وضع اللغة العربية في وطنها من أقصاه إلى أدناه إلاّ وتشهد بعظيم الفجوة بين المأمول والواقع، بسبب تخاذل أهل الحلّ والعقد في فرض السياسة اللغوية، رغم ما وشّى الدّساتير من قوانين وتشريعات! ورغم كثرة المؤسّسات اللغوية العربية المعنية بإصلاح شأوها محلّيّا وعربيّا وعالميّا!

ولا نظنّ أنّه بالإمكان عدّ تلك النّدوات العلميّة المتواترة إلى يومنا هذا، و ما أضافت إلى السّاحة العلمية شيئا يُذكر! ثم إنّ تتبع جهود المجامع اللغوية العربية يُفضي إلى الاتفاق على الافترا ق، حتى باتت الحاجة إلى اتحادها مسيسة، فكان اتحاد المجامع العربية الذي لم يبلغ منتهى غاياته لحدّ الآن! وحين تدرك تعثّر الأصل لا يعاب الفرع!

والقصد، إذا خاب صنّاع القرار في تنفيذ أحكامهم تحرّر المحكوم فعا ث فسادا! وإن امتلك نيّة الإصلاح وألفى ضميرا سياسيا واجتماعيا يعارضه، فزع إلى اللاّأمن يأتمن به! وهنا يغدو الباطل حقا، والحق باطلا، والخطأ صوابا، والصواب خطأ، وفي مشاهد اللغة العربية – عربيّا – يكتمل البيان! ...

أوّلا: واقع اللغة عربيـــــا:

لا يختلف اثنان في أنّ "الموقف الرّسمي للدّول العربيّة يتمثّل في الحرص على التّمسّك باللّغة العربية وتعزيزها وتشجيع استعمالها ونشرها وتأكيد وجودها في المنتديات العالمية جنبا إلى جنب مع اللغات المعتمدة فيها،"[1] وهذا ما تُشعر به دساتيرها وأنظمتها وتشريعاتها، إذ تُجمع على اتّخاذها لغة رسمية، بغضّ النّظر عمّا إذا كانت تتفرّد رسميّا أم تشاطرها في الرّسمية لغات أخرى. ولكنّ هذا الاتّفاق لا يمنع اختلافها في التّفعيل، ما جعل سياساتها غير واضحة عم ليّا، يقول الفهري: "البلدان العربية عموما لا تقرّ بسياسة لغوية واضحة تخدم لسان الهوية والسيادة."[2] وهذا ممّا يكتفى به للتّدليل على انفصام عُرى الوحدة العربيّة، لأنّ اللغة العربية هي بؤرة انصهار مكوّنات الأمة العربية، وقوام شخصيتها، ووعاء ثقافتها، وحبل وصال أجيالها، فإن لم تحظ بما يخدمها أُذِن بفكاكها، تماما كما يحدث اليوم، فالظّاهر أنّ العثرات التي أصابت المشروع القومي العربي لم تجد من يحدّ أسبابها، وقد عمّق الدين فجوة الشّرخ فازدادت القوميّة انتكاسا، وشعار "الدين لله والوطن للجميع" المحفوظ تاريخا شاهد على ذلك.

انطلاقا من هذا، صارت مأساة اللّغة العربيّة عامّة، " فأقطار عربيّة متعدّدة تعاني صورًا مختلفة من الاستهانة باللّغة الوطنيّة، ويمكن القول: إنّ العديد من عواصمنا تعيش تلوّثا لغويّا يأخذ أشكالا متعدّدة، فقد

1 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 79.

2 السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 157.

يكون خليطا هجينا يشبه "الشكشوكة" اللغوية التي تجترّها جموعُنا، ويستعملها بكلّ أسف أساتذة جامعيّون بل وسياسيّون عبر البرامج المتلفزة، وقد يكون تلوّثا شبه تام بلغة أجنبية." [1] وقد شخّص بعض الباحثين الدّاء فأحسنوا وصفه، وتبيّن لهم أنّ المرض الرئيسي الذي يعاني منه الوضع الثقافي العربي - فكرا ولغة وممارسة سيادية- هو تعدّد مناهج التّعليم في الوطن العربي بتأثيرات إقليمية مرَضية تطلق على العمليّة ألقاب مملكة في غير موضعها، فهي جزأرة وسعودة ولبننة وتونسة ومصروة وقطروة ونحوها كثير...[2]

لقد أصبح لكلّ بلد كتبه التعليمية، وأغلبها لا ترقى بالمتعلم إلى ما ينبغي أن يكون عليه، ومجرّد المقارنة بما يحدث في فرنسا يكشف سعة الهوّة بيننا وبينهم، فالمتتلمذ فيها يتلقّى نفس المنهج وذات الكتاب وعين الأسلوب مهما كان القطر الذي يضمّه، وهكذا يصبح الجميع جندا في جبهة الفرانكوفونية.[3]

هذا غيض من فيض أمسكنا بشيء منه فيما مضى، وبحكم أنّنا لا نقوى على تبيان ما يجري في كلّ الأمصار العربية من ممارسات التقنين أو عدمها، سنحاول الاكتفاء بما ورد من تجارب وصفها المهتمّون بالسياسة اللغوية، انطلاقا ممّا ورد في الأدبيات والوثائق الرسمية، وقد اتفقوا على أن أغلب الدول العربية اختارت سياسة التعريب، سواء بطريقة مبطنة أو معلنة، وقد صنّف صالح بلعيد وضع القرار السياسي للتعريب في الدول العربية إلى صنفين:[4]

- ✓ دول عربية نجح فيها التعريب دون قرار سياسي، وهي: سوريا، والسودان، وليبيا، واليمن.
- ✓ دول عربية نجح فيها التعريب بقرار سياسي وأخفق، وهي: مصر، والعراق، والأردن، والجزائر.

ثانيا: أشكال السياسات اللغوية العربية:

إمعان النّظر في وضع اللغة العربية في بعض الأوطان يكشف تنوّعا في أساليب التّس يس للغة، منها ما يكون سياسة احتواء، أو حياد أو اعتراف بالتعدّد...

أ/- سياسة الاحتواء (التّجربة السورية نموذجا)

سوريا بلد متعدّد الأعراق تلاقح فيه عدد من الأقلّيات الاثنية والدينية واللغوية عبر التاريخ، وموقعها الاستراتيجي جعلها محطّ رحال كثير من النّازحين واللاّجئين المضطه دين إثر الحروب والنّزاعات، ذلك ما يفسّر وجود الشركس واليهود والتركمان والأرمن على أرضها . ومتتبّع وضع هذه الأقلّيات عبر العقود يستنتج

---

1 محي الدين عميمور، راهن اللغة العربية في أوطانها، ضمن عدد خاص: العربية (الراهن المأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009، ص 55.

2 مـــرن، ص 56.

3 مـــرن، ص 56، 57

4 لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في ...! مجلة التعريب، ع24، 2002، ص 50 – 59.

*- سياسة الاحتواء مصطلح يطلق تحديدا على الاستعمال الممنهج لمجموعة من الوسائل التي غايتها تهميش أقلية لغوية أو تصفيتها نهائيا (ينظر: هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 41.)

انتهاج سوريا سياسة الاحتواء* لاسيما ما تعلّق بالكردية منها ، التي تمثّل ما نسبته 8% من مجموع السّكان، ولا يخفى أنّ لغة الأغلبية (80%) هي اللغة العربية، التي تتركّز في المدن الكبرى، أمثال: دمشق، وحمص، وحماة، وإدلب وحلب ومدن أخرى من غربها وشمالها ووسط جنوبها، وهذا ما يجعل لزاما للغة العربية أصنافا عدّة محكيّة، والعربيّة الشّمالية فيها تعدّ بمثابة اللغة المشتركة بينهم. ولاستضاح السّياسة اللغوية في سوريا يحسُن وصف المجموعات اللاّتينية فيها، وطرائق الحكومة في التّعامل مع لغاتها:[1]

* **الأكراد:** وهم النّازحون إلى سوريا من تركيا بين عامي 1924 – 1938، نتيجة القمع الممارس من طرف أتاتورك، وقد ارتكزوا في الشمال والشمال الشرقي منها (المنطقة الكردستانية) ومعظمهم يتلاغى الكورمانجية والعربية، وبعضهم لا يعرف غير العربية. سياسيّا، يحرِم النّظام السّوري الأكراد من التمتّع بالحقوق اللغوية والثقافية، بل إن ما يربو عن 60 ألفا محرومون من الجنسية السّورية والوظائف العامّة، بوصفهم أجانب عن البلد رغم طول عهدهم به.

* **الآشوريون والكلدان:** وهم من الأقلّيات اللغوية والدينية الصغيرة الوافدة إلى سوريا، بوصفهم لاجئين خلال الحرب الأهلية في العراق، ويتحدث الآشوريّ ما نسبته 0,2% من مجموع السكان.

* **التركمان:** يعود وجودهم في سوريا إلى فترة الحكم العثماني، يتحدثون لغة من لغات العائلة الألطية ، وقد حظيوا بعدّة امتيازات مقارنة بالأقليات الأخرى.

* **الأرمن:** هم مجموعة تركية، حلّت بالحدود الشمالية لسوريا مع تركيا، يعرف عنها التزامها بعاداتها، وتعليم أبنائهم في مدارس خاصة بلغتهم ضمانا لاستقرار هويّتهم.

* **الشركس:** هم من نسل المسلمين البدو الذين هاجروا من روسيا إلى سوريا، أغلبهم في محافظة القنيطرة.

* **اليهود:** لا تزال قلّة منهم تعيش في مدن سوريا، كحلب ودمشق، ولكنّها أقلّية دينيّة لا لغوية، لأنّهم يبتذلون اللغة العربية.

* **الجاليات المهاجرة:** لفظ العموم هذا يوحي بأجناس مختلة تفد إلى سوريا لسبب ما.

لا مرية أنّ تعدّدا لغويّا واضحا يصحب هذه التنوّعات العرقية، ومع ذلك لا تعترف الحكومة السّورية بحقوق الأقليات اللغوية، وتعطي كامل ولائها للغة العربية، ففضلا عن تعريب كلّ القطاعات الكبرى والحسّاسة، بما في ذلك الكليات العلمية كالطب والهندسة منذ زمن بعيد، توجّهت إلى تعريب المحيط، فزائر دمشق مثلا يلحظ لافتات المحلاّت التجارية معرّبة، بناء على قرارات سياسية استثنت المحالّ التي تمثل فروعا لوكالات عالمية، واشترطت أن يكتب الاسم بالعربية ولا يمكن أن يستغرق مقابله اللاتيني أكثر من

1 هدى الصيقي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 82 ، 83.

نصف مساحته، ولعلّ ما أشار إليه الإعلامي "نبيل طعمة" يختزل مقامها المحمود هناك، يقول: "بصرف النّظر عن اللّهجات التي نحترمها، فإن إدخالها إلى المناهج أو تعزيز الأجنبية على حساب العربية مرفوض."[1]

وبناء على هذا أوصت لجنة الأمم المتّحدة الحكومة السّورية بالمقترحات الآتية:[2]

* اتّخاذ تدابير ملموسة لمكافحة التمييز ضد الأقليات خاصّة الأكراد ، من خلال التسجيل في المدارس وإتاحة الفرصة لهم في استخدامها في شؤونهم الثقافية.

* تنفيذ خطّة وطنيّة للتعليم تتاح للجميع.

ومع ذلك، وحتى وقت قريب لم يُسمح للأكراد استخدام اللغة الكردية، ولا حتى تسمية أبنائهم بأسماء كرديّة، كما منعوا من إعطاء الشركات والمدارس الأسماء الكردية وحظر النشر بلغتهم، ومنذ بداية الحرب الأهلية في سوريا لم تعد هذه المحظورات صحيحة، فقد خلق الأكراد نوعا من الحكم الذّاتي منذ 2011.

عمادًا على هذا، وبالنّظر إلى حكم السّياسة اللغوية السّورية لا طاقة لأحد على نكران رشدها، بانتصارها للغة العربية عملا وعلما، ولكن حين توضع في ميزان العدالة اللغوية لا تحتملها كفّته، ففيها مضيعة لتلك الخصوصيات اللغوية الثقافية التي غدت جزءا منها وإن كان غير أصل فيها، فـ:

بِقَــدْر لُغاتِ المَرْءِ يَكْثُرُ عِلْمُـهُ وَتِلْكَ لَهُ عِنْدَ الشّدَائدِ أعْوَان

فبَادِرْ إلى حِفْظِ اللُّغَاتِ مُسَارِعا فكلُّ لِسَانٍ في الحَقِيقَة إنْسَان

ب/- سياسة عدم التّدخل (التّجربة السّعودية أنموذجا):

دستور المملكة السّعودية مائز من غيره، لأنّه مستخلص من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلّم، وقد جاء في القانون الأساسي الصادر من قبل الملك فهد (1992): "المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرّياض."[3]

والملفت للانتباه ألاّ وجودَ لسياسة لغوية مكتوبة، ولعلّ ذلك حادث بفعل عدم وجود أقلّيات لغوية تستدعي ترتيب الوضع اللغوي في البلاد باستثناء العمالة الوافدة، ويؤكّد ذلك تلك النّصوص القانونية في بعض القطاعات، ففي الإعلام مثلا ورد في المادة 39 من النظام الأساسي للحكم: " تلتزم وسائل الإعلام والنّشر وجميع وسائل التّعبير بالكلمة الطيّبة وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمّة ودعم وحدتها، ويُحظر ما يؤدّي إلى الفتنة والانقسام، أو يمسّ أمن الدّولة وعلاقاتها العامّة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه،

1 ينظر: (سوريا تعزّز وضع اللغة العربية في الحياة العامة aljazeera.net/news 2008/04/14).

2 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 84.

3 مــرن، ص ن.

وتبيّن الأنظمة كيفية ذلك." [1] وفي مجال العدل، كان المرسوم الملكي المؤرّخ في 1975 ينصّ على أن "اللغة العربية هي اللغة الرّسمية للمحاكم، على أنّه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشّهود الذّين يجهلون اللّغة العربية عن طريق مترجم"[2]، لكنّه ألغي بمرسوم ملكي صادر في 2007!

وفي قطاع الخدمات العامّة ليس ثمّة قانون يحدّد لغة المداولة والمراسلة، ولكن جرت العادة باستخدام العاميّات في التواصل الشفوي، وتحتكر الفصحى التواصل المكتوب.

وتشترط السّعودية لمنح الجنسية لمن ولد على أرضها من أب أجنبي وأم سعودية إجاده اللغة العربية، وتمنحها للأجنبي الذي يجيد اللغة العربية تحدّثا وقراءة وكتابة! وفي نظام العمل أيضا يُعتمد النص العربي دون غيره في السّجلاّت والملفّات والعقود!

إنّ هذه المراسيم الملكية تؤكّد انتهاج السّعودية سياسة التّعريب، رغم قلّة التّشريعات الموجّهة لتحديد مكانة اللغة العربية، ولعلّ تأسيس مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية أبلغ الشواهد على مساعيها في حفظ اللسان العربي، وهو ساع إلى تحقيق الأهداف الطموحة الآتية: [3]

- المحافظة على سلامة اللغة العربية.
- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها.
- الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلّمها.
- العناية بتحقيق ونشر الدّراسات والأبحاث والمراجع اللغوية.
- وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.
- تكريم العلماء والباحثين المختصّين في اللغة العربية.
- تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسّسات والهيئات الحكومية.

يقول وزير التعليم العالي والمشرف العام على المركز: "ابتهج المتخصّصون في اللّغة العربية بالقرار الحكيم من لدن خادم الحرمين الشّريفين (...) وذلك بتأسيس المركز الذي يأتي استجابة حكيمة من لدنه للحاجات الحالية والمخاطر المستقبلية، أما الحاجات الحالية فأبرزها: الحاجة إلى تعزيز الهوية اللغوية في البلاد العربية (...) وأما المخاطر فتتجلّى في ضعف الحضور اللغوي لكثير من اللغات العالميّة في مقابل سطوة لغة واحدة أو اثنتين، وذلك بتأثير العولمة (...) كما تتجلّى المخاطر في دول الخليج العربي خاصة بكثرة العمالة غير العربية نتيجة للاقتصاد المزدهر، ممّا يؤثّر بشكل أو بآخر في الهوية اللغوية لتلك الدّول."[4]

---

1 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 85

2 م.ن، ص ن.

3 مركز عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية (ar.m.wikipedia.org/wiki)

4 خالد بن محمد العنقري، العمالة الأجنبية تهدّد لغة الضاد، السبت 2013/12/28 (al.madina.com)

على ذكر العمالة، توصف سياسة السعودية لغويا بالحياد، لأنها "لا تقدّم أي قوانين أو خدمات لتسهيل التواصل الاجتماعي وتجنّب الصراعات اللغوية والصعوبات الثقافية وسوء الفهم،" [1] فسياسة التعريب فيها من المسلّمات، ومن يتتبّع تلك الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة يرى بأمّ عينيه أنها تقوم على بعض الأسس العلمية، حيث لا تكتفي بالدعم المادّي فقط، بل تتجاوزه إلى تأهيل المعلّمين وتدريبهم وطباعة الكتب وإقامة الدّورات وتقديم المنشورات العلمية والقيام بالدراسات التقويمية للجهات التي تعمل في هذا الميدان، وإنشاء الكراسي العلمية في الجامعات العريقة، وكذلك إقامة معاهد تعليم اللغة العربية في الداخل والخارج ، فمن المعاهد الخارجية والكلّيات التي أنشأتها المملكة : [2]معهد العلوم الإسلامية والعربية في إندونيسيا ، معهد العلوم الإسلامية والعربية في أمريكا ، معهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا ، المعهد العربي الإسلامي في طوكيو، المعهد الإسلامي في جيبوتي.

ج/- سياسة الثنائية اللغوية (التجربة الجيبوتية أ نموذجا):

يتكوّن النّسيج المجتمعي في جيبوتي من القوميّتين: الصومالية والعفـرية، إلى جانب جالية عربية منحدرة من شمال اليمن، وقد خضعت للاستعمار الفرنسي ما يزيد عن قرن، ومع ذلك تنحو في سياستها اللغوية منحى ثنائيا، حيث ورد في دستورها ضمن المادة (1): "لغاتها الرسمية اللغتان: العربية والفرنسية"، [3] وهي سياسة مستغربة بالنّظر إلى لوازم التشريع اللغوي الس ياسي كما تنصّ عليه مبادئ السياسة والتخطيط اللغويين، إذ لا يتحدث باللغة العربية سوى 15,4% من مجموع سكانا، ويتلاغى الفرنسية ما معدّله 21%، أما الصومالية وهي اللغة الجامعة والمشتركة فتستعملها نسبة 61,1% وتوظف العفرية عند 20,4% منهم.[4]

بعد استقلالها سارعت جيبوتي إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وعملت حكوماتها المتعاقبة على حفظ هويتها العربية والإسلامية، حيث يحظى التعليم العربي فيها بإقبال كبير، وإن كان التعليم الفرنسي لا يزال يحتلّ الصّدارة فيها منذ استقلالها، ومن الغريب أنها تشجّع على أن يكون التعليم بالصومالية والعفرية في رياض الأطفال! وفي هذا من فوضى تعلم اللغة عند الفرد الجيبوتي ما لا يخفى!

بناء على هذا، يحكم على سياستها اللغوية بالاضطراب وعدم الموازنة! لأن اللغة الجامعة لا تحظى بإجراءات التّعزيز الملائمة مقارنة باللغتين الرّسميتين! فكفاية التعليم بهما خرق صريح لمبدأ العدالة اللغوية ونكران للحقوق اللغوية، بله ترتيب تدريجي لانفصام هوياتي تخشى عواقبه!

1 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي) ص 86

2 ينظر: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية في سطور الأربعاء 2018/09/19 (spa.gov.sa)

3 مر س، ص 89.

4 مرن، ص ن.

إنّ هذه التّجارب الثلاث لا تنفي وجود أشكال أخرى للسّياسات اللغوية العربية، ففضلا على أنّ هذه تتقاسمها دول عربية كثيرة، نلفي أيضا سياسة التّعدّد اللغوي كما هو جارٍ في جزر القمر ولبنان، والسياسة اللغوية المختلطة كما تشهدها موريتانيا والسودان، وتستمسك مصر والجزائر وقطر وتونس وليبيا بسياسة إعلاء اللغة الرسمية... وهي على اختلافها تشهد للغة العربية بوضعها المأزوم عربيّا، مع واجب الاعتراف بالجهود المشتركة والخاصّة رغبة في استنهاضها، ويبدو أن الأمر يتطلب إعادة صوغ النظرية القومية، لأن "الفكر القومي بدون لغة قومية هو كائن يفتقد كلّ الحواس، وبالتالي فاقد صفة الفكر."[1]

1 محي الدين عميور، راهن اللغة العربية في أوطانها، ص58.

الدرس 13 : السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية) (2)

تمهـــــــيد:

تجمع الدلائل التاريخية والحضارية على أنّ "أهم ما يميّز هذه الأمة أنها تتعامل بلغة واحدة: عقيدة وسلوكا وبحثا وتدريسا، فلغة التراث، ولغة القرآن، ولغة الدّ رس، ولغة الحديث واحدة، أو يجب أن تكون واحدة، رغم اختلاف البقاع وتشتّت الأصقاع بعوامل سياسية استد مارية عبر حقب التّاريخ، إلاّ أنّ رابطها اللغة العربية، التي حاول الاستدمار أن يطمسها ويمحو معالمها."[1]

وما دامت هذهالحظوة معلومة في بناء الصّرح الحضاري للأمّة العربية والإسلامية، فإنّ الالتفاف حولها وحمايتها وتطويرها مسؤولية كبيرة، يتوقّف عليها فرض الوجود ورسم الحدود، يقول صالح خرفي: " إنّ فوز الأمّة العربية في معركة الهوية الثقافية متوقف على الاعتماد على المنطلقات القومية في السّعي لإثبات الهوية وتأكيدها، وفي طليعة تلك المنطلقات اللغة العربية، فهي الطّليعة المتقدّمة والصفّ الأمامي، ورأس الرّمح في معركة الهوية."[2]

واقعيّا، للأسف لم تعد اللّغة تحمل هذه القيمة، فما أعظم شواهد إهانتها، لدرجة أن باتت غريبة بين أهلها، إنها في حالة حرب، الدفاع عن الذات يشغلها، دفاعها أمام الغزاة من الخارج وأمام الضعفاء من الدّاخل، ولا ريب أن عداء القريب أعظم خطرا ومفسدة من عداء البعيد! لاسيما حين تفكّكت القومية العربية فغدت قوميّات متفرّق لكلّ منها منهجها في التّعريب أو التّغريب!

أوّلا: اللغة العربية في أوطانها: الرّاهن والرّهان:

تتّفق الدّول العربية في الأوضاع اللغوية التي تعرقل مسار نهضة اللغة العربية، وهي أوضاع تتقاسم العامل المحلّي قبل العالمي، وهي كثيرة لا تكاد تعدّ، يشار إليها من باب التّحسيس والتذكير بالواجب إزاء اللغة العربية، وقد أحسن محمد بوحجام جمعها في نقاط مختزلة، منها:[3]

- اتّهام اللغة العربية بالعجز عن الإبداع ومواكبة العصر.
- ضعف العصبية القومية عند بعض أبناء العربية.
- إهانة المحيط للغة العربية.
- التباهي بتطعيم الكلام العربي بالألفاظ الأجنبية.
- إهانة اللغة العربية في ميادين التدريس.
- حرمان الناشئة من سماع اللغة العربية في أوساطهم.

---

1 محمد بوحجام، راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ص 172.

2 مر ن، ص ن

3 مـــرن، ص 174- 191.

_ صمت المثقّف عمّا يحدث للغة العربية.
_ الاستعمال المشوه والغريب للغة العربية.
_ الانهزام النّفسي وسحب الثّقة في اللغة العربية.
_ مزاحمة اللهجات المحلية للغة العربية.
_ تعجيم اللغة العربية.
_ خطر الفضائيات
– تقلّص فرص الشغل في أسواق العمل العربية.
_ أخطاء العالم وجناياته.
_ غياب سياسة حقيقية ورغبة جدّية لتقوية اللغة العربية.

بناء على هذا، باتت الدّعوة إلى التجمّع حول اللّغة روحا وعملا لا تنقطع، من أجل الظّفر بالوحدة، إذ "لا تتمّ الوحدة السياسية وتستقيم النّظم الاجتماعية في شعب من الشّعوب إلاّ على أساس الوحدة اللغوية ، التي تصبح للشعب بمثابة رباط سحري، يجذب أفراده بعضهم إلى بعض، وليوثّقوا الصّلة بينهم فيفكّرون بعقل واحد."[1] ويمكن أن نستشعر حرص أولي الأمر على محاولة بلوغ هذا المنتهى من خلال قانون اللغة الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية بوصفه عملا عربيا مشتركا، الغاية منه سنّ تشريع يستأنس به أصحاب القرار وصنّاعه والمسؤولون والمخطّطون والمشرّعون والقانونيون، ويستفاد منه في وضع سياسات لغوية تخ دم الصالح اللغوي العربي العام وقد جاء هذا القانون في سياقين[2]:

1/ قانون اللغة العربية في الدول العربية:

ورد في ديباجة هذا القانون أسباب صدوره: "نظرا لغياب مرجعيّة قانونية لغوية يستند إليها صنّاع القرار، وواضعوا السياسات والمشرعون في جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية (...) من هذا المرتكز يأتي قانون اللغة ليسهم في تشجيع الدول العربية والمؤسّسات من أجل وضع قوانين وضوابط وسياسات تنظّم وضع اللغة، وتؤسّس للتّخطيط اللغوي، بما يخدم المصالح الفردية والاجتماعية والوطنية والعربية."[3] ويتضمّن هذا القانون فصولا سرتة، تندرج تحتها عدة بنود في موضوعات شتى، اهتمت بترتيب المشهد اللغوي في البلاد، ابتداء من تحديد واجبات الدولة اتجاه اللغة الوطنية، مرورا بتحديد دور الهيئات العربية والوطنية للتعريب والترجمة، وسنّ هذا القانون بنودا في تعريب المؤسسات الإعلامية والثقافية والتقنية

1 محمد بوحجام، راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ص 193.
2 ينظر: هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 94
3 مر ن، ص ن

والتجارة والصناعة، كما تضمّن بنودا في ترتيب المشهد اللغوي ووضع اللهجات واللغات المحلية، بوصفها جزءا من التنوّع الثقافي في المجتمع، ووضع اللغات الأجنبية في المدارس والجامعات وتحديد دورها في التعليم.[1]

2/ قانون اللغة العربية في الدول الإسلامية:

جاء في ديباجته أيضا: "وُضع هذا القانون لتفرّد اللغة العربية عن أية لغة أخرى، وذلك لأن الله اصطفاها من بين سائر اللغات، كي يخاطب بها الكون وما به من كائنات، مؤكدا التميّز الذي خصّت به اللغة العربية مقارنة بغيرها من اللغات الأخرى. وتقوم الشعائر الإسلامية على الثوابت والمرجعيات والمصادر الدينية التي يقوم عليها الدين، وذروة تاجها اللغة العربية التي اصطفاها الله لتكون لغة لوحيه المبين، واللغة العربية تعدّ من الثوابت الدينية التي لا يستقيم الدين إلا بها ، وتخضع للقاعدة الشرعية التي تنصّ على أن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) من هنا وجب على كلّ مسلم أن يتعلمها، ليقوم بواجباته الدينية، حتى يستطيع أن يصلي ويقرأ القرآن ويفهم معانيه ومفردا ته (...) كما يتحتّم على جميع الدول المسلمة والمجتمعات الإسلامية تحمّل مسؤولياتها بتعليم اللغة العربية لغة ثانية إلى جانب لغاتها الوطنية."[2]

ومن فصول هذا القانون ما سمّي بالعقوبات، ويشتمل ثلاث مواد تقتضي إلحاق العقوبة بمن يخالف قانون اللغة العربية، ويتسبّب في إقصائها وتهميشها، سواء كان ذلك من قبل الأفراد أو المؤسّسات، [3] وهي النقطة المنفذ للحكم على هذا القانون جملة، فقد غلب عليه التنظير، وتأرشفت مضامينه، والواقع اللغوي العربي عامة غني عن البيان! ولعلّ هذا ما رجّح قطريّة قانون اللغة العربية، حتى بدت بعض الدول العربية أحزم من غيرها، وأخرى تقول ما لا تفعل، وفي تبيان التجربتين: المشرقية والمغربية يتبيّن القصد.

ثانيا: تجربتا المشرق والمغرب لغويّا:

لا يخفى على ذي نهية المشهد الفرّاق بين وضع اللغة العربية في بلاد المشرق العربي وبلاد المغرب العربي، فهي في هذا الأخير في صراع دائم مع الفرونكفونية المتجذّرة بفعل العامل التّاريخي، ولا تزال تنكل بالمرجع الهوياتي، أما في دول الخليج فإن الإقبال على اللغات الأجنبية يفسّره تطلّعها إلى مواكبة المنجز العولمي، فباتت تشجّع على تدريسها، لارتباطها بسوق العمل، فاللغة الأجنبية غدت معيارا يحظى على أساسه الفرد بفرص وامتيازات وظيفية.

أ/ التّجربة المشرقية:

المشكلة في المشرق ليس في تعليم اللغات الأجنبية، وإنّما في تقديسها واستحواذها على وظائف اللغة الرسمية ومنزلتها في كثير من المؤسسات والمراكز، يضاف إليها مشكل الهجين اللغوي الذي أصبح المهدّد

1 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 95

2 مـــــر ن، ص 95.

3 مـــر ن، ص96

الأكبر للغة العربية، بناء على كثرة العمالة الأجنبية، خاصة في مؤ سّساتها السلبية على الاكتساب لدى الطفل، ويزداد الأمر سوءا إذا علمنا أن الإمارات العربية المتحدة مثلا اتجهت نحو اعتماد اللغة الانجليزية في تدريس العلوم والرياضيات، بدءا من الصف الأوّل الابتدائي، بحجّة تأهيل الطلاّب للدّراسة الجامعية ومتطلّبات سوق العمل ! وليست قطر ببعيدة عن هذا، إذ طغت فيها المدارس الخاصة، والتي صمّمت مناهجها الخاصة باعتماد اللغة الانجليزية، وتفاقم الوضع وبدت الاستفاقة على جميع أصعدتها، "فحرصا من الشيخة موزا بنت ناصر على النهوض باللغة العربية ودعم عملية التعليم والتعلم باللغة العربية الفصيحة المعاصرة (...) قرّرت إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية، وقرّرت بدء العمل بهذا المشروع العالمي في 2013/03/17."[1]

وإذا استحضرنا مصر نجد أهلها يعترفون بما تحياه اللغة العربية من إهانة كبرى، لاحتلال الدراجة محلها، لاسيما في التعليم بجميع مراحله. واستقراء إعلام لبنان مثلا يكشف عنفا لغويا صريحا تجاه اللغة العربية من خلال انتحائها منحى تعدّديّا تحظى فيه الانجليزية والفرنسية على السّواء بالتوظيف القانوني المعقلن.

ويبدو أنّ العراق أيضا لم يسلم أو ينج من أزمة التّعدّد اللّغوي، فرغم أنّ دستوره يحظر أيّ تمييز بين المواطنين بسبب العرق أو الدين أو اللغة (لكثرة أجناسه)، ويكفل الحقوق المشروعة للأقليات كافّة ضمن الوحدة العراقية، لدرجة أن فتح الباب أمام الشعب بإمكانية ترسيم لغات أخرى على مستوى المحافظات احتراما لرغبة القوميات الشعبية، ولكن الواقع يخالف المذكور تماما، إذ لم تتمكّن العراق حتى الآن من تنفيذ ثنائية اللغة المعترف بها رسميا، وتنحو صراحة نحو ثنائية: العربية والانجليزية.

وإذا علمنا أن مجمع اللغة الأردني يسعى جاهدا إلى إزالة التشوهات اللغوية من على واجهات المحالّ التجارية أدركنا أن حال اللغة العربية في الأردن من حالها في غيره.

والجارة سوريا هناك تنزف بحكم شعارها اللغوي العربي، وما أكثر المضلّلين السّاعين إلى تفكيكها من مدخل اللغة !أما فلسطين فجرحها اللغوي أعمق وأبطأ شفاء ما دامت علّة الوطن أصلا لم تستطب! والعبرنة تهتك عرض العربية جهارا!

ب/ التجربة المغربية:

ظلّت اللغة الفرنسية مهيمنة على بلاد المغرب العربي بعد استقلالها، بل إن أثرها صار أشدّ وطأة عما كان عليه وضعها فترة الاستعمار، لاسيما في القطاعات الحيوية الحساسة كالتعليم والإدارة، ويبدو أن العولمة تباشر استعمارا جديدا بفعل تمشي اللغة الانجليزية بوصفها لغة الحداثة والتقانة، ومع ذلك ورغم سوء أحوال اللغة العربية في هذه البلاد، تماما كما يحدث في نظيرتها الشرقية، تسعى جاهدة لضمان استقرار الهوية العربية انطلاقا ممّا تؤسّسه من مجالس وهيئات تسهر على خدمة مصلحة اللغة وطنيّا، كتوليد المصطلحات وتأليف المعاجم وتعميم استعمال اللغة العربية في مجال التعليم، والتمكين التدريجي للغة العربية في القطاعات الرسمية.

1 هدى الصيفي، السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 96

في ليبيا مثلا يكفل القانون لكلّ مواطن الحقّ في التعليم واختيار نوع المعرفة المناسبة مع اشتراط التدريس باللغة العربية، ولكن هذا لا ينفي وجود المدارس الخاصة التي تعلّم باللغة الأجنبية (الانجليزية والفرنسية والإيطالية) وتلقى إقبالا معتبرا من الليبيين والأجانب المقيمين هناك.

ورغم أنّ ليبيا راعت وجود هؤلاء تعليميا لم تراع حقّ البربر في التعليم بلغتهم، بل إنها تجاهلت وطمست تاريخهم في الكتب المدرسية. [1] وتحتل الانجليزية فيها مكانا مرموقا، إذ تعلّم منذ الصّفوف العليا في التعليم الابتدائي وصولا إلى الجامعات، وأصبحت لغة للعلوم والتكنولوجيا والطّب، وفي 1986 ظهرت تلك الإيديولوجيا غير المؤسّسة، إذ أعلن القذافي القضاء على اللغة الانجليزية لصالح الرّوسية على جميع المستويات، إلاّ أن هذه السياسة لم تطبّق، فسرعان ما تراجع عن قراره بسبب الضغوطات الخارجية.

وفي الجارة تونس "يتم تدريس جميع المسائل المتعلقة بالعلوم الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا في كل مرحلة من مراحل التعليم الأساسي باللغة العربية،" [2] ويسير التعريب في التعليم العالي ببطء، وينحصر غالبا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أما الفرنسية فتحتكر التّخصّصات العلميّة والتّقنية، ومن الغريب أن يراوغ السّاسة عبر القانون، حيث ورد في قانون التعليم العالي (2008) / المادة 2: "التعليم العالي والبحث العلمي له مهمة أساسية هي ترسيخ اللغة العربية والتمكن من اللغات الأجنبية من أجل التفاعل مع التقدم الشامل وتنمية التبادل الفكري،" [3] وهذا ما أدّى إلى تشكيل ما سماه محمود الذوادي " الحداثة التونسية المغشوشة"، يقول: " يتجلّى من تحليل منظومة الأصالة وصفاء المنبع والجوهر، أي أنها بتعبير ثان، مشوّهة فاسدة وعاجزة عن كسب رهان الحداثة الحقيقية التي تنعم بها المجتمعات الحديثة. [4]

باختصار، "تبرز التّجربة التونسية من خلال أنواع الازدواجيات اللغوية الثقافية الحداثية في عهدي الاستعمار والاستقلال قوّة تهيّؤ الشخصيّة القاعديّة للنّخب التونسية الحداثية إلى أعراض الاستلاب اللغوي الثقافي المؤدّية إلى الاغتراب اللغوي الثقافي." [5]

ويمكن اختزال التّجربة المغربية من خلال ما أشار إليه ع بد العلي الودغيري قائلا: "كان المغرب من الدول التي عرفت ساحتها الثقافية خلال العقدين الأخيرين على الأخصّ حوارا ساخنا حول موضوع الهوية الثقافية، وقد أفرز إشكاليات أساسية ثلاث:

أوّلها إشكالية الصراع بين العربية والفرنكفونية بحكم العامل التاريخي / الاستعماري، الذي جعل الفرنسية تحظى بالسيادة المطلقة في مختلف مجالات الاستعمال.

---

1 هدى الصيفي، السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص 101.

2 مـــرن، ص 102.

3 مـــرن، ص 102.

4 الازدواجية اللغوية الأمارة، ص 214.

5 مـــرن، ص 116، 117.

والثانية متعلقة بوضعية اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة وعلاقتها باللغة العربية، ومعلوم تدخّل الاستعمار أيضا في تغذية النزاع بين الفئات الاثنية بناء على اختلاف ألسنتها، وأضيفت إليه عوامل أخرى داخلية وخارجية أدّت إلى تسريب قدر كبير من الشكّ في وحدة الهوية الثقافية في المغرب.

وأما الإشكالية الثالثة فهي التي يطرحها وضع الثقافة المغربية إزاء العولمة وما تثيره من مخاوف على مستقبل الهويات الوطنية."[1]

إنّ كلّ إشكالية تطرح انشغالات لا حصر لها، وقد أدّى هذا إلى اختلاف الأنظار واحتدام النقاش ، فبين مناصر ومناهض تنامت دعوة المختصّين إلى "الاستنهاض عبر التّنوير، وإنضاج القدرة على التفكير وتقوية ملكة النّظر النّافذ، والرؤية الواضحة، والاستمساك بالعزّة والكرامة ، واستكناه الذّات، والتواصل اليقظ، وروم التّعدد والتّوحّد في آن "[2]، وهذا ما يُستشعر تحديدا من مشاريع الفهري التنموية ، الرامية إلى بناء جديد "يعتمد نموذج 3ل، بحيث يمكن للمغربي آنئذ أن يعتزّ بلغته الوطنية الرسمية، ولغته الوطنية الأم، واللغة الكونية التي يتعلمها دون أن يقع في بخس أو ميز ضدّ الواحدة أو الأخرى."[3]

ويقول واصفا سياسة بلده اللغوية قائلا: "فالسياسة الحالية رغم ادّعائها العصرية والجدّة، تمثّل استمرارا للماضي، لأنّها توظّف الإقصاء والميز، وتخونها المشروعية والديمقراطية."[4]

إنّ تلك الوقائع اللغوية المشتركة- عربيا- لم تمنع السّعي الجماعي العربي (الدولي والفردي) لاستنهاض اللغة العربية، ممثلا في المجامع والمجالس والهيئات العلمية واللغوية، والمنظمات والاتحاديات الجامعة، ومع أن جهدها محمود وملموس إلى حدّ معتبر إلا أنها لا تعزّز التّوجه القومي العربي بقدر ما ينذر بانفصال الجبهات العربية!

بناء على هذا، تبدو الحاجة إلى الالتفاف على المصلحة القوميّة العربيّة مسيسة، ولا شكّ أنّ الانطلاق من سياسة لغوية واضحة مشتركة مشفوعة بتخطيط لغوي فعّال - يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية- يبادر بضبط الممارسات اللغوية عربيا، لأن "التماس التطور مبدؤه في الاحتماء باللغة القومية، وليس في الهروب منها، والحماية مسؤولية متبادلة بين المواطن ولغته، والحماية لا تعني التقوقع، الذي يكتم أنفاس اللغة، ولكنه التفتح الأصيل الذي يجدّد دورتها الدموية."[5]

---

1 ينظر: اللغة والدين والهوية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، (د.ط)، 2000، ص 129 – 144.

2 ينظر: ع القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، أسئلة متراكمة، ص 7، 8.

3 م ـــــرن، ص 14.

4 م ـــــرن، ص ن.

5 محمد بوجحام، راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ص 194.

الدرس 14: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (التجربة الجزائرية):

تمهيـــــــد:

تندرج الجزائر ضمن البلدان العربية المتوسطة التجانس، إذ توزّع التكوينات الا ثية فيها ما بين العربية والبربرية، وإذ كانت الغالبية عربية اللسان، ولم يحدث أن شكا التاريخ سوء علاقتهما،"فنحن الجزائريين موزاييك متنوّع مرَرْنا من العهد النوميدي الفاخر إلى العهد الروماني والوندالي والبيزنطي المارّ إلى العهد الإسلامي الباهر إلى العهد الفرنسي المدمّر وإلى عهد ثورة نوفمبر والاستقلال الزاهر شعب واحد ، واحد."[1] وقد ألقى الدين الإسلامي بظلاله الوافرة على أفراد المجتمع الجزائري فألّف بين قلوبهم وزادهم تآخيا، مع الاحتفاظ طبعا بوجود أقليات دينية لم تشتك هي الأخرى تعنيفا أو نفورا.

إنّ هذا التّنوّع الاثني يخلّف لزاما تنوّعا لغويا، يمكن تصنيفه بحسب درجة انتشار اللغة اجتماعيا، إذ تبدو العربية السّمة الأساسية المحدِّدة، وبفضلها تتقاسم الجزائر الرقعة الجيوسياسية مع العالم العربي، ثم تأتي البربرية محتضنة قبائل مختلفة من قبيل: الشاوية، التوارق، بني مزاب، القبائل...

أمّا اللغة الفرنسية فتمثل أصغر دائرة لغوية في الجزائر، ومع ذلك يدها طولى بين العرب والبربر معا وهذا ما زاد من حظوتها الاجتماعية، ونأسف لهذا حين نعلم دسائس أصحابها زمن الاستعمار، فقد صرّح وزير التربية آنئذ قائلا: "يتعيّن على مدرستنا بسط هيمنة لغتنا على اللغات المحلية المختلفة ، وتلقين المسلمين القيم التي نستضمرها نحن عن فرنسا ودورها في العالم، وإحلال المفاهيم الأولية الدقيقة للعلم الأوروبي محل الجهل !"[2] وما أقبحه من وصف! وفعلا، "بعد السيطرة العسكرية، شرعت سلطات الاحتلال في تطبيق خطة للتوغل في الأذهان والقلوب، لتدجين الأهالي وتحقيق حضورها مع ما تسميه التهدئة."[3]

ولا تزال فرنسا إلى يومنا هذا حريصة على مساعدة الدّول الفر ونكفونية، لكن بشرطين صريحين أو ضمنيين، أولهما ا التلقين كليا أو في أغلب الأسلاك التعليمية باللغة الفرنسية، وثانيهما أن تكون الفرنسية لغة مصالح الإدارة العمومية، وقد أذن هذا بنمو اعتقاد جمهور كبير أن الانخراط في الحداثة مشروط بالإبقاء على مستعمر الأمس شريك اليوم، من خلال الاحتفاظ بلغته! ولهذا، فرنسا ترى أنّ المحاولات المتكرّرة في الجزائر لإحلال اللغة العربية محلّ اللغة الفرنسية مساس بمكاسبها التّاريخية، ولا نستبعد أن تكون خلف عرقلة مشروع التّعريب ما زاد من رجاحة كفّها نطقا وكتابة.

---

1 صالح بلعيد، في الهويةالوطنية، دار الأمل، الجزائر، (دط)، 2007، ص 29.

2 خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ص 29.

3 محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 298.

أوّلا: الحقائق اللغوية في الجزائر:

يوصف الواقع السوسيولساني في الجزائر بالتّعقيد، لتمحوره حول أقطاب ثلاثة، هي: اللغة الأم، وتكون عربية أو أمازيغية، ثم لغتان مكتوبتان هما: العربية والفرنسية. ومن الممكن حصر تمظهراته كالآتي:

1/ الازدواجية اللغوية:

ويراد بها وجود شكلين مختلفين للغة الواحدة، يستخدم أحدهما في الوظائف الرسمية، وفي ضدّها يوظّف الآخر، [1] ففي اللغة العربية مثلا يتبدّى المظهر الفصيح مكتوبا، وي وسم با لشّكل اللغوي الأعلى، ويتبين المظهر العامي/ اللهجي منطوقا، موسوما بالشكل اللغوي الأدنى لا تحاملا أو انتقاصا، وإنما بحكم ما يعتريها من خصائص اجتماعيا. [2] قد يظهر الأمر سهلا حين نسقطه على الوضع اللغوي في بلادنا، فتبدو لنا اللّغة الفصحى حاضرة في الرسميات، وتعتلك العامّة في الحياة اليومية لهجات وعاميات لا تكاد تحدّ، لكن لا يخفى على جزائري اختلاف المسلك اللغوي العربي عن نظيره الأمازيغي، فكيف يمكن عندئذ فهم السياسة اللغوية الطامعة إلى تحقيق العدالة اللغوية بينهما؟ وهل هذا يعني أن الأمازيغية لغة قائمة بذاتها تفرض على المهتم إخراجها من صنف الازدواجية إلى الثنائية؟ أم إنها لهجة بلغت من الكمال ما سوّاها لغة تبحث عن التمكين؟ أم إنها مجرد لهجة تغذّي التنوّع الثقافي ووجدت شرعيّتها في ظلّ الصّراع السياسي؟!

أ/ اللغة العربية ومشوباتها:

نطقت الجزائر بالعربية منذ وصول الجيوش العربية الفاتحة المتعاقبة، والتي كانت لها اليد الطولى في تعريب المغرب وأسلمته، يقول صالح بلعيد: "إذا كان قبول اللغة العربية من قبل الأجداد والأهالي طوعا، فنحن لسنا في موقع لنضع الأجداد محلّ تساؤل أو التّراجع عن هذا الفضل النّبيل، فلقد قبلوها وعملوا على نشرها، وبذلك أصبحت ذاتنا وأصبحت امتدادنا في الزّمان والمكان." [3] إنّها مورثنا المتأصّل فينا، وزادنا استمساكنا بالإسلام إقبالا عليها حتى غدت جزءا منا، يتمظهر في مستويات مكتوبة ومنطوقة، كثيرا ما تحتكر الفصحى منها أوّلها، وتجمع الثانية العامية أو الدارجة.

ووضعية العربية الكلاسيكية / الفصحى لا تختلف في الجزائر عن تلك التي تعيشها في البلدان الأخرى، لأن ظاهرة التّواصل بالعربية الفصحى ظاهرة معقّدة وشائكة في الوطن العربي كلّه ذلك أننا ما سمعنا مواطنا عربيا رسميا خارج الرسميات ولا مواطنا شعبيا خارج المدارس والجامعات تنحلّ عقدة لسانه بجمل عربية واحدة مستقيمة إلاّ نادرا. [4] فالمتكلم الجزائري على غرار المتكلم العربي عموما يتأرجح دوما في علاقاته باللغة

---

1 ينظر: إبراهيم صالح الفلاي، ازدواجية اللغة النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد، السعودية، ط 1، 1996، ص 10.

2 م ـــــــرن، ص 19.

3 صالح بلعيد، في الهوية الوطنية، ص 35.

4 عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 67.

العربية بين جانب إيجابي وجانب سلبي، متردّدا بين وفائه لأصالة النموذج ولماضي التراث وقيم ه الذي تنقله له لغته، وانجذابه نحو حداثة هذا القرن التي يصبو إلى الوصول إليها حتى وإن كان ذلك بلغة الآخر."[1]

وقد ترفع الغرابة عن هذا السّلوك إذا علمنا سطوة العاميات/ اللهجات على لسان العربي/ الجزائري فهو يحيا عليها وينهل منها، حتى تبدو له الفصيحة لغة ثانية، ويفيد من سابقتها لتعلّمها، ويمكن تفسير هذا من منطلق أن اللغة الأم هي أعلق في النفوس من أيّ لغة أخرى يمكن أن تتقن، فهي التي تلازم الفرد في معظم سياقاته الكلامية نظرا إلى ما تحقّقه له من طلاقة وعفوية.

اشغلت خولة طالب الإبراهيمي بالتّوزيعات الجغرافية لهذه العاميات، فوجدتها رقعا أربعة متمايزة: شرقا ووسطا وغربا وصحراء، وبوصفها تمثل اللغة الأم باصطلاح كثير من الباحثين تعالت نداءات إحلالها محلّ الفصحى، وقد أحسن أهل الاختصاص الرد، منددّين بما سبّبته من هجين لغوي غذّاه اقتراضها من اللغات الأجنبية، يحول دون أن يستتب للعربية أمر! لاسيما في ظلّ إباحتها لغة للإعلام والفن والإشهار والأدب!

ب/ العربية والأمازيغية:

يعترف الدستور في الجزائر برسمية اللغة العربية ووطنيّة اللغة الأمازيغية، ومثلما يسهر المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائري للغة العربية على التمكين للعربية، وضعت هيئة استشارية تعرف بالمحافظة السامية للغة الأمازيغية تابعة هي الأخرى لرئاسة الجمهورية.

في الحقيقة، هذا الصّراع المستحدث بين العربية والأمازيغية لم يذكر عبر التاريخ، وإنما اصطنعته لوبيات تسعى إلى ضمان هيمنة اللغة الفرنسية. فبعد الاستقلال، كوّنت المطالب اللغوية معلما بارزا، إذ كُرِّست اللغة العربية بوصفها لغة رسيمة في الدستور (1963)، حيث جاء في المادة (5): "اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة."[2] فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الخيارات اللغوية، وهو ما ترتب عليه النضال من أجل القضية الأمازيغية، متجسدا في سلسلة من المطالب والاحتجاجات، التي خرجت إلى العلن في صورة صدامات مع السلطة على مدار عقود طويلة.[3]

كان الخطاب الأمازيغي في بدايته حادّا، ومتحاملا على قضية التّعريب، إلى درجة أن أخذ بعدا إعلاميا، وسياسيا، ووجد طريقه إلى برامج الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني، وركّزت كتاباته على حالة التهميش والإقصاء الذي تعرّضت له الأمازيغية، فبدت مشبعة بمقولات العنف ، لكن لم يلبث الأمر طويلا حتى شهد انفراجا موسّعا، إذ أتاح المناخ الديمقراطي الذي عرفته البلاد الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية

1 كريمة سالمي، اللغة العربية الفصحى في الممارسة اللغوية لمتعدّدي اللغات، ضمن أعمال اليوم الدراسي: اللغة العربية بين التهجين والتهذيب (الأسباب والعلاج)، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص 160.

2 مجلس الأمة، دستور 1963 (www.majliselouma.dz)

3 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 78.

لغة وطنية، حيث جاء في دستور 2002 أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وتمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

ومذّاك عرفت الأمازيغية طريقها إلى المأسسة ففتحت أمامها المدارس، فضلا عن قطاع الإعلام بكلّ أفنانه، بل بات مباحا توظيفها في المداخلات والمحاضرات في الجامعات ومحافل أخرى، ناهيك عن أمزغة المحيط ذي الكثافة الأمازيغية. وقد خلقت هذه السياسة اللغوية جدالا طائفيا غير اثني، لأن كثيرا من ذوي الأصول الأمازيغية رفضوا تسييس المسألة اللغوية، إنه في جوهره سياسي، يصفه عبدالله العروي قائلا: "كاذب أو منافق من يدّعي أنه يقف من مسألة الأمازيغية موقف المتفرج اللاهي أو الملاحظ المتجرد أو الباحث الموضوعي، كل منا بحسب وضعه الاجتماعي وتربيته الأولية ، يوالي الدعوة أو يعاديها تلقائيا (...) المسألة سياسية في الأساس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أخلاقية، سلاح في مسابقة بين النخب والقيادات، هذا هو الجانب الذي يهمنا في هذا المقام، ونضخّمه عمدا."[1]

وكان من المهتمّين من يعيد النزاع الأمازيغي إلى انعدام التنمية، بحكم انفصال المجتمع بين المركز والهامش، في حين يعتقد بحثة بأن حالة التّثاقف مع الثقافة الفرنسية هي التي أدّت إلى تبلور الوعي بالبعد الهوياتي الأمازيغي. وفي مقابل هذا، ينزع طرف آخر إلى موضوعية مطلقة تنصف اللغة العربية من هذا الاتهام ، يقول صالح بلعيد: "ولنكن براغماتيين في التعامل اللغوي، فهل تخرجنا الأمازيغية من التخلف علما أن العربية أقوى منها(...) إن العربية اسمنت اللحمة الوطنية الجزائرية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب(...) نحن الأمازيغ نعشقها فهي جزء منا، فهي تعلو على الأمازيغية، هي لغتنا الأم."[2]

علاوة على هذا، يشهد بعض أهلها بعظيم وصالها باللغة العربية، فعثمان سعدي يقول: " إنّ كلّ الدّلائل تشير إلى أن البربر عرب في أصولهم، وأنّ اللغة البربريّة لهجة من لهجات العربية القديمة(.. .) كلّ المتخصّصين في الدّراسات البربرية أثبتوا أن البربرية واحدة من اللغات السامية (أي العربية القديمة). "[3] ومع ذلك، عادة ما تقترن المطالب الأمازيغية بالحركة الفرانكفونية منذ بداياتها الأولى والحقيقة ، إن هذا الطابع العربي لم يشمل فقط المفردات اللغوية، وإنما يشمل التركيب اللغوي، والقواعد النحوية والصرفية ، بحيث لم تستطع التخلّص من ترسّباتها إلى اليوم، وتجلّى هذا الاقتران في معاداة كل ما هو عربي، وتحويل درس الأمازيغية إلى درس في الفرنسية، وإنجاز البحوث عنها مفرنس أيضا، ويكفي أن يطلع المرء على قائمة البحوث المنجزة في قسم اللغة الأمازيغية في جامعة تيزي وزو عبر شبكة الأنترنت من حيث اللغة والمضامين والإحالات ليعلم أنه قسم

1 من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص 53

2 في الهوية الوطنية، ص 17 – 21.

3 البربر الأمازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، (دط)، 2018، ص24.

مكرّر للغة الفرنسية![1] ولا امتراء أن هذا الارتباط يوسّع الفجوة بين العربية والأمازيغية، ويسهم في إحداث الفرقة بين مواطني البلد الواحد.

إنّ ما يؤجّج الصّراع بعد الاعتراف الدستوري بالأمازيغية صعوبات التطبيق الميداني، إذ نلحظ أن النخب الأمازيغية تدعو إلى تفعيل النص التشريعي، والحق أن في اللغة ذاتها ما يعترضه، لأن أي لغة لا تخلقها القوانين بل قوة الاستعمال! ولا نعتقد أن الأمازيغية في وضعها الراهن مؤهّلة لتكون لغة عالِمة تستجيب لمتطلّبات العصر، ونقل حمولته العلمية والحضارية والتقنيّة، فهي لا تمتلك ذلك الرّصيد المعرفي الذي يؤهّلها لأداء الدّور الذي سيوكل إليها، لأنها لا تزال موضوعا للتعليم، كما أنها لم تنتج مفاهيم كبرى ولا سجلاّت لسانية واصفة توجد عادة في اللغات الراقية، مثل اللغة العربية وغيرها.[2]

ثم إن مصطلح اللغة الأمازيغية افتراضي، لغياب اللغة الجامعة ؛ لأن الأمازيغية أمازيغيات – باصطلاح صالح بلعيد – تتفاوت فيما بينها، وما في إحداها من المؤهلات غير متوفر في الأخرى، حتى وإن افترضنا فرض إحداها على بقية المناطق قد لا يقبل أو يستساغ، "فالتوحيد اللغوي لن يأتي أبدا، ولا يأتي لأنه ليس من السهولة أن تتنازل لغة / لهجة عن فنونها لصالح لغة / لهجة أخرى من فصيلتها، وليس سهلا تمييط لغة ما على حساب لغة أخرى، ومن هذه الزاوية رفضت بعض المناطق المازيغية تدريس المازيغية."[3]

فضلا عن هذا كلّه، من الصعوبة بمكان وضع نظام نحوي وصرفي موحد للهجات متنوعة مبنى ومعنى، ثم إذا علمنا أن الأمازيغية ليست قصرا على تلك المعروفة في الجزائر، وإنما تمتد في بلاد المغرب العربي، وعرفنا بأن كلا منها تخضع لسياسة قطرية فمن المتوقع أن وضعها سيكون منافيا لطبيعة اللغة، ولعل رسم الخط أبسط الأدلة على ذلك، ففي المغرب مثلا أختير خط التيفيناغ ليكون خاصا بالأمازيغية، أما في الجزائر فتدوّن بثلاثة خطوط: العربي واللاتيني والتيفيناغ، ولم يبت هذا الأمر إلى الآن! لدرجة أن أوراق الامتحانات مثلا في الباكالوريا وشهادة التعليم المتوسط تقدّم بالخطوط الثلاثة، ول لطالب حرية الاختيار، فأي أمازيغية هذه التي تمنع التواصل مستقبلا بين خرّيجي المدرسة المغاربية ؟![4]

اعتبارا لهذا، تبدو العدالة اللغوية واهية، إذ لم تستكمل المازيغية مقوماتها لتستوي كفتها مع العربية! والأولى بأهلها بذل الجهد العلمي الجبّار لتصبح لغة الحياة والمعرفة، إلى مصافّ اللغات العالمية، خصوصا في ظل دعامة النص القانوني وتحقق الإرادة السياسية.

1 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 93، 94

2 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 89

3 صالح بلعيد، المازيغية في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 60، 61.

4 مـــــر س، ص 96.

تلك وقفات عجلى أريد بها التأكيد على أن التاريخ بريء من الصراع المزعوم بين العربية والمازيغية، فهما تتعايشان منذ ما لا يحصى زمنا لحبك النّسيج السوسيوثقافي في المغرب العربي/ الجزائر، "فبالعربية نمرس وجودنا الثقافي والعلمي، وبلغاتنا القومية نمرس وجودنا الفنّي والفكري والتّخصّصي."[1] وفي هذا كفاية التدليل على انتماء الأمازيغية إلى مظهر الازدواجية اللغوية التي تطبع حياتنا، لكن شاءت اليد الفرنسية أن تجعل منها معولا من أجل التصدي للحركة الوطنية، ولا تزال تنشر سمومها من وراء أكاديمياتها البربرية، عداء للعربية! يقول عثمان سعدي:" النزعة البربرية هي التيار الذي أوجده الفرنسيون بالجزائر من أجل تفكيك الوحدة الوطنية فيها. لقد عمل الفرنسيون قبل استقلال بلدان المغرب العربي على عزل أقليّة الجماعات الناطقة بالبربرية عن غالبية السكان العرب، ونشر التعليم الفرنسي والمبشّرين بمناطقهم، وبثّ فيهم فكرة أنهم هم أصحاب البلاد الأصليّون، وأن العرب مستعمرون، وأن اللغة العربية دخيلة، وأنه لا بد من التكتّل للتخلّص من الوجود العربي، وأنهم أي البربر لا علاقة لهم بالعرب ولا بالساميين، وأنّ أصلهم أوروبي، وأن مجيء فرنسا لشمال إفريقيا هو لمساعدتهم على العودة إلى أمّهم أوروبا."[2]

2/ الثنائية اللغوية:

يراد بها الحالة اللغوية التي يستخدم فيها المتكلمون لغتين مختلفتين، بحيث تكون اللغة الثانية مكتسبة كلغة أم، وعادة ما تظهر كرد فعل طبيعي لجملة الأسباب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تماما كما حدث ويحدث في الجزائر، إذ نجد أنفسنا أمام نوعين من الثنائية اللغوية، أولاها متقادمة كرسها العامل التاريخي، وأخرى مستحدثة تمليها تقاليد العرف العولمي اليوم.

أ/ العربية والفرنسية:

يحفظ التّاريخ أنّ الجزائر كانت قبيل الاحتلال بلدا ثقافيا يمتهن اللغة العربية، فهي لغة التعليم والتشريع والمراسلات والأدب والإدارة والخطابة في كل أنحائه، وتمتلئ الحياة اليومية بالدّارجات واللّهجات البربرية، يقول صديق تاوتي: "إنّ ما يعدّ من قبيل المسلّم به لدى العديد من المؤرّخين هو أنّ كلّ الجزائريين كانوا يعرفون الكتابة والقراءة، فميشال هايرت يقول بوجود مئة (100) مدرسة في مدينة الجزائر و(85) مدرسة في قسنطينة و(50) مدرسة في تلمسان، كما يذكر وجود 10 جامعات عبر التراب الوطني عام 1830، وكان ألفا (2000) تلميذ يتلقّى تعليما ثانويا، و(600) تلميذ يواصلون تعليمهم العالي، وكانت كلّ مؤسّسة من هذه المؤسّسات تمتلك مكتبها الخاص."[3]

1 صالح بلعيد، الأمازيغية والعربية، تكامل لا تصادم، مجلة اللغة العربية ، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع 19، 2007، ص 23.

2 البربر الأمازيغ عرب عاربة، ص33

3 اللغة العربية: من محنة الكولونيالية إلى إشراقة الثورة التحريرية، المجلس الأعلى للغة العربية، عدد ممتاز، 2005، ص 224.

غداة الاحتلال، مارست فرنسا سياسة التّجهيل، وحاربت مسالك التّعليم برمّتها، وبحكم فشل هذه السّياسة نظرا إلى ممارسة التعلّم سرّا في الريف والمدينة، انتهجت سياسة الفرنسة، تصفها إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر الفرنسي آنذاك: "إنّ إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلاّ عندما تصبح لغتنا هناك قوميّة، والعمل الجبّار الذي يترتّب علينا إنجازه هو السّعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدّارجة بينهم الآن."[1]

بدأت هذه السياسة بالتعليم، حيث كان أيّام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا لا يعترف باللغة العربية، ولا يقيم لوجودها أيّ حساب. [2] وعلى قدر الفرنسة والتّنصير كانت شدّة الإصرار على الثوابت الوطنية واضحة في مساعي الأهل إلى استكمال تعليم أبنائهم، ولنا في خريجي الأزهر والزيتونة خير مثال.

كان الأمل في استرجاع عزّة اللغة العربية ثابتا إلى أن جاء الاستقلال وانتصر لها الدّستور في أوّل عهده، فكانت لسانا رسميا للدولة الجزائرية، لكن حال دون كمال حظّها علل كثيرة، الأمر الذي دفع السّاسة إلى تشكيل هيئة وطنية للتعريب، ومع الاعتراف بوضوح معالمه لاسيما تعليميا، لا تزال عثراته حائلة دون استواء سيره، وهذا ما يعلّل تفشّي ثنائية (العربية/ الفرنسية).

اعتبر بعض الباحثين هذه الثنائية ظاهرة طبيعية فرضتها ظروف البلاد، فهي الوحيدة التي كانت ستضمن النجاح والتّفوّق في المرحلة الانتقالية، إذ الهدف من استعمال الفرنسية بعد الاستقلال كان الاستفادة من خصائص هذه اللغة كلغة أجنبية لل وصول إلى العلم والمعرفة، ولتّخذها نافذة مفتوحة على الحضارة التقنية والعلمية، لكن تمادى استغلالها حتى غلبت اللغة القومية/ الوطنية، من خلال استحواذها على القطاعات الحسّاسة والتّخصّصات الدقيقة، وزادها المجتمع رفعة لاحتكارها سوق العمل! بله الشخصنة فباتت عند الجزائري عنوانا للتّحضّر، غير آبه بمنعكساتها على هويته الذاتية والاجتماعية!

ج/ العربية والانجليزية:

لا نزعم- طبعا- استواء هذه الثنائية مع سابقتها شيوعا، لكن يبدو أن الزمن الآتي كفيل بإحلالها محل الأخرى، ومع ذلك ستقاسمها الخطر نفسه، وقد يفوقه، لأنها ببساطة ستجبر الفرد على مسايرة المنجز العولمي طوعا، فإن انفصلت عرى وصاله بلغته أذنت له بالذوبان في الآخر شيئا فشيئا، ولا تخفى ملامح ذلك اجتماعيا، إذ كثيرة هي المجالّ التي غلبت عليها الانجلزة، لادّعاء العصرنة ومسايرة الجديد، وستبدو آثارها أجلى حين تستبدل مكان الفرنسية في التعليم، وقد علمنا مؤخرا مطالبة الشعب بذلك نكالا بفرنسا! وليتهم كادوا لها باستنهاض لغتهم والانفتاح على الآخر بما يخدم مصلحته ويعزّز مبادئه، فاعتماد الانجليزية في قطاع

1 ناصر حمدادوش، الفرنسية وسوء الجوار اللغوي (http://hmsalgeria.net/ar/editor)

2 ينظر: أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، تونس، (دط)، (دت)، ص88 .

التعليم العالي مثلا لن يجعل منا دولة متقدمة، فلو كانت اللغة بذرة التطور لما شهدنا دولا أذيالا! وقد اعتلكتها وصنعت بها ثقافتها!

وقد طرح هذا الوضع نقاشا محتدما بين المهتمين فانقسموا شيعا ثلاث، فأما الأولى فتنتصر لمفرزات العولمة، بما في ذلك الأحادية اللغوية (الأنجلزة)، وتعتقد أن الأنوية والانغلاق ووسواس الهوية أسلحة فتّاكة، وأفكار مترفة لا يمكن للمجتمعات المتفتحة السماح بها. وتنطلق الشيعة الثانية من منظور نموذج المواطنة اللغوية العالمية الهدّامة للخصوصيّات الثقافية فتندّد بحاصلها وتدعو إلى مقاومتها. أما الثالثة فتنظر إلى القضية بعين متفائلة، إذ ترى إمكانية التعايش بين مقولة الهوية والخصوصية، ومقولة نظام العولمة الشمولي، لأنّ الجمود وحده مهدّد البقاء، والهويّات الأكثر تجذّرا هي الأقدر على رفع تحدّي الجرّافات العالمية، لكي تساهم في العولمة عن طريق نموّها.[1]

3/ اللغة الثالثة:

ارتأينا الحديث عنها منفصلة رغم أنها نتاج المظهرين اللغويين السابقين، بناء على أثرها السّلبي في الأمن اللغوي، فنحن اليوم نحيا اليوم نحيا عصر اللغة الثالثة أو الوسطى، وهي اللغة المخفّفة النّاتجة عن ادّعاء الديمقراطية في الفكر والتّعبير، وهذا ما جعلها مبطنة بثوب الإصلاح والارتقاء والتسي ير في عين دعا تها، وهي في حقيقتها تعاني اضطرابا وانفصاما.

إنّ المظهر المقصود منها هنا هو ذاك الذي تختلط فيه حدود الفصحى بالعامّية، أو التّداخل بين اللغة العربية والفرنسية أو الانجليزية في الاستعمال، وما أكثر مظاهره في الواقع الجزائري الرسمي وغير الرسمي، ولا شكّ في فساده! الذي يشترك معه في مظهرها الآخر المسمى الفرونكوآراب، الذي يعدّ موضة لغوية خطرة، ويشترك في الدّلالة عليها: العربتيني والعرنسي والعربيزي والأرابيش.

هي أبجدية مبتدعة تفتقد إلى المعيارية، ولا يمكنها بحال من الأحوال نقل فكر أو تاريخ أو حضارة ، ومن ثم لا يمكنها الارتقاء إلى مصاف اللغة مفهوما ووظيفة، ومع ذلك هي قادرة على التّنكيل باللغة الرسمية وتشويه مكانتها الاجتماعية، خاصّة في ظلّ شيوعها في آلات التّقانة اليوم!

والأنكى من ذلك أن " أنشئت لها مواقع عربية تدعم طرائق استخدامها وتترجم منها إلى العربية والعكس،"[2] وهذا عين الإخلال بنظامية الأمن اللغوي المحلي/ العربي، لاسيما في اعتضادها بالرقم، وعلامات الوقف، إذ تعوّض الأحرف العربية التي ليس لها مقابلات لاتينية اعتمادا على وجه مقاربتها شكلا للحرف، ومن الغريب أن يستثمر حجم الحرف أيضا في التعبير عن الحالات الانفعالية. فهذه اللغة الخاصّة المستجدّة

1 ينظر: عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص 145 – 150.

2 راضية صحراوي، الفرونكوآراب، واقع استعمال اللغة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي، أعمال ملتقى: التكنولوجيات الجديدة ودورها في صناعة اللغة العربية واستعمالها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2017، ص317.

مليئة بالاختزالات، وهي بالنسبة إلى موظفيها نوع من التباهي العصري الذي يزلزل استقرار أمن اللغة والهوية من حيث لا يعلم المتباهي!

تلك الحقائق اللغوية المختزلة التي نحياها تصف بطريقة ضمنية سياسة لغوية غير رشيدة، فشتّان بين ما ينصّ عليه الدّستور وما يرويه الواقع السوسيولساني، ممّا يجعل الوضع داعٍ إلى ضرورة انتهاج سياسات لغوية واضحة معزّزة بآليات التخطيط اللغوي الفعّال ؛ من أجل التّصدّي لتلك المفارقات اللسانية التي من شأنها الإخلال بنظامية أمننا اللغوي والاستهانة بدستورنا.

طبعا، لا طاقة لأحد على إنكار تلك الجهود المحمودة التي بذلتها بلادنا من أجل التمكين للغتها الرسمية، وكفى بإنجازات هيئتيها (المجلس الأعلى للغة العربية ومجمع اللغة العربية) والقائمين عليه ما شاهدا ودليلا، تضاف إليها جهود الغيورين فرادى وجماعات من خلال إنتاجاتهم المعرفية وممارستهم العملية على اختلافها. ومع ذلك، لا زال يستشعر عمق الهوّة بين التّشريع والتّنفيذ، الأمر الذي يقتضي تكثيف الجهود والحملات التوعوية الرّامية إلى تنبيه المتلاغين إلى مدى خطورة الفوضى اللغوية وانعكاساتها السلبية على مسار الهوية الثقافية والحضارية، كما ينبغي أن يتجاوز الخطاب الأمازيغي شعاراته العدائية ، فالجميع يتقاسمون وطنا أوحدا مشروط ارتقاؤه بأسس التعايش والتسامح والعدالة لغويا وثقافيا.

ومن الواجب إيجاد استراتيجيات محدّدة قانونا للتّعامل مع اللغات الأجنبية مع الاحتفاظ بمكانة اللغة الرسمية في شتّى المجالات والقطاعات، ضمانا لاستتباب الأصلانية، ولنا في التجارب العالمية فوائد وعبر، فماليزيا مثلا "تجعل إتقان اللغة الماليزية من شروط تثبيت أيّ موظف ماليزي" [1]، ولكن أغلب مناصبنا للأسف لا يرقاها غير المفرنس فالمعولَم مستقبلا!

إنّ الحديث عمّا ينبغي أن يكون مغرق في الطّول، يكفي القول بضرورة تبنّي "نظرة تكاملية وظيفية لأبعاد الهوية، فلا جدوى من تضخيم أجزاء منها على حساب أخرى ، وتحويلها الى أورام خبيثة ونزاعات بلا مخرج"[2]، كما يتعيّن على أصحاب القرار التشبّع بمبادئ الوطنية بعيدا عن المصالح السياسية، والاستماتة في تطبيق القانون، وسدِّ ثغراته، فباستطاعته وحده أن ينوء بما لا تقوى عليه العصبة من الأمم، حيث يعلم كلّ ذي حقّ حقّه، ويشعر الجميع بأنهم شركاء في وطن واحد، صورته من صورتهم.

1 أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص 103

2 محمد العربي ولد خليفة، اللغة والهوية والتعددية اللسانية، منبر حوار الأفكار ، سلسلة منشورات الجيب، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع17، 2006، ص13.

مكتبة الدروس

المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، دار ابن كثير،دمشق، سوريا، ط4، 2015

أولا: الكتب العربية:

أ/ الكتب القديمة:

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ت255هـ)

1 - البيان والتبيين، تح، زكريا عميرات، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000

- الجواليقي (أبو منصور موهوب بن أحمد ت540هـ)

2 - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تع: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998

- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ت1406م)

3 - المقدمة، تح: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (دط)، 2002

- الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ت794هـ)

4 - الإحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط2، 1983

ب/ الكتب الحديثة:

- إبراهيم أنيس

1 - اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، (دط)، (دت)

- إبراهيم السمرائي

2 - في شعاب العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1990

- إبراهيم صالح الفلاي

3 - ازدواجية اللغة النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد، السعودية، ط1، 1996.

- أحمد بن نعمان

4 - التعريب بين المبدأ والتطبيق، دار الأمة، الجزائر، ط2، 1988

- أحمد توفيق المدني

5 - جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، تونس، (دط)، (دت)

- أحمد طالب الإبراهيمي

6 - من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962- 1972)، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د ت).

- أحمد عزوز ومحمد خاين

7 - العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2014

8 - أحمد محمد المعتوق

الحصيلة اللغوية، أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2006

- أحمد ناشف

9 - تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي، كنوز الحكمة، (دط)، (دت)

- أنيس المقدسي

10 -الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة، دار العلم للملايين، لبنان، ط5، 1990

- توفيق محمد شاهين

11 عوامل تنمية اللغة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993

- جمال الدين الأفغاني

12 -الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، تح، محمد عمارة، مطبعة القاهرة، (د ط)، 1968

- جورجي زيدان

13 - اللغة العربية كائن حي، دار الهلال، القاهرة، مصر، (د ت)

- حامد صادق قنيبي

14 -مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، الأردن، ط1، 2005.

- حلمي خليل

15 دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016

- خولة طالب الإبراهيمي

16 -الجزائريون والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2013

- سعيد بنكراد

17 -وهج المعاني، سيميائيات الأنساق الثقافية، المركز الثقافي العربي، البيضاء، المغرب، ط1، 2013

- سيدي محمد ولديب

18 -الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2011.

- شاهين عبد الصّبور

19 -نحن والعولمة، وزارة المعارف، الرياض، 1420 هـ

- شحادة الخوري

20 -دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس للدراسات والنشر، سوريا، ط2، 1992

- صالح بلعيد

21 -الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، (دط)، 2010

22 -في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى، دار هومة، الجزائر، ط1، 2001

23 -في الهوية الوطنية، دار الأمل، الجزائر، (دط)، 2007.

24 -محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، (د ط)، 1999.

25 -مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، (د ط)، 2004.

- عبد الجليل مرتاض

26 -في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

- عبد الرحمان سلامة الله ابن الدوايمة

27 - التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، الجزائر

- عبد السلام المسدي

28 -السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، (دط)، 2007

29 -العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، مصر، ط1، 1999.

30 -الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.

- عبد الصبور شاهين

31 -العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط2، 1986

- عبد الفتاح عفيفي

32 -علم الاجتماع اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (دط)، 1995

- عبد القادر الفاسي الفهري

33 -حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، المغرب، ط1، 2007

34 -السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

35 -اللغة والبيئة، أسئلة متراكمة، منشورات زاوية، المغرب، ط1، 2007

- عبد الكريم خليفة

36 -اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني،عمان، الأردن، ط2، 1988.

- عبد العلي الودغيري

37 -اللغة والدين والهوية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، (د.ط)، 2000

- عبد الله العروي

38 -من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)

- عثمان سعدي

39 -البربر الأمازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ، دار الأمة، الجزائر، (دط)، 2018

- عدنان السيّد حسين

40 -المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر، الرباط، المغرب، 2008

- عزة حسين عزاب

41 -المعاجم العربية، رحلة في الجذور التطور والهوية، مكتبة نانسي، دمياط، مصر، ط1، 2005.

- علي عبد الواحد وافي

42 -اللغة والمجتمع، شركة مكتبات عكاظ، السعودية، ط4، 1983

- علي قاسمي

43 -علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008

- عماد عبد الرحيم الزغول

44 -نظريات التعليم، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2009

- عيسى الشماس

45 -مدخل إلى علم الإنسان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،(دط)، 2004.

- مبارك تريكي

46 -فصول في اللسانيات الاجتماعية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020

- المجلس الأعلى للغة العربية

47 -أهمية الترجمة وشروط إحيائها، دار الهدى، الجزائر، (دط)، 2007

- مجموعة مؤلفين

48 -اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكالبات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2013

- محمد حسن عبد العزيز

49 -التعريب في القديم والحديث، مع معاجم للألفاظ المعرّبة، دار الفكر العربي، مصر، (دط)، (دت)

- محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي

50 -اللغة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005

- محمد الصافوط

51 -المواطنة والوطنية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2007.

- محمد طبي

52 -وضع المصطلحات، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (دط)، 1992

- محمد العربي ولد خليفة

53 -المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصيّة والعولمة والعالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

54 -اللغة والهوية والتّعدّدية اللّسانية، منبر حوار الأفكار، سلسلة منشورات الجيب، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع17، 2006.

- محمد غاليم

55 -اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية، في اللغة والهوية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013.

- محمد علي الخولي

56 -الحياة مع لغتين (الثنائية اللغوية)، دار الفلاح، 2002.

- محمد المنجي الصيادي

57 -التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط5، 1993

- محمد المنجي الصيادي وآخرون

58 -التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1982

- محمود الذوادي

59 -الازدواجية اللغوية الأمّارة، بتر الزمان، تونس، (د ط)، 2013.

- مها محمد فوزي معاذ

60 -الأنتروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 2009

- ميشال زكريا

61 -قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993

- نبيل علي

62 -العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع 184، أبريل 1994

- نبيل علي ونادية حجازي

63 -الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2005

- نقولا زيادة

64 -العروبة في ميزان القومية، دار الثقافة، بيروت، ط5

- نهاد موسى

65 -الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، الأردن، 2003

ثانيا: الكتب المترجمة:

- أ.روبرت. ل. كوبر

1 - التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، ليبيا،ط2006

- أمبرتو إيكو

2 - العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2002

- جوزيف فندريس

3 - اللغة تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، (د ط)، 1950.

- جون جوزيف

4 - اللغة والهوية (قومية، اثنية، دينية) تر: عبد النور خراقي، عالم المعرفة، الكويت، (دط)، 2007

- جيمس و. طوليفسون

5 -السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد خطابي، مؤسسة الغنى أبو العزم، المغرب، 2007.

- زغريد هونكه

6 -شمس العربي تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية في أوروبة، نقله عن الألمانية: فاروق بيضون وكمال دسوقي، راجعه ووضع حواشيه: مارون عيسى الخوري، دار الجيل، لبنان، ط8، 1993.

- صبولسكي

7 - علم الاجتماع اللغوي، تر: عبد القادر ستقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

- فلوريان كولماس

8 -اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000

9 -دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009

- لويس جان كالفي

10 حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة، بيروت ط1، 2008.
11 -علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط1، 2006

ثالثا: المقـــــالات

1/ المجـــــلات:

- أحمد أبو زيد

1 - النصوص والإشارات، قراءة في فكر رولان بارث، عالم الفكر، مج11، 1980.

- بشير خليفي

2 - التصور الفلسفي للتعدّد اللغوي في ظل التحديات المعاصرة، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 5 و6، 2015/2014

3 - التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم، والمرجعيات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع18، جوان 2017

- خير الله شريف

4 - المجامع اللغوية العربية (دمشق، القاهرة، بغداد، عمان)، مجلة التراث العربي، ع 109، 2008

- خيرة بلجيلالي

5 - إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية، مجلة حوليات التراث، ع17، 2017

- شفيقة العلوي

6 - العربية لسان الهوية الأمن اللغوي والوعي المستقبلي، مجلة الأثر، ع22، جوان، 2015.

- صالح بلعيد

7 - الأمازيغية والعربية، تكامل لا تصادم، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع 19، 2007

8 - اللغة العربية في ظل حوار الثقافات، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر، ع12، 2012

9 - المازيغية في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو، الجزائر، 2011.

10-- المواطنة وأخواتها، مجلة الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر، ع11، 2012.

11-- لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في ...! مجلة التعريب، ع24، 2002

- عبد الجليل مرتاض

12 -التنمية اللغوية، من أين تبدأ؟ مجلة اللغة العربية، ع9، 2009

- عبد القادر الفاسي الفهري

13 -حول قضايا التعريب ودور معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مجلة عالم التربية، ع4، 1996.

- عبد المالك مرتاض

14 -العولمة وتدمير الهوية الوطنية، مجلة بونة للبحوث والدراسات، ع3، 2005

- عبد المجيد عيساني

15 -التخطيط اللغوي وأسس اختيار مفردات المقرّرات الدراسية للغة العربية، الأثر، ع 19، 2014

- العربي فرحاتي

16 -السياسات اللغوية في الإصلاحات التربوية بين ضرورات الهوية المجتمعية وتحدّيات العولمة، مجلة نقد وتنوير، ع1، ماي2015.

- محمد أحمد

17 اللغة العبرية والجهود الصهيونية لإحيائها، مجلة جامعة الملك سعود، مج18، 2005

- ممدوح خسارة

18 -التعريب بين القرارات والتوصيات (وجهة نظر)، مجلة التعريب، ع13، 1997

- ناجح الراوي

19 -اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، مجلة المجمع اللغوي، بغداد، العراق، 2002، مج49، ج1.

2/ الملتقيـات:

- أحمد بن نعمان

1 - مستقبل اللغة العربية بين مراهنات الأعداء ومقومات البقاء، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية: الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- أحمد بوطرفاية

2 - اللغة العربية وسام العولمة، ضمن عدد خاص بعنوان: (اللغة العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009.

- أحمد عزوز

3 - التخطيط اللغوي والمصطلحات المحاثية، أعمال ملتقى التخطيط اللغوي،ج1، 2012

- راضية صحراوي

4 - الفرونكوآراب، واقع استعمال اللغة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي، أعمال ملتقى: التكنولوجيات الجديدة ودورها في صناعة العربية واستعمالها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، 2017.

- صالح بلعيد

5 - اللغات الأم والتنمية البشرية، أعمال ملتقى: الحقوق اللغوية للطفل الجزائري بين المطالب الاجتماعية والتربوية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، منشورات 2009.

6 - تحدي الرقمنة، أعمال ندوة تحدي الرقمنة باللغة العربية، منشورات المجلس الأعلى،الجزائر،ج2، 2019

- صحرة دحمان

7 - المواطنة اللغوية في الجزائر بين مفارقات السياسة اللغوية واختلالات الواقع السوسيولساني، أعمال ملتقى المواطنة اللغوية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2019

- ع. بغدادي

8 - الأمن القومي، ضرورة وطنية، أعمال ملتقى: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2018

- عادل نوفل

9 - اللغة العربية في ظل العولمة في التعليم العالي، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ، ط1، 2009

- عبد الجليل مرتاض

10 -العربية ورهانها العولمي لسانيا، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009،

- عبد الحفيظ شريف

11 -الاعتزاز باللغة، أثر الحضور وخطر الغياب، عمل جماعي حول العربية في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، (دط)، 2013

- عبد العظيم أحمد عبد العظيم

12 -التخطيط اللغوي لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، دراسة في جغرافيّة اللغات، مؤتمر الهويّة واللغة في الوطن العربي، 2012

- أبو عبد الله غلام الله

13 -مستقبل اللغة العربية ورهاناتها في ظل العولمة، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- فواز الزبون

14 -دور التخطيط اللغوي في خدمة العربية والنهوض بها، أعمال مجمع العربية الأردني،ع 50 ، 2009.

- لزيمة سالمي

15 -اللغة العربية الفصحى في الممارسة اللغوية لمتعدّدي اللغات، ضمن أعمال اليوم الدراسي: اللغة العربية بين التهجين والتهذيب (الأسباب والعلاج)، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

- لخضر بولطيف

16 -حضور اللغة العربية على شبكة الأنترنت، الواقع الأفاق، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- محمد زكي خضر

17 -اللغة العربية والترجمة الآلية (المشاكل والحلول)، ضمن عدد خاص بعنوان: العربية الراهن والمأمول، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ، ط1، 2009

- محمد سيف الإسلام بوفلاقة

18 -المواطنة اللغوية وسبل توطيد قيم الهوية الثقافية وتعزيز الأمن اللغوي في زمن العولمة، أضواء وملاحظات، أعمال ملتقى: المواطنة اللغوية، منشورات المجلس، 2019

- محمد ناصر بوحجام

19 -راهن اللغة العربية في أوطانها ومسؤولية أبنائها نحوها، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- محي الدين عميمور

20 -راهن اللغة العربية في أوطانها، ضمن عدد خاص: العربية (الراهن المأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- الهادي الشريفي

21 - اللغة العربية وعلم المعلوماتية والأنترنت، ضمن عدد خاص بعنوان: (العربية الراهن والمأمول)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ط1، 2009

- ياسين بوراس

22 -المواطنة اللغوية ودورها في التّصدي للغزو اللّغوي للغات العولمة، أعمال ملتقى المواطنة اللغوية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2019

3/ مقالات إلكترونية:

1 -أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي.

2 -أيمن الطيب، بن نجي التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقهما في الوطن العربي.

3 -صابر كنوز، خيارات وظيفية من أجل تخطيط لغوي يخدم اللغة العربية.

4 -عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التخطيط اللغوي لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين.

5 -عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي.

6 -عز الدين ميهوبي، في سؤال الأمن اللغوي.

7 -فواز محمد الراشد العبد الحق، مرئيات التخطيط اللغوي (عرض ونقد).

8 - محمد حاج هني، المعاجم ومكانتها في التخطيط اللغوي، معاجم الطلاب نموذجا.
9 - محمد هتهوت الأمن اللساني، مقاربة سوسيولسانية في واقع العربية.
10-- هيفاء مجادلة، الاستثمار اللغوي الفلسطيني في ظل الثنائية وهشاشة الهوية اللغوية
11-- يوسف زدام، الحقوق اللغوية، بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1 - أحلام قرقور، أثر السياسة اللغوية في ممارسة اللغة العربية، جهود المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر،2018
2 - عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018
3 - هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2015
4 - هنية حسني، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري (دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي الجزائري)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

خامسا: مواقع إلكترونية

1 - حسين حمدان العساف، إطلالة على مجامع اللغة العربية (ينظر diwanalarab.com).
2 - خالد بن محمد العنقري، العمالة الأجنبية تهدّد لغة الضاد، السبت 2013/12/28 (al.madina.com)
3 - (سوريا تعزّز وضع اللغة العربية في الحياة العامة 2008/04/14 aljazeera.net/news).
4 - مركز عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية (ar.m.wikipedia.org/wiki)
5 - مجلس الأمة، دستور 1963 (www.majliselouma.dz)
6 - ناصر حمدادوش، الفرنسية وسوء الجوار اللغوي (http://hmsalgeria.net/ar/editor

الفهرس

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
مدخـــــــل: اللـــــــغة والسياسة	1
الدرس 1: تعريف مصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي	3
الدرس 2: فلسفة السياسات اللغوية	26
الدرس 3: السياسة اللغوية والهوية والقومية	32
الدرس 4: السياسة اللغوية والأمن اللغوي	42
الدرس 5: السياسة اللغوية والحقوق اللغوية	47
الدرس 6: التخطيط اللغوي (تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب)	54
الدرس 7: التعريـــــب	63
الدرس 8: أهمية المجامع اللغوية ووظائفها	73
الدرس 9: اللغة العربية وتحدّيات العولمة والحداثة (1)	81
الدرس 10: اللغة العربية وتحديات العولمة والحداثة (2)	89
الدرس 11: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عالمية)	97
الدرس 12: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية1)	107
الدرس 13: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (تجارب عربية2)	114
الدرس 14: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (التجربة الجزائرية)	120
مكتـــــــبة الدروس	129
الفهرس	140